

جـــــامعة الأزهـــــر

كلية اللغة العربية بالزقازيق

قســــم اللغويات

الضرورة الشعرية

في شرح المفصل لابن يعيش

جمعًا وتحقيقًا ودراسة

رسالة ماجستير

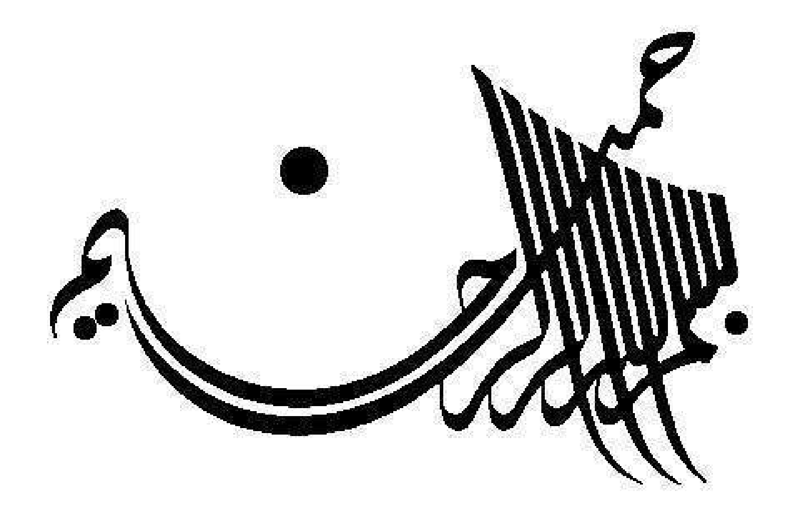
إعداد

وحيد عز الرجال متولي

إشراف

المشرف الأصلي	المشرف المشارك
أ.د/ فاروق بدير	أ.د/ شكري دياب

١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م





وتشتمل على:

١) تقديم الاسم على الفعل .

٢) تقديم المضمر على الظاهر لفظا ورتبة.

٣) تقديم الكلام بعضه على بعض:

أ- تقديم "من" على أفعل التفضيل.

ب- الفصل بين العدد ومميزه المنتصب بالجار والمجرور.

ج- الفصل بين المتضايقين بالظرف والجار والمجرور.

****

تقديم الاسم على الفعل

اعلم أن الشرط لا يكون إلا بالأفعال لأنك تعلق وجود غيرها على وجودها والأسماء ثابتة موجودة ولا يصح تعليق وجود شيء على وجودها ولذلك لا يلي حرف الشرط إلا الفعل ويقبح أن يتقدم الاسم فيه على الفعل ويفصل بينهما بالاسم لكونها جازمة للفعل والجازم يقبح أن يفصل بينه وبين ما عمل فيه فلا يجوز لم زيد يأتك على معنى لم يأتك زيد وكذلك بقية الجوازم لا يفصل بينهما بشيء كالظرف ونحوه. فأما "إن" خاصة فلقوتها في بابها وعدم خروجها عن الشرط إلى غيره توسعوا فيها فأجازوا فيها الفصل بالاسم وهذا ما سنبينه فيما يلي[1]:

قال ابن يعيش:

قال الشاعر[2]:

١١٧- فَمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُم يُحَيُّو ... هُ وَيَعْطِفْ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي[3]

وقال الآخر:

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩/٥ .

(٢) البيت لعدي بن زيد بن حماد بن زيد العبادى التميمي شاعر من الجاهليين ، يحسن العربية والفارسية أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى تزوج هند بنت النعمان بن المنذر ، ووشى به أعداء له إلى النعمان بما أوغر صدره فسجنه وقتله في سجنه بالحيرة الأعلام ٤ / ٢٢٠ .

(٣) البيت من بحر الخفيف.

اللغة:

واغل: الداخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير شرابهم من غير أن يدعوه إليه أو ينفق معهم مثل ما أنفقوا اللسان (و غ ل) ٦/ ٤٨٧٩ . وانظر البيت في الكتاب ٣ /١٣ والأصول ٢ / ٢٣٢ المقتضب ٢ / ٧٤ وما يجوز في الضرورة / ١٩٦ الإنصاف / ٣٦٠ شرح التسهيل ٢/ ١٠٨ ، ١٠٩ ، ٤ / ٧٥ شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٩٩/٣ وشرح الكافية للرضى ١/ ٤٢٠ ابن عصفور ٢٠٧ .واللسان (و غ ل) ٦ / ٤٨٧٩ وارتشاف الضرب ٣ / ١٣٢٢ .

١١٨- صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلُهَا تَمِلْ [١]

فظهور الجزم في الفعل المضارع بعد الاسم يدل أن الفعل الماضي إذا وقع بعدها الاسم فموقعه مجزوم وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن الاسم من نحو : ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ ﴾ [٢] ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [٣] مرتفع بالضمير الذي يعود إليه من هلك واستجارك كما يكون في قولك زيد استجارك [٤] .

---

(١) البيت لكعب بن جعيل ومنسوب لحسام بن ضرار في الأصول وضرائر الشعر لابن عصفور وكعب بن جعيل هو كعب ابن جعيل بن قمير بن عجرة التغلبي شاعر تغلب في عصره ،مخضرم عرف في الجاهلية والإسلام ،كان لا يترل بقوم إلا أكرموه فضربوا له قبه، أدركه الأخطل في صباه، وهجاه ، وشهد موقعه صفين مات سنه ٥٥هـ . الأعلام ٢٢٦/٥

البيت من بحر الرمل.

اللغة:

صعدة : بفتح الصاد سكون العين هى القناة التى تنبت مستوية ؛ فلا تحتاج إلى تقويم ولا تثقيف اللسان ٢٤٤٦/٤ (ص ع د) حائر :هو المكان الذي يكون وسطه مطمئنا أو مكان المطمئن يجتمع فيه الماء فيتحير لا يخرج منه اللسان ١٠٦٦/٢(ح ى ر) منخفضا وحروفه مرتفعه عالية، وإنما جعل الصعدة في هذا المكان خاصة لأنه يكون أنعم لها وَأَسَدّ لنبتها.

المعنى: شبه امرأة بقناة مستوية لدنة قد نبتت في مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب ، والريح تعبث بها وتميلها وهى تميل مع الريح.

والشاهد في البيت (أينما الريح تميلها تمل) حيث فصل بين فعل الشرط واسم الشرط بالفاعل وهذا للضرورة .

البيت في شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٩ والكتاب ٤٥٨/١ والأصول٢٣٣/٢ والمقتضب ٧٣/٢، ما يجوز للشاعر في الضرورة /١٩٦ والإنصاف ٣٥٩ شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٤ وشرح الكافية الشافية ١٥٩٩/٣ وشرح ابن عقيل ٣٦٧/٢ وشرح الكافين للرضي ٤٢٠/١ وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٧ واللسان (ص ع د) ٢٤٤٦/٤ ومادة(ح ي ر) ١٠٦٦/٢ وارتشاف الضرب ٢٤٣١/٥ الأشمونى ١٠/٤ الهمع ٤٥٦/٢ .

(٢) (من الآية ١٧٦ : النساء) .

(٣) (٦: التوبة : وتمامها ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴾) .

(٤) شرح المفصل ١٠/٩ . معاني القرآن ١/ ٢٩٦ .

أولا: رأي سيبويه:

ذكر سيبويه في كتابه هـذين البيـتين مبنيـا أن أدوات الشـرط مـا عـدا "إن" لا يتقـدم الاسم بعدها على الفعل إلا في الضرورة الشعرية فقال:

"ومما جاء في الشعر مجزوما في غير "إن" قول الشاعر: وأنشد البيتين ثـم قـال : ولـو كان فعل كان أقوى إذ كان ذلك جائزا في "إن" في الكلام [١].

وقال سيبويه: إن حكم الاسم المتقدم على الفعل هنا يرتفع على فعل محذوف يفسـره المذكور وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط لاختصاص أدوات الشرط بالأفعال فقـال: "واعلم أن قولهم في الشعر "إن زيدا يأتك يكن كذا" إنما ارتفع على فعل هـذا تفسـيره كما كان ذلك في قولك: "إن زيدا رأيته يكن" ذلـك لأنـه لا يبتـدأ بعـدها الأسمـاء ثـم يبنى عليها" [٢].

رأي المبرد:

وافق المبرد سيبويه في ذلك فقال: "فإن اضطر شاعر جاز فـيهن الفصـل، جـزمن أولم يجزمن وجاز ذلك في حـروف الجـزاء دون سـائر عوامـل الأفعـال : لأنـه يقـع بعـدهن المستقبل والماضي ولا يكون ذلـك في غيرهـن مـن العوامـل. فلمـا تمكـن هـذا الـتمكن احتملن الإضمار والفصل" [٣].

رأى ابن يعيش:

يرى ابن يعيش أن تقديم الاسم على الفعـل قبـيح في حـال الجـزم إلا إذا كانـت أداة الشرط "إن" فجائز في حال السعة والاختيار .

---

(١) سيبويه والشنتمرى ٤٥٨/١ .

(٢) المصدر السابق نفسه .

(٣) المقتضب ٧٣/٢

حيث قال: ويقبح أن يتقدم الاسم فيه على الفعل ويفصل بينهما بالاسم لكونها جازمة للفعل والجازم يقبح أن يفصل بينه وبين ما عمل فيه فلا يجوز لم زيد يأتك على معنى لم يأتك زيد وكذلك بقية الجوازم لا يفصل بينهما بشيء كالظرف ونحوه لأن الجازم في الأفعال نظير الجار في الأسماء كما لا يفصل بين الجار والمجرور في الشعر كذلك الجازم.

فأما "إن" خاصة فلقوتها في بابها وعدم خروجها عن الشرط إلى غيره توسعوا فيها فأجازوا فيها الفصل بالاسم فإن كان بعدها فعل ماض في اللفظ لا تأثير لها فيه فالفصل حسن وجاز في الكلام وحال السعة والاختيار وشبهت بما ليس بعامل من الحروف نحو همزة الاستفهام وإن كان بعدها فعل مضارع مجزوم قبح تقدم الاسم إلا في الشعر لأنها قد جرت بعد الإعمال وظهور مجرى "لم" "ولما" ونحوهما من الجوازم..... فعلى هذا إذا وليها الفعل الماضي إن زيد ركب ركبت ومن كلامهم "إن الله أمكنني من فلان فعلت" وقال سبحانه وتعالي :﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾ [1] وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [2].

وقال الشاعر:

عاود هراوة وإن معمورها خربا " [3].

واختلف النحاة في رافع الاسم الواقع بعد "إن" الشرطيه في نحو الآية الكريمة:

رأى الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلى أنه مرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل وحجتهم في ذلك أن "إن" الأصل في باب الجزاء فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها وقولهم إنه يرتفع بالعائد لأن المكنى المرفوع في الفعل هو الاسم الأول فينبغي أن يكون مرغوبا به[4].

---

(١) (من الآية ١٧٦: النساء) .

(٢) (من الآية ٦: التوبة) .

(٣) انظر ابن يعيش ٩/ ٩ ، ١٠ .

(٤) الإنصاف/٣٥٩ وابن يعيش ٩ /١٠،١٠

رأي البصريين وسيبويه وابن يعيش:.

ذهب البصريون وسيبويه وابن يعيش إلى رفعه بتقدير فعل، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر تقديره (إن استجارك أحد من المشركين) وحجة البصريين في ذلك أنهم قالو: إنما قلنا أنه يرفع بتقدير فعل لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقى الاسم مرفوعا بلا رافع وذلك لا يجوز فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدر [١].

رأى الأخفش:

ذهب الأخفش إلى جواز رفعه على الابتداء[٢].

رأى ابن مالك:

يرى ابن مالك أن الرافع للاسم هو فعل مضمر يفسره الظاهر حيث قال: "فيقال : وَاغِلٌ " .

إما مرفوع بمضمر يدل عليه المتأخر، أو بالمتأخر، وارتفاعه بمضمر ممتنع، لاستلزامه إعمال أداة الشرط في فعلين قبل الجواب وليس الثاني تابعا للأول فتعين ارتفاعه بالمتأخر .

والجواب أن المحذوف في مثل هذا لما التزم حذفه وجعل المتأخر عوضا منه صار نسيا منسيا، فلم يلزمه من نسبة العمل إليه وجود جزمين من قبل الجواب ؛ على أنه لو جمع

---

(١) الإنصاف ٣٥٩ وابن يعيش ١٠/٩

(٢) الإنصاف ٣٥٩ ، وشرح التسهيل ١٠٩/٢ .

بينهما على سبيل التوكيد لم يكن في ذلك محذور فألا يكون محذور في تعليق الذهن بهما وأحدهما غير منطوق به لا محكوم بجواز النطق به أحق وأولي[١].

رأى السيوطي:

ذكر السيوطي في الهمع أن الكسائي يجيز تقديم الاسم على الفعل بعده مع غير إن اختيارا حيث قال: وجوزه الكسائي اختيارا مع مَن وإخوته فأجاز نحو: من زيدا يضرب أضربه. وجوزه قوم من الكوفيين في غير المرفوع أي المنصوب والمجرور، لأنهما فضلة، ومنعوه في المرفوع وجوزه قوم منهم في المرفوع أيضا إن لم يكن عود ضمير على الشرط كما في متي وأينما فإن أمكن عود الضمير عليه لم يجز تقديم الاسم لا تقول: من هو يضرب زيدا أضربه. لأن المضمر هو مَنْ[٢].

خلاصة القول:

إن ابن يعيش يري أن تقديم الاسم على الفعل مع أداة الشرط غير «إن» ضرورة وقبيح ولم يرد إلا في الشعر وهذا ما عليه جمهور النحاة وهو الصحيح ورافع الاسم مقدر يفسره الظاهر بعده .

****

(١) شرح التسهيل لابن مالك٢/١٠٩

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع٢/٤٥٦

عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة

اعلم أن القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل لأن وجوده قبل وجود فعله لكنه عرض للفعل أن كان عاملا في الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتضائه إياهما وكانت مرتبة العامل قبل المعمول فقدم الفعل عليهما لذلك وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله من حيث هو موجده ثانيا فأغنى أمن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه فلذلك قدم الفعل وكان الفاعل لازما له يتنزل منزلة الجزء من الفعل وجب أن يترتب بعده ولهذا المعنى لا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل .... وإذا كان الفاعل كالجزء منه بدليل أنه لا يستغني عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل من الفعل وجب أن يترتب بعده ولهذا المعنى لا يجوز أن يتقدم عليه كما لا يجوز تقديم حرف من حروف الكلام على أولها ووجب تأخير المفعول من حيث كان فضلة لا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده فإذا رتبة الفعل يجب أن يكون أولا رتبة الفاعل أن يكون بعده ورتبة المفعول أن يكون آخرا وقد تقدم المفعول لضرب من التوسع والاهتمام به والنية به التأخير ولذلك جاز أن يقال: (ضَرَبَ غُلاَمَهُ زيدُ) فالغلام مفعول وهو مضاف إلى ضمير الفاعل وهو بعده متأخر عنه فهو في الظاهر إضمار قبل الذكر لكنه لما كان مفعولا كانت النية به التأخير لأنه لما وقع في غير موضعه كانت النية به التأخير إلى موضعه ويكون الضمير قد تقدم في اللفظ دون المعنى وذلك جائز؛ ولو قلت (ضَرَبَ غُلاَمُهُ زيدًا) برفع الغلام مع أنه متصل بضمير المفعول لكان ممتنعا لأن الضمير فيه قد تقدم على الظاهر لفظا ومعنى لأن الفاعل وقع أولا وهى مرتبته والشيء إذا وقع في مرتبته لا يجوز أن ينوى بها غيرها [1].

وهناك من أجاز ذلك على ما سنوضحه فيما يلي :

قال ابن يعيش : قال الشاعر :

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٥ ، ٧٦ .

٣١م- جزى رَبُّهُ عَنِّى عَدِىَّ بنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكَلاَبِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ [(١)]

عرض ابن يعيش لهذا البيت في مبحث الفاعل وفي مسألة اشتمال الفاعل المقدم على ضمير المفعول المتأخر وذكر آراء العلماء في ذلك فبين أن هناك مانعين لهذه المسألة وهناك مجيزين لها وبعضهم حملها على الضرورة فذكر أولا رأي المجيزين لذلك فقال:

"وقد أقدم أبو الفتح ابن جني على جواز مثل ذلك وجعله قياسا قال وذلك لكثرة ما جاء من تقديم المفعول على الفاعل حتى صار تقديم المفعول كالأصل وحمل عليه قول الشاعر وأنشد البيت" [(٢)] .

---

(١) البيت من بحر الطويل ، وقد سبق تخريجه ص ١٢٢ .

(٢) شرح المفصل ١ / ٧٦ .

وقد نص ابن جنى على ذلك في الخصائص حيث قال : وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله جزى ربه عنى عدى بن حاتم عائدة على عدى خلافا على الجماعة [١] وقال: وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا [٢] نحو قول الله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا۟ ﴾ [٣].

وأجازها أبو عبد الله بن الطوال من الكوفيون، وأبو الفتح بن جنى، وتابعهما المصنف ومما ورد من ذلك قوله وأنشد البيت [٤] وابن جنى تابع للأخفش في ذلك وتابعهما المحقق الرضي حيث قال : يجوز ما ذهب إليه الجمهور أي التأويل رب بالتأويل رب الجزاء والأولى تجويز ما ذهبا إليه ولكن على قلة وليس للبصريين منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا [٥] .

وحجة المجوزين في ذلك انه قد كثر في لسان العرب تقديم المفعول على الفاعل وحدة تارة نحو ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [٦] وعلى الفاعل والفعل جميعا تارة أخرى نحو قوله تعالى: ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ ﴾ [٧] فلما كثر ظن أن للمفعولين مرتبتين:

---

(١) الخصائص ١/ ٢٩٥ . وقد سبقه إلى ذلك الأخفش وابن الطوال وقال الجماعة: لعله لم يطلع على رأيهما كما سنبين.

(٢) الخصائص ١/ ٢٩٦ .

(٣) (من الآية ٢٨: فاطر)

(٤) شرح ابن عقيل ٢ / ١٠٤ وتخليص الشواهد ٣٧١ .

(٥) انظر شرح الكافية للرضى ١/ ١٦٥ ، ١٦٦ وحاشية شرح ابن عقيل ٢ / ١٠٥ ، ١٠٦ والرضى يشير إلى رأي البصريين في باب التنازع من تجويزهم إعمال الثاني في لفظ المفعول وإعمال المتقدم من العاملين في ضميره إذا فيه عود الضمير على متأخر .

(٦) (من الآية ١٢٤: البقرة) .

(٧) (من الآية ٨٧: البقرة) .

إحداهما: التأخير. والثانية: التقدم فإذا عاد عليه وهو متأخر لفظا ضمير متصل بالفاعل المتقدم فكأنه متأخر لفظا متقدم رتبة [١].

قال ابن هشام: وأجاز ابن الناظم [٢] .

رأي المانعين :

ثم عرض ابن يعيش لرأي المانعين حيث قال: "وذلك [٣]خلاف ما عليه الجمهور[٤] " .

فالجمهور يرون منع عود الضمير المتصل بالفاعل المتقدم على المفعول المتأخر وما ورد منه تأولوه، ويرون أن الشاهد في البيت (جزى ربه عنى عدىّ) أن الهاء في ربه عائده إلى المصدر والتقدير: جزى رب الجزاء وصار ذكر الفاعل كتقديم المصدر إذ كان دالا عليه ومثله قولهم: من كذب كان شرا له أي كان الكذب شرا له [٥] وهذا الرأي هو رأي ابن يعيش أيضا ويتفق مع الجمهور فيه .

وحجة المانعين لعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وللاتفاق على المنع في قولك: (صاحبها في الدار)[٦] .

---

(١) حاشية شذور الذهب ١٦٨ .

(٢) تخليص الشواهد ٣٧٢ والصحيح أن ابن الناظم قصره على الضرورة قال في شرحه لألفية ابن مالك صـ٢٩٩ والحق أن ذلك جائز في الضرورة لا غير وأجاز ابن مالك حيث قال في شرح التسهيل والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا والصحيح جوازه لوروده عن العرب شرح التسهيل ١/ ١٦١ .

(٣) إشارة إلى ما قاله ابن جنى .

(٤) شرح المفصل ١/ ٧٦ .

(٥) المصدر السابق ١ / ٧٦ والقواعد والفوائد ١٩٣ وشرح ألفية ابن معطى ١ / ٤٩١ .

(٦) تخليص الشواهد / ٣٧١ .

رأي آخر يحمله على الضرورة:

وقال ابن يعيش عارضا رأيا آخر يحمل تقدم الفاعل المشتمل على ضمير يعود على المفعول المتأخر على الضرورة الشعرية فقال : "وبعضهم يقول الضمير في البيت يعود إلى المفعول بعده ولكن على سبيل الضرورة ولا يجوز مثله في حال الاختيار وسعة الكلام "[١] .

وهذا الرأي الذي نص عليه ابن عصفور في ضرائر الشعر حيث قال بعد أن عرض عدة أبيات فيها الفاعل المتقدم المشتمل على ضمير يعود على المفعول المتأخر " ولا يجوز شيء من ذلك في حال السعة"[٢].

وقال ابن هشام في شذور الذهب :

"الضمير المتصل بالفاعل المقدم على المفعول المؤخر ضرورة على الأصح كقوله وأنشد البيت فأعيد الضمير من (ربه) إلى (عدى) وهو متأخر لفظا ورتبة"[٣] .

وممن حمله على الضرورة أيضا الأشموني حيث قال : "قال الناظم [٤] : والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا ، والصحيح جوازه واستدل على ذلك بالسماع وأنشد أبياتا منها البيت السابق وذكر لجوازه وجها من القياس" [٥] وممن أجاز ذلك قبله أبو الفتح والأخفش من البصريين والطوال من الكوفيين وتأول المانعون البيت بما هو خلاف ظاهرها. وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر وهو الحق والإنصاف لأن ذلك إنما ورد في الشعر[٦].

---

(١) شرح المفصل ١ / ٧٦ .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور / ٢١٠ .

(٣) شذور الذهب لابن هشام ١٦٨ .

(٤) الناظم المقصود به ابن مالك .

(٥) أي أنه قاسه على المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة وأجيب بأنها مخالفة للقياس فلا يقاس عليها إفادة في التصريح .

(٦) حاشية الصبان على الأشموني ٢ / ٥٩ .

خلاصة القول :

ذكر ابن يعيش في هذه المسألة آراء النحاة المانعين والمجيزين والحاملين للبيت على الضرورة وكان رأيه موافقا لرأي جمهور النحاة بأن الهاء في قوله (جزى ربه عنى عدى) عائدة إلى المصدر والتقدير (جزى رب الجزاء) وهذا الرأي وهو ما أرجحه وأميل إليه وأتفق معهم فيه حيث إنه رأى الجمهور، ويخرج المسألة من عود الضمير المقدم على الظاهر المؤخر لفظا ورتبة .

****

تقديم « من » على أفعل التفضيل

اعلم أن أفعل التفضيل له أحوال ثلاثة :

١) مجردًا من الـ والإضافة.

٢) مضافًا.

٣) مقترنًا بالألف واللام.

فإن كان مجردًا فلابد أن يتصل به "من" لفظًا أو تقديرًا جارة للمفضل عليه نحو زيد أفضل من عمرو، مررت برجل أفضل من عمرو، وقد تحذف "من"ومجرورها للدلالة عليها كقوله تعالى: ﴿ أَنَاْ أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ (١) أي أعز منك نفرًا . ولا يجوز تقديم من ومجرورها كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف وقد يتقدم شذوذا (٢) وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

قال ابن يعيش في معرض حديثه عن الحال:

أن أفعل التفضيل إذا كان مجردا من «أل» والإضافة جيء بعده «بمن» جارة للمفضل عليه ، ومن مجرورها معه بمنزلة المضاف إليه فقال « ألا ترى أنك لا تجيز «أنت ممن أفضل» و لا «ممن أنت أفضل» فتقدم الجار والمجرور لضعفه أن يعمل فيما تقدم عليه وإذا لم يعمل فيما كان متعلقا بحرف جر إذا تقدم مع أن حرف الجر يعمل فيه ما لا يعمل في غيره نحو: هذا مار بزيد، وهذا معطٍ لزيد أمس درهما فلأن لا يعمل فيما لا يتعلق بحرف الجر فما شأن المفعول به أولى .

"فأما قول الفرزدق:

---

(١) (٣٤: الكهف) .

(٢) شرح ابن عقيل ٣/ ١٨٣ وما بعدها.

١١٩- فَقَالَتْ لَنَا: أَهْلاً وسهلاً، وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ، بل مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ(١)

فضرورة " (٢).

فابن يعيش يرى أن تقدم الجار والمجرور على أفعل التفضيل «أطيب» الذي هو خبر المبتدأ «ما» ضرورة وللعلماء في هذا أقوال نوضحها فيما يلي :

رأي ابن مالك :

قال ابن مالك في شرح التسهيل : ويجب تقديم « من » والمفضول إن كان اسم استفهام ، أو مضافا إليه نحو : ممن أنت أحلم ؛ ومن أي رجل أنت أكرم ؟ » وممن قدك أعدل ؟ "ومن وجه وجهك أجمل » - ذكر هذه المسألة أبو على في التذكرة ومن المسائل المغفول عنها . فإن كان المفضول غير ذلك لم يجز تقديمه إلا في نادر من الكلام وأنشد البيت – ثم قال : ولا بد من كون المفضول مشاركا للمفضل فيما ثبت فيه التفضيل فيقال : الخبز أغذى من السويق ، والعسل أحلى من التمر ولا يقال الخبز أغذى من الماء ، ولا الماء أروى من الخبز فإن ورد لفظ التفضيل دون ظهور مشاركة قدرت المشاركة بوجه ما كقولهم في البغيض : هذا أحب إلي من هذا ، وفي الشَّرَّيْنِ هذا خير من هذا، وفي الصعبين، هذا أهون من هذا، وفي القبيحين: هذا أحسن من هذا ، بمعنى

---

(١) قائل البيت الفرزدق وبحره الطويل ، وليس في ديوانه .

اللغة:

أهلا وسهلا: كلمتان تقولهما العرب في تحية الأضياف والحفاوة بهم، وجنى النحل: ما يجنى منه وهو العسل، وكنى بذلك عن حسن لقائها وطيب استقبالها وحلاوة حديثها . هامش شرح ابن عقيل ٣ / ١٨٤ .

والشاهد فيه «منه أطيب» حيث قدم الجار والمجرور المتعلقين بأفعل التفضيل عليه ، وليس المجرور اسم استفهام ولا مضاف إلى اسم استفهام وذلك ضرورة على رأى ابن يعيش والجمهور ، وقال غيرهم أن ذلك نادر قليل ، وقال جماعة من النحاة «منه» متعلقا بقوله «زودت» أي : بل الذي زودت منه، أى: من شبية جنى النحل، وعلى ذلك لا يكون في البيت شاهد، ويكون قد جاء على المشهور الفصيح انظر هامش شرح ابن عقيل ٣ / ١٨٥ . والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ٢ /٦٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٥٤ وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٣٣ وشرح ابن عقيل ٣/ ١٨٤ ، والهمع للسيوطي ٣ / ٧٩ وحاشية الصبان على الأشموني ٣ / ٥٢ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٦٠ .

أقل بغضا: وأقل شرا، وأقل صعوبة، وأقل قبحا. ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِ ﴾ (١) وقوله صلى الله عليه وسلم : «**لأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُم عَلَى جَمْرَةٍ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرٍ**»(٢) .

فابن مالك يرى أن القياس يوجب تقديم الجار والمجرور على أفعل التفضيل إذا كان استفهام ويشترط أن المفضول يجب أن يكون مشاركا للمفضل فإن كان المفضول غير مشارك للمفضول فلا يجوز ذلك ، وإن كان الجار والمجرور غير استفهام فلا يجب تقديمه وإنما يجب تأخيره وإن تقدم كما في البيت فهذا نادر قليل .

وقال الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك :

وإن تكن بتلو «من» الجارة مستفهما فلهما أي لمن ومجرورها المستفهم به كن أبدا مقدما على أفعل التفضيل لا على جملة الكلام كما فعل المصنف(٣) إذ يلزم على تمثيلة الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ولا قائل به (كمثل ممن أنت خير) ومن أيهم أنت أفضل ومن كم دراهمك أكثر ومن غلام أيهم أنت أفضل لأن الاستفهام له الصدر ولدى إخبار أي عند الاستفهام التقديم نذرًا وجدًا ، وقال الصبان : والاستشهاد مبنى على أن « منه » متعلق بأطيب (٤) .

---

(١) (من الآية ٣٣: يوسف) .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥٤ ، ٥٥ . ونص الحديث عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: ("لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر") رياض الصالحين ص ٤٦٠ حديث رقم ١/ ١٧٧٤ باب تحريم الجلوس على قبر، وصحيح مسلم بشرح النووي ، الدار الثقافية العربية بيروت ٧/ ٣٧، ٣٨ .

(٣) المقصود بالمصنف ابن مالك .

(٤) حاشية الصبان على الأشموني ٣ / ٥٢ .

وقال الصبان أيضا : (لا على جملة الكلام) وإنما فعل الشارح مثل ما فعله المصنف مجاراة لمثال لا يقال: إذا لم يقدم على الجملة خرج الاستفهام عن الصدارة لأنا نقول صدارته الواجبة إنما هي بالنسبة لما عمل فيه فقط وهو أفعل . وقال أيضا (الفصل بيت العامل ومعمولة بأجنبي) لأن المبتدأ ليس من معمولات الخبر وقد يقال : المختار جواز تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ والخبر في السعة إذا كان ظرفا أو جارًا ومجرورًا فليكن ما فعله المصنف مثله إلا أن يفرق بقوة الخبر الفعلي بخلاف الخبر الذي أفعل تفضيل [1] .

من خلال ما سبق يفهم أن الأشموني موافق لما قاله ابن مالك من أن التقديم للجار والمجرور إذا كان استفهام؛ لأن له الصدارة ومثله بأمثلة قدم فيها على الجملة كلها واعترض الأشموني بأن التقديم يكون على أفعل التفضيل فقط لئلا يلزم منه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي وإن قيل : المختار جواز تقدم معمول الخبر على المبتدأ والخبر فيرده بأن هذا جائز إن لم يكن الخبر أفعل التفضيل وفسر ذلك الصبان في حاشيته على الأشموني ويرى أيضا أن تقديم الجار والمجرور على أفعل التفضيل قليل وكذلك العيني في شواهده على الأشموني:

قال الشاهد في «منه أطيب» حيث قدم المجرور بـ «من» على أفعل التفضيل والحال أنه غير استفهام قليل[2].

خلاصة القول:

إن القياس المطرد أن تؤخر « مِنْ » عن أفعل التفضيل ، وقد تقدم عليه إذا لم يكن مجرورها اسم استفهام لضرورة الشعر كما في البيت وهو مذهب الجمهور ويرى ابن مالك أن ذلك قليل لا ضرورة، وهو في البيت مقدم على الخبر «أطيب» وأتفق مع

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٣ / ٥٢ .

(٢) المصدر السابق نفسه .

مذهب الجمهور أن ذلك من باب الضرورة الشعرية ولا يجوز في سعة الكلام حيث إنه يجوز للشاعر ما لا يجوز للناثر أما ابن مالك فيبني رأيه على معنى الضرورة وهذا ما قاله ابن يعيش وأتفق معه ومع الجمهور لما ذكرت .

****

الفصل بين العدد ومميزه المنتصب بالجار والمجرور

التمييز هو اسم نكرة مضمن معنى « من » لبيان ما قبله من إبهام في اسم مجمل الحقيقة ، أو إجمال في نسبة العامل إلي فاعله أو مفعوله .

والتمييز على نوعين أحدهما: ما يبين إبهام ما قبله من اسم مجمل الحقيقة ، وهو ما دل على مقدار أو شِبْهُه فالدال على مقدار : ما دل على مساحة نحو : ماله شبر أرضًا ، أو وزن نحو له منوان عسلا أو كيل "له قفيزان بر" أو عدد نحو قوله تعالى : ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [(١)] . والدال على شبه المقدار نحو قوله تعالى : ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴾ [(٢)] والنوع الثاني : ما يبن إجمالا في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله له نحو : طاب زيد نفسا . وقوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [(٣)] وكم اسم لعدد مبهم فيفتقر إلى مميز لا يحذف إلا بدليل ، وتكون استفهامية وخبرية ، فالخبرية يقصد بها التكثير كقوله تعالى : ﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [(٤)] والاستفهامية مثل قولك كم فرسخا سرت .

---

(١) (من الآية ٤: يوسف).

(٢) (من الآية ٧: الزلزلة) .

(٣) (من الآية ١٢: القمر) . وانظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم / ٣٤٦ وما بعدها .

(٤) (من الآية ٢٤٩: البقرة).

ولما كانت الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العدد المركب فأجريت مجراه بأن جعل مميزها كمميزه في النصب والإفراد ، فقيل كم درهما لك ؟ كما قيل : لك خمسة عشر درهما، ويجوز حذف مميز « كم » كما يجوز حذف مميز العدد فحذف مميز كم كقوله تعالى: ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ ﴾ [١] وحذف مميز العدد كقوله تعالى : ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ [٢] ويجوز الفصل بين الاستفهامية ومميزها في السعة ولا يجوز الفصل بين العدد ومميزه إلا في ضرورة [٣].

قال ابن يعيش :

اعلم أن «كم» يجوز الفصل بينها وبين مميزها بالظرف وحروف الجر جوازا حسنا من غير قبح نحو : كم لك غلاما ، وكم عندك جارية ولا يحسن ذلك فيما كان في معناها من الأعداد نحو : عشرين وثلاثين ونحوهما من الأعداد المنونة والفصل بينهما أن «كم» مستحقة للتمكن في الأصل بحكم الاسمية ثم منعته بما أوجب البناء لها فصار الفصل واستحسان جوازه كالعوض مما منعته من التمكن مع كثرة استعمالها في كلامهم فإن قيل: فهلا كان الفصل بين خمسة عشر ومميزها إلى تسعة عشر حسنا أيضا لأنها منعت التمكن بعد استحقاقه قيل: قد جعلنا كثرة الاستعمال أحد وصفى العلة ولم يوجد في خمسة عشر وبابه فإن قيل: فلم يقبح الفصل بين العدد ومميزه ولم يحسن قبضت خمسة

(١) (من الآية ١٩: الكهف) .

(٢) (٣٠: المدثر) .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤١٨ ، ٤١٩ .

عشر لك درهما ورأيت عشرين في المسجد رجلا قيل : إنما كـان كـذلك لضـعف عمـل العشرين ونحوها فيما بعدها لأنها عملت على التشبيه باسم الفاعل ولم تقو قوته مـع أنـه قد جاء في الشعر [١] .

قال الشاعر :

١٢٠- عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلاً [٢]

وأنشد سيبويه لعبد بني الحسحاس:

١٢١- فَأَشْهَدُ عِنْدَ اللهِ أَنْ قَدْ رَأَيْتُهَا وَعِشْرُونَ مِنْهَا إِصْبَعًا مِنْ وَرَائِيَا [٣]

---

(١) شرح المفصل ٤ / ١٣٠ .

(٢) البيت من بحر المتقارب وقائله العباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٧. مؤسسة الرسالة بيروت ط ١ ١٩٩٢ .
والشاهد في «ثلاثون للهجر حولا» حيث فصل بين ثلاثون وبين مميزه المنتصب وهو حولا بالجار والمجرور للضرورة .
اللغة:
الهجر: المصارمة والقطع، يقال: هجر صاحبه هجرا وهجرانا ، ومنه هجرة المهاجرين ، لأنهـم هجـروا قبائلـهم وعشائرهم. اللسان (هـ ج ر) ٦/ ٤٦١٦ .
الحول: السنة ، يقال: حال الحول حولا ، وحؤولا . والحول ، والحول أيضا: الحيلة . والحول: ما دار بالشـيء ، ويقال هم حولك وحواليك . اللسان مادة (ح و ل) ٢/ ١٠٥٤ .
والكميل والكمل والكامل : واحد ويجتمع كميلا على كمال بكسر الكاف ، وقد يكون « كمالا » جمع كامـل وهما لغتان أعني كميلا وكمالا ، وأما كمال بفتح الكاف فهو مصدر انظر إيضاح شواهد الإيضـاح ١ / ٢٦١ واللسان مادة (ك م ل) ٣٩٣٠/٥ .
والبيت في سيبويه والشنتمرى ١ / ٢٩٢ والمقتضب للمبرد ٣/ ٥٥ . وإيضـاح شـواهد الإيضـاح ١ / ٢٦٠ والإنصاف ١٩٣ وشرح ألفية ابن معطى ٢ / ١١٢٣ وشرح الكافية الشافية / ١٧٠٦ وشرح التسهيل ٢ / ٤١٩ واللسان مادة (ك م ل) ٣٩٣٠/٥ . وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٣ ومغني اللبيب ٢ / ٥٧ والأشموني ٤ / ٧١ .

(٣) القائل عبد بنى الحسحاس وهو سحيم: شاعر، رقيق الشعر. كان عبدا نوبيا أعجمي الأصـل، اشـتراه بنـو الحسحاس (وهم بطن من بني أسد) فنشأ فيهم. مولده في أوائل عصر النبوة رآه النبي صلى الله عليه وسلم وكـان يعجبه شعره . وعاش إلي أواخر أيام عثمان وقتله بنو الحسحاس وأحرقوه لتشبيبه بنسائهم . مات سنة ٤٠ هـ . الأعلام ٣ / ٧٩. بحر الطويل.
قال ابن يعيش وأنشد سيبويه لعبد بني الحسحاس و لم أجده في كتاب سيبويه في النسخة التي بين يدي . وهـو في ديوان الشاعر تحقيق الميمني دار الكتب المصرية ص ٢١ .
والشاهد فيه (وعشرون منها إصبعًا) حيث فصل بين عشرون ومميزه المنتصب إصبعًا بالجار والمجرور.

مما سبق يفهم من كلام ابن يعيش أنه لا يجوز الفصل بين العدد (عشرين وثلاثين) من الأعداد المتصرفة بالتقديم والتأخير وبين مميزها بالجار والمجرور إلا في الضرورة الشعرية وهي بخلاف « كم » فكم يجوز الفصل بينها وبين مميزها لشيئين اثنين :

١- لأنه كالعوض مما منعته من التمكن .

٢- كثرة الاستعمال في كلامهم .

وهو في رأيه هذا موافق لرأي سيبويه[١] والمبرد[٢] والفارسي[٣] والأعلم[٤] وابن الأنباري[٥] وابن معطي[٦] وابن مالك[٧] وابن عصفور[٨] .

وأجمعوا على أن هذا ضرورة شعرية ، لأنها أعداد متصرفة في الكلام بالتقديم والتأخير ، ولأنها لم تتضمن معنى يجب لها به التصدير فعملت في المميز متصلا بها .

أما كم فمنعت من التصرف في الكلام بالتقديم والتأخير ، لتضمنها معنى الاستفهام والتصدير بها لذلك .

أما خمسة عشر وبابه فمع أنها منعت من التمكن بعد استحقاقه إلا أنها ليست كثيرة الاستعمال ، فلا يجوز الفصل بينها وبين المميز إلا في الضرورة الشعرية ، وزاد على ذلك ابن معطي أن بناء خمسة عشر عارض للتركيب ، وأن كم يجوز حذف مميزها . عند قيام القرينة الدالة عليه نحو كم مالك؟ وكم ضربت ؟ أكثر من جواز حذف مميز العدد

---

(١) سيبويه والشنتمري ١ / ٢٩١ .

(٢) المقتضب ٣ /٥٥ .

(٣) إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٤) انظر حاشية كتاب سيبويه ١ / ٢٩١ بولاق .

(٥) الإنصاف ١٩٣ .

(٦) شرح ألفية ابن معطى ٢ / ١١٢٣ .

(٧) شرح التسهيل ٢ / ٤١٩ .

(٨) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

نحو أعشرون عندك أم ثلاثون؟ وإذا ترجح جواز الحذف كان جواز الفصل أرجح لكونه أسهل وأما البيت فشاذ ولا يقاس عليه [١] .

وعلل ابن مالك أيضا لذلك قائلا : إنما كان الأمر كذلك لأن العدد مميز بمنصوب مستطال بالتركيب إن كان مركبا وبالزيادتين في آخره إن كان للعشرين أو إحدى أخواتها فموضع التمييز منه بعيد دون فصل فلو فصل بشيء لازداد بعدا فمنع الانفصال إلا في ضرورة وكم بخلاف ذلك فلم يلزم اتصال مميزها [٢] .

واستشهد ابن عصفور في ضرائره للفصل بين العدد خمسة عشر ومميزه المنتصب بالجار والمجرور بقول الشاعر :

١٢٢– فِي خَمْسَ عَشَرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً لاَ أَسْتَطِيعُ عَلَى الفِرَاشِ رُقَادًا [٣]

فالفصل هنا بين العدد خمس عشرة ومميزه المنتصب ليلة بالجار والمجرور من جمادى ضرورة .

وخلاصة القول :

إن ابن يعيش يرى الفصل بين العدد ومميزه ضرورة ولا أرى أحدا فيما وصلت إليه من مراجع يخالفه وأتفق معهم في ذلك .

****

(١) شرح ألفية ابن معطي ٢ / ١١٢٣ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٤١٩ .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٣ والبيت لجرير في ديوانه ١٢٢. والمقتضب ٣ / ٥٦ . ويروى البيت في الديوان:

لِي خَمْسَ عَشَرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً مَا أَسْتَطِيعُ عَلَى الفِرَاشِ رُقَادِي ، بحر الكامل.

الفصل بين المتضايفين بالظرف والجار والمجرور

اعلم أن الاسم إذا أضفته إلى اسم بعده، فإن المضاف إليه يكون مخفوضا وأما المضاف فيكون بحسب العامل الداخل عليه، فيرتفع إن كان العامل رافعا ، وينتصب إن كان العامل ناصبا وينخفض إن كان العامل خافضا، ويسقط من الأول التنوين إن كان مفردا أو جمعا مكسرا أو جمع مؤنث سالم، فتقول: غلام زيد، وغلمان عمرو، وهندات محمد، وإنما لم يجمع بين الإضافة والتنوين، لأن التنوين منتهي الاسم، وفاصل له عما بعده، والمضاف والمضاف إليه ينزلان منزلة الاسم الواحد؛ لأنه يعرفه ويفصله من غيره ويخصصه من بين سائر جنسه ، فنزلت الإضافة لذلك منزلة الألف واللام ، فكما أن الألف واللام مع الاسم كالشيء الواحد فالاسمان المضاف أحدهما إلى الآخر كالشيء الواحد، ولذلك لا يفصل بينهما، فلذلك لم يقع التنوين بينهما، ولا تفصل العرب بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف والجار والمجرور في ضرورة الشعر [1] وهذا ما سنوضحه فيما يلي :

قال ابن يعيش في مبحث ما يضاف إلى الفعل :

الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح لأنهما كالشيء الواحد فالمضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يحسن الفصل بينهما وقد فصل بينهما بالظرف في الشعر ضرورة فمما جاء في الشعر من ذلك قول عمرو بن قميئة:

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ / ٨٨٩ . لابن الربيع.

١٢٣ – لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ   للهِ دَرُّ اليَوْمَ مَــنْ لامَــهَا [(١)]

فمن في موضع خفض بإضافة در إليه واليوم نصب على الظرف وقد فصل به بينهما ولا يجوز إضافة در إلى اليوم على سبيل الاتساع في الظروف وجعله مفعولا به ، لأنك لو خفضت اليوم بالإضافة لم يكن لمن ما يعمل فيه [(٢)].

وقال في موضع آخر في مبحث المفعول فيه :

ويفصلون بين المضاف والمضاف إليه بالظرف على حد قوله: **للهِ دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لاَمَهَا** .

وهذا الفصل إنما يحسن في الشعر وهو قبيح في الكلام [(٣)] .

وقال أيضا في موضع آخر في مبحث المنصوب: لا التي لنفي الجنس :

ألا ترى أنك إذا فصلت بين كم ومفسرها في الخبر بشيء فقلت : كم بها رجلا مصابا عدل إلي لغة من ينصب وإن كان لغة من يخفض بها مع غير الفصل أكثر لقبح

---

(١) القائل عمرو بن قميئة وهو عمرو بن قميئة بن ذريح بن سعد بن مالك الثعلبي البكرى الوائلي التزاري : شاعر جاهلي مقدم . نشأ يتيما ، وأقام في الحيرة مدة ، وصحب حجرا (أبا امرئ القيس الشاعر) وكان واسع الخيال في شعره توفى ٨٥ ق هـ سنة ٥٤٠ م . والأعلام ٥ / ٨٣ .

اللغة:

الشاعر يتحدث عن ابنته التي صحبته لما خرج مع امرئ القيس إلى ملك الروم . يقول أنها بكت حين رأت جبل ساتيد ما وهو بعيد عن ديارها – شوقا إلى الديار وإحساسا بوحشة الغربة . حاشية سيبويه الضرورة الشعرية / ٢٥١ .

والبيت من بحر السريع، وهو في ديوان الشاعر ص ١٨٢ تحقيق حسن كامل الصيرفي، والبيت في الكتاب ١/٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٤٧ ، ٤٥٧ . والمقتضب ٤ / ٣٧٧ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي وما يجوز للشاعر في الضرورة الإنصاف ٢٥٠ . وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٦ ، ٣/ ٢٠ ، ٧٧ ، ٨/٦٦ والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢ / ٨٨٩ . والشاهد في البيت « اليوم » ظرف ، وقد فصل به بين الدار ومن لامها ضرورة .

(٢) شرح المفصل ٣ / ١٩ ، ٢٠ .

(٣) شرح المفصل ٢ / ٤٦ .

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور وهو مع قبحه جائز في الشعر نحو قوله: لله در من لامها وقوله :

١٢٤- كأنَّ أَصْوَاتَ مِـنْ إيغَالِهِـنَّ بِنَا أَوَاخِرِ المَيْسِ أَصْوَاتُ الفَرارِيجِ(١)

وقال أيضا في مبحث المركبات :

وربما جروا بها(٢) مع الفصل على حد قوله:

١٢٤م- كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِـنْ إيغَالِهِـنَّ بِنَا أَوَاخِرِ المَيْسِ أَصْوَاتُ الفَرارِيجِ

وذلك في الشعر نحو قول الشاعر:

٤٢م- كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى وَكَـرِيم بُخْلُهُ قَـد وَضَـعَهْ (٣)

ويروى مقرف بالجر ويجوز فيه النصب والرفع فالجر بإضافة « كم » مع الفصل والنصب على التمييز والرفع على الابتداء «وكم» الخبر وحسن الابتداء به وهو نكرة لوصفه بقوله : نال العلى أو يكون كم مبتدأ ومقرف الخبر وأما قول الفرزدق:

---

(١) القائل ذو الرمة من بحر البسيط . سبقت ترجمته. والبيت في ديوانه ص ٧٦ .

اللغة:

الميس : شجر يعمل منه الرحال . والإيغال : شدة السير والتقدير كأن أصوات أواخر الميس من شدة سير الإبل بنا واضطراب رحالها عليها . أصوات الفراريج انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ /٩٢ .

والشاهد : الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور (من وما اتصل بها) وانظر البيت في الكتاب ١ / ٩٢، ٢٩٥ ، ٣٤٧ . والمقتضب ٤ / ٣٧٦ . والإنصاف / ٢٥١ وشرح المفصل ٢ /١٠٨ .

(٢) أي بـ « كم » .

(٣) القائل هو أنس بن زنيم وهو شاعر مخضرم من كنانة هجا النبي صلى الله عليه وسلم فأهدر دمه ثم أسلم يوم الفتح واعتذر فعفا عنه سنة ٦٠ هـ .

والشاهد: الفصل بين «كم» وبين مقرف بـ جود والمعنى كم مقرف نال العلا بحر الرمل .

اللغة:

المقرف: اللئيم النسب والنفس ويقال للإنسان إذا كان لئيم الأدب غير صحيح النسب مقرف ، وإذا كان النقص ناحية الأم فهو هجين . الكريم كريم الطرفين في نسبه من ناحية الأم والأب انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٠/٢ والبيت سبق تخريجه ص ١١٤.

١٢٥- كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بن بَكْرٍ سَيِّدٍ ضَخْمُ الدَّسِيعَةِ وَاجَدٍ نَفَّاعِ [(١)]

فالشاهد فيه خفض سيد بـ «كم» مع الفصل ضرورة [(٢)].

فمما سبق يتبين لنا ما يلي :

أن ابن يعيش يرى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف قبيح لأنهما كالشيء الواحد وجاء في الشعر ضرورة ، والشاهد في البيت الأول في قوله : « لله در اليوم من لامها » حيث أضاف الدر إلي «من» مع الفصل بينهما بالظرف للضرورة . والشاهد في البيت الثاني. كأن أصوات من إيغالهن بنا أوخرِ المَيْسِ.

وقد ذكر سيبويه جواز الرفع والنصب والجر في مقرف وكريم فالرفع على الابتداء بتقدير كم مرة مقرف نال العلا والنصب على التمييز بقبح الفصل بينه وبين كم في الجر. وأما الجر فعلى جواز الفصل بين كم ومجرورها.

قلت: ومع هذا الجواز فإن حالة الجر – مع الفصل ضرورة – تظل أجودها للمعنى لما في ذلك الدلالة على التكثير ، وهو مراد الشاعر[(٣)].

حيث أضاف الأصوات إلى أواخر الميس مع الفصل بالجار والمجرور .

والشاهد في البيت الثالث في قوله «كم بجور مقرف» في رواية جر مقرف حيث أضاف «كم» إلى مقرف مع الفصل بينهما بالجار والمجرور .

وكذلك الشاهد في البيت الرابع في قوله «كم في بني سعد بن بكر سيد» حيث أضاف «كم» إلى «سيد» مع الفصل بالجار والمجرور .

---

(١) لم يعرف قائله وقيل للفرزدق وليس في ديوانه (كم في بني سعد) ، بحر الكامل .

الدسيعة: العطية . الكتاب ١ / ٢٩٦. والمقتضب ٣ /٦٢ والإنصاف١٩١ وابن يعيش ١٣٠/٤، ١٣٢ والأشموني ٤ / ٨٢.

(٢) المفصل لابن يعيش ٤/ ١٣٢ .

(٣) انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٣٠ .

وللعلماء فيما سبق من الفصل بالظرف والجار والمجرور بين المتضايفين خلاف وهذا ما نبينه فيما يلي:

مذهب سيبويه وجمهور البصريين:

يرى سيبويه وجمهور البصريين أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر في الشعر.

وذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر واحتجوا لذلك بأن قالوا : إنما ذلك لأن العرب قد استعملته كثيرًا في أشعارها قال الشاعر:

١٢٦- فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أبي مزاده[1]

والتقدير : زج أبى مزاده القلوص ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص ، وهو مفعول ، وليس بظرف ولا حرف خفض .

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد فلا يجوز أن يفصل بينهما، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر كما قال عمرو بن قميئة:

١٢٣م- لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ لله دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لامَهَا

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والتقدير : لله در من لامها اليوم [2]

وعلة منع الفصل بين المتضايفين عند الخليل وسيبويه أن المضاف يعمل الجر في المضاف إليه ، وقبيح أن يفصل بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل في الجار ، فصار كأنهما كلمة واحدة .

---

(١) البيت من مجزوء الكامل وزججتها : طعنتها بالزج ، والمزجة رمح كالمزارق القلوص: الشابة من النوق أبو مزاده رجل حاشية شرح التسهيل ٣/ ٢٧٨ والبيت في الإنصاف ٢٤٩ شرح التسهيل ٣/ ٢٧٨ والأشموني ٢ / ٢٠٨ .

بحر الكامل والشاهد فيه « القلوص » حيث فصل به بين المصدر وفاعله والمراد زج أبى مزاده القلوص .

(٢) الإنصاف ٢٤٩ ، ٢٥٠ . بحر السريع . والبيت سبق تخريجه ص ٣٩٨ .

وخالف يونس في الظرف والجار والمجرور الناقصين فأجاز الفصل بهما بين المتضايفين لكون الكلام لا يستغنى بهما فيكون الفصل بهما كلا فصل، ولكثرة ما يتسع في الظرف وشبهها فأجاز: نحو لا يدى بها لك ومعناه لا طاقة بها لك فهذا جائز عنده، ومنع ذلك سيبويه والخليل، لأنه لم يجز حذف النون والمنفي ولا من صفته، وأما امتناع الحذف من المنفى فلأنك وصفته وأنت تنوى إضافته إلى ما بعد اللام والمضاف إليه من تمام المضاف ينزل منه منزلة التنوين من الاسم ولا يصح وصف الاسم إلا بعد تمامه[1].

وقال ابن جني: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح كثير، لكنه من ضرورة الشعر[2].

وقال ابن عصفور: والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور من الضرائر الحسنة[3].

خلاصة القول:

إن ابن يعيش والخليل وسيبويه وجمهور البصريين يرون أن الفصل بين المتضايفين ضرورة ورأى الكوفيين مردود حيث إنهم استشهدوا ببيت لا يعرف قائله كما أن مذهب الجمهور أجازوا للشاعر ما لا يجوز للناثر عند الاضطرار حتى لو ورد في القراءات القرآنية والأحاديث النبوية .

****

(١) الكتاب لسيبويه ١ / ٣٤٧ وشرح المفصل ٢ / ١٠٨ وسيبويه والضرورة الشعرية / ٢٥٠

(٢) الخصائص ٢ / ٤٠٦ .

(٣) ضرائر الشعر / ١٩٤ .

بسم الله الرحمن الرحيم



أشرف بإهداء هذا العمل إلى:

- الإسلام وأهله رغبة في إعزازه بإعزاز لغته.
- والديّ –رحمهما الله– وجعلني وعملي هذا في ميزان حسناتهما يوم القيامة.
- شريكة الحياة "أم أحمد" فقد كانت نعم العون وخير الرفيق.
- حبات قلبي أبنائي أحمد، وأسامة، وفاطمة الزهراء، ومحمدٍ، وعبدِ الرحمن بَارَكَ اللهُ لِي فِيهِم وَقَرِ بِهِم عَيْنِي ونفع بِهِم آمين.
- أصحاب الفضل عليّ وفي مقدمتهم أستاذاي الفاضلان الكريمان: الأستاذ الدكتور/ فاروق بدير والأستاذ الدكتور/ شكري دياب. اللذان عاملاني كأخ أصغر بالتوجيه والنصح والدعاء.
- وكل صاحب فضل عليَّ من أساتذة قسم اللغويات وجميع أساتذتي أعزهم الله، وجعل عملي هذا في موازين حسناتهم آمين.

بسم الله الرحمن الرحيم



حمدًا لله العالم العلام العليم، ذي الفضل السابغ العميم، مَنَّ علينا بنعمه وآلائه التي لا تعد ولا تحصى.

الحمد لله أن علمنا وفهمنا وشرفنا بالبحث في لغة أعظم كتبه (القرآن الكريم) وَصَلِّ اللهم وسلم وبارك على من نزل عليه ذلك الكتاب هدى للمتقين. إمام المتقين وخير الأولين والآخرين، أفصح من نطق بالضاد، الشافع المشفّع يوم المعاد. أحينا يارب على سنته وأمتنا على شرعته، وشرفنا بفهم أسرار بلاغته، واحشرنا في زمرته.

اللهم آمين

وبعد

فهذا بحثي عن الضرورة الشعرية في شرح المفصل لابن يعيش ت (٦٤٣هـ). "جمعا وتحقيقا ودراسة" والذي أتقدم به لنيل درجة التخصص (الماجستير) في اللغويات في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر فرع الزقازيق.لقد حفل القرن السابع الهجري بوجود كوكبةٍ من العلماء ضرب كل منهم بسهم في خدمة العربية فتنوعت دراساتُهم خدمة لكتاب الله عز وجل وكان من بين هؤلاء الأفذاذ ابن يعيش أستاذ عصره وقد خلف لنا كتابين جليلين هما: شرح المفصل، والتصريف الملوكي، كان أجلُّهما قيمة وأوسعُهما انتشارا، وأكثرهما تلقفاً من علماء مختلف الدول والبلدان: شرح المفصل- مفصل الزمخشري-خبير دقائق العربية، مفسر القرآن الكريم وكان من حسن طويتهما وصدق

نيتهما أن أقبل الناس على الكتابين كليهما –المفصل للزمخشري وشرحه لابن يعيش– فكثرت فيهما التآليف والبحوث، من شارح للفظه، ومن شارح لأبياته، فأفاد منهما القاصي والداني. وكان ذلك سببا قويا من الأسباب التي دفعتني لاختيار موضوعي، أعني حبي القوي وإعجابي الشديد بهاتين الشخصيتين الفذتين منذ وقعت عيناي على هذا الكتاب في مراحل التعليم –الدنيا والعليا– وهناك أسباب أخرى وهي:

(١) ميلي الشديد في الإحاطة بذلك العالم من جميع جوانبه (حياته وعلمه، عقله وفكره).

(٢) إيماني الشديد بضرورة الإسهام في إحياء التراث العربي وخدمته بكل وسيلة ممكنة.

(٣) انشغال ذهني كثيرا بتلك الظاهرة العجيبة التي يتنازل فيها العربي عن فصيح لغته –إن صح التعبير– أو ما أطلق عليه النحاة "الضرورة" فأردت أن أعرف تلك الأسباب التي دعتهم إلى ذلك التنازل فكان ذلك البحث.

(٤) اختياري لهذا الموضوع أيضا في هذا الكتاب بالتحديد لم يكن جزافا وإنما جاء من رغبة صادقة دفعتني للإلمام بقدر لا بأس به من أبواب النحو والصرف وقضاياهما وهو –أي الكتاب– في الوقت ذاته لعالم شامي (حلبي) فأردت التعرف على مدى ما وصل إليه الفكر النحوي والصرفي في الشام في ذلك العصر ممثلا في دراسة هذا العالم وكتابه.

(٥) إضافة بحث جديد إلى المكتبة العربية أرجو منه النفع والانتفاع.

وأخيرا

بِرًّا ودفاعًا عن رسول الله ﷺ الذي تطاول عليه سَفِلَةُ القومِ فداه أبي وأمي ونفسي ﷺ وهو الذي أوصى قائلا "رحم الله امرأً أصلح من لسانه" [١] فأرجو أن أكون منفذا لهذه الوصية كي أسهم في أن تَعْلُوَ أُمَّتُه وتعز فَيَهَابَهَا أعداؤها.

---

١) نص الحديث: "مر عمر بقوم يرمون نبلا فعاب عليهم فقالوا: يا أمير المؤمنين إنا قوم متعلمون فقال: لَعِلمُكُم علينا أشد من سوء رميكم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: رحم الله امرأً أصلح من لسانه". مسند الشهاب رقم الحديث ٥٨٠ ج١ ص ٣٣٨.

لهذا كله عقدت العزم – متوكلا على ربي- على خوض هذه الدراسة باذلا فيها أقصى جهدي ومحاولا السير وفق المنهج العلمي الدقيق.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على قسمين تسبقهما مقدمة وتقفوهما خاتمة وفهارس.

أما القسم الأول: "مع الزمخشري وابن يعيش ومفهوم الضرورة عند النحاة" والذي تضمن ثلاثة فصول:

تناولت في الفصل الأول: الزمخشري، اسمه كنيته، لقبه، مولده، نشأته، أساتذته، إقامته بخوارزم، رحيله إلى بخارى، تلاميذه، مؤلفاته، كتاب المفصل والغرض من تأليفه، موضوعاته، شرّاحه، شرّاح أبياته.

وتناولت في الفصل الثاني: ابن يعيش وشرحه للمفصل وتضمن خمسة مباحث وهي:

المبحث الأول: تناولت فيه اسمه، مولده، نشأته، شيوخه، رحلاته العلمية، حلقاته العلمية، مكانته العلمية، تلاميذه، أخلاقه وصفاته، مؤلفاته، مذهبه النحوي، تاريخ شرحه للمفصل، سبب شرحه للمفصل.

المبحث الثاني: وتناولت فيه الحديث عن الأصول النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصل (السماع-القياس-الإجماع-استصحاب الحال-الاستحسان-الاستدلال بالأولى-العرف-الاستقراء-الحمل على الظاهر المحذوف له حكم الملفوظ، خلع الأدلة، أحسن الأقبحين وغيرها).

المبحث الثالث: وسميته الشاهد النحوي عند ابن يعيش والذي تنوع بين قرآن كريم، وأحاديث نبوية شريفة، وأشعار وقوافٍ، وأمثال وأقوال للعرب وقد أفدت كثيرا من كتاب ابن يعيش وشرح المفصل.

المبحث الرابع: تحدثت فيه عن مصادر شرح المفصل، منهج ابن يعيش في شرح المفصل، مكانة ابن يعيش بين شراح المفصل.

المبحث الخامس والأخير: عقدته للمقارنة بين شرح المفصل لابن يعيش وبعض الشروح.

أما الفصل الثالث ويتضمن أربعة مباحث:

المبحث الأول: تحدثت فيه عن مفهوم الضرورة عند النحاة [ابن يعيش-سيبويه-ابن جني-ابن فارس-ابن مالك-الضرورة بين البصريين والكوفيين-خلاصة هذه الآراء-تعقيب على ما سبق].

المبحث الثاني: تناولت فيه الأصول النحوية التي بنيت عليها الضرورة في شرح المفصل لابن يعيش.

المبحث الثالث: تناولت فيه وجه الضرورة في شرح المفصل لابن يعيش.

المبحث الرابع: تناولت فيه أنواع الضرائر في شرح المفصل لابن يعيش وقد أفدت كثيرا في تقسيمها من كتاب سيبويه والضرورة الشعرية للأستاذ الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم (١).

أما القسم الثاني من البحث: فهو "الضرائر الشعرية في كتاب شرح المفصل جمعا وتحقيقا ودراسة" ونظرا إلى أنها أنواع أربعة -كما بينت في الفصل السابق- فقد وقع هذا القسم في أربعة فصول:

الفصل الأول: ضرائر النقص، وهي أكثر الضرائر في كتاب شرح المفصل، وتشمل نقص الحركة، والحرف، والكلمة.

الفصل الثاني: ضرائر الزيادة وتشمل: زيادة الحركة، والحرف، والكلمة.

الفصل الثالث: ضرائر التقديم والتأخير، وتشمل تقديم الاسم على الفعل، وتقديم الضمير على الظاهر، وتقديم بعض الكلام على بعض.

الفصل الرابع: ضرائر الإبدال وتشمل: إبدال الحرف من الحرف، والكلمة من الكلمة، والحكم من الحكم.

---

(١) سيبويه والضرورة الشعرية د/ إبراهيم حسن إبراهيم ط ١ / ١٩٨٢ .

بعد ذلك تأتي الخاتمة التي اشتملت على أهم النتائج التي توصلت إليها وما وقفت عليه من أمور وملاحظات ثم ذيلت البحث بالفهارس الفنية والتي اشتملت على:

القرآن الكريم

الحديث النبوي الشريف

أمثال العرب

أقوال العرب

الأشعار والقوافي

أنصاف الأبيات

الأعلام

المصادر والمراجع

الموضوعات

وفي ختام هذه المقدمة ألتمس أولا: من أساتذتي الأفاضل وكل قاريء لهذه الرسالة العذر من أي نقص وتقصير شابا محاولتي المتواضعة وحسبي أنني أخلصت النية وبذلت الوسع وأرجو كذلك أن يتحملوني إن أجهدتهم وأتعبتهم.

جزاكم الله خيرا ومتعكم بالصحة والعافية

وثانيا: أقدم خالص الشكر وعظيم الامتنان لكل من قدّم لي معروفا ماديا أو معنويا، وأخص بالشكر **أستاذي الدكتور/ فاروق بدير** الذي يشهد الله أنه أفاض عليّ من واسع علمه، وجميل صبره، وكريم أخلاقه حتى إنني كلما حادثته عبر (الهاتف) أو التقيته ابتدرني بالسؤال عن أولادي، فأكرم به من عالم فاضل ما أشعرني قط بجفاء أو ضجر، بل نَفَعَ وصبر، فجزاه الله خير الجزاء، وكذلك **أستاذي الدكتور/ شكري دياب**، شكر الله له، ومتعه الله بالصحة والعافية آمين. الذي لم يقل حلما وصبرا وكرم أخلاق عن **أستاذي الدكتور/ فاروق بدير** وكأنهما جناحا طائر أوصلاني إلى بر الأمان بعد سباحة شاقة في بحر العربية العميق، فجزاهما الله خيرا.

كما أتقدم بالشكر **لأستاذي الدكتور/ السيد حسن حامد عبد الحميد البهوتي** متعه الله بعمر مديد، وخير مزيد وعمل صالح رشيد. فنعم العالم كانه، بل أقول نعم الأب الحنون الشفوق، هوّن عليّ شقاء البحث بطيب كلماته، وكثرة سؤاله وتعهده لأحوالي، وجمال مزحته، التي كثيرًا ما رسمت البسمة على وجهي وأوجه الكثيرين، لا قطع الله عنا صوته، ولا حرمنا من علمه وحلمه. آمين.

وجزى الله أساتذتي ومشايخي وكلَّ من قدم لي نصيحة أو أسدى إلي معروفا خير الجزاء.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

الباحث: وحيد عز الرجال متولي إبراهيم

منهج البحث

تناولت المنهج التالي في البحث:

أولا: رتبت الأبيات الشعرية المعنية بالضرورة، لا حسب ترتيبها في الكتاب، ولكن حسب أنواع الضرائر.

ثانيًا: اتبعت في دراسة المسائل منهجا خاصا هو:

(١) عنونت لكل مسألة بما يتناسب مع موضوعها.

(٢) بدأت بتمهيد يعطي فكرة عامة عما تحتويه القضية.

(٣) ذكرت نص ابن يعيش كاملا – في الغالب– ووضعته بين علامتي تنصيص.

(٤) ضبطت نص ابن يعيش الذي يؤدي إغفال ضبطه إلى اللبس ضبطا دقيقا.

(٥) خرّجت النصوص التي شملها نصُّ الشارح ونَصَّ على نسبتها.

(٦) حاولت ربط مسائل شرح المفصل والتي تُعْنَي بالضرورة بمصادر النحو الأم، كالكتاب لسيبويه ت (١٨٠هـ) والمقتضب للمبرد ت (٢٨٦ هـ) والأصول لابن السراج ت (٣١٦هـ) والإنصاف لابن الأنباري ت (٥٧٧هـ) وشرح الكافية الشافية لابن مالك، وشرح التسهيل لابن مالك ت (٦٧٢هـ) وشرح الكافية وشرح الشافية للرضي ت (٦٨٦هـ) وارتشاف الضرب لأبي حيان ت (٧٤٥هـ) وحاشية الصبان على الأشموني على ألفية ابن مالك ت (١٢٠٦هـ) وكذلك بالكتب المؤلفة في الضرورة كـ كتاب "ما يحتمل الشعر من الضرورة" للسيرافي ت (٣٦٨هـ) وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني ت (٤٢٢هـ) وضرائر ابن عصفور ت (٦٦٩هـ) وكذلك الضرائر للآلوسي ت (١٣٤٢هـ).

(٧) ذيلت كل مسألة بخلاصة أوجزت فيها ما انتهيت إليه فيها من فهم أو نتيجة.

ثالثًا: اتبعت المنهج العلمي في تحقيق الآيات والأحاديث فقمت:

(١) بإثبات نص الآية في المتن بين قوسين مضبوطًا ضبطًا كاملا حسب الرسم العثماني مشيرًا في حاشية الصفحة إلى مواضعها في القرآن الكريم بذكر رقم الآية ثم اسم السورة، وذكر الآية بتمامها إن لم تكن تامة.

(٢) خرجت الأحاديث النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم وأزكاهما وأتمهما، راجعًا في ذلك إلى كتب الأحاديث الصحيحة والمسانيد والمصنفات وغيرها.

رابعًا: اتبعت في تحقيق الشاهد النحوي ما يلي:

(١) إثبات نص البيت في المتن مضبوطًا ضبطًا كاملا.

(٢) أتممت النص في حاشية الصفحة إن كان ناقصًا.

(٣) بينت قائله من ديوانه أولا إن وجد ومن كتب الشعر كالمفضليات ثم من كتب النحو.

(٤) بينت البحر العروضي الذي منه البيت.

(٥) فسرت مفرداته بالرجوع إلى كتب المعاجم اللغوية كـ "لسان العرب" و"القاموس المحيط" و"المعجم الوسيط".

(٦) ذكرت المعنى الإجمالي للبيت غالبًا.

(٧) بينت موطن الشاهد النحوي في البيت.

(٨) خرجت الأمثال الواردة والأقوال المأثورة من مظانها في كتب الأمثال.

(٩) ترجمت بإيجاز للنحاة المذكورين في شرح المفصل، والنحاة الذين نقلت من آرائهم مع توثيق ذلك من كتب التراجم كـ "إنباه الرواة"، و"بغية الوعاة"، و"الأعلام".

(١٠) درست المسائل النحوية التي تتعلق بالضرورة، والتي قال عنها ابن يعيش إنها ضرورة.

(١١) ذكرت آراء النحاة في كل مسألة مراعيًا في ترتيبها ترتيب وفيات أصحابها.



القسم الأول

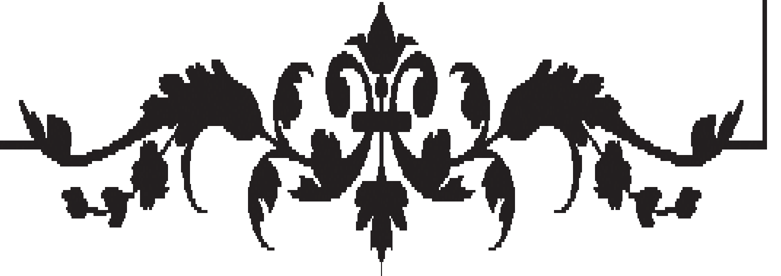
(مع الزمخشري وابن يعيش ومفهوم الضرورة عند النحاة)

ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : مع الزمخشري صاحب المفصل.

الفصل الثاني : مع ابن يعيش وشرح المفصل.

الفصل الثالث : مفهوم الضرورة.





الفصل الأول
مع الزمخشري صاحب المفصل

اسمه: محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري(١).

كنيته: أبو القاسم.

لقبه: كان قد جاور بمكة زمانًا و لقب نفسه جار الله فصار هذا اللقب علمًا عليه(٢).

مولده: غلبت عليه النسبة إلي بلده الذي ولد به، و نشأ فيه فقيل الزمخشري.

ولد بزمخشر في السابع والعشرين من رجب سنة ٤٦٧ هـ، سنة ١٠٧٤ م(٣) وليس بين الذين أرخوا له خلاف علي سنة ميلاده، إلا أن ابن كثير(٤) ذكر أنه توفي سنة ٥٣٨هـ عن ست وسبعين سنة(٥) و معنى هذا أن ميلاده كان سنة ٤٦٢هـ لكن إجماعهم

---

(١) معجم الأدباء ١٩/ ١٢٦، معجم المؤلفين ١٢/ ١٨٦ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٠ ، الأعلام ٧/ ١٧٨ وفي الأدباء محمود بن عمر بن أحمد الخوارزمي ١٩/ ١٢٦ .

(٢) الأعلام ٧/ ١٧٨.

(٣) وفيات الأعيان ٥/ ١٧٣، شذرات الذهب ٤/ ١٢١ و به أن المولد كان في ١٧ رجب وإنباه الرواة ٣/ ٢٧١.

(٤) **ابن كثير**: إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوّ بن درع القرشي البصروي ثم الدمشقي، أبو الفداء، عماد الدين:حافظ مؤرخ فقيه ولد في قرية من أعمال بصري الشام وانتقل مع أخ له إلي دمشق ورحل إلي طلب العلم وتوفي بدمشق من كتبه البداية والنهاية، الأعلام ١/ ٣٢٠.

(٥) البداية و النهاية ١٢/ ٢٣٦ . ووفيات الأعيان ٥/ ١٧٣ .

علي أن المولد كان سنة ٤٦٧هـ وقول ابن العماد الحنبلي[١] إنه توفي سنة ٥٣٨هـ بعد أن عاش ٧١ سنة [٢] يجعلنا نستبعد ما ذكره ابن كثير.

نشأته:

نشأ بزمخشر ودرس بها ثم رحل إلي بخارى ليطلب العلم في مطلع حياته[٣] لأنها كانت منذ عهد السامانيين "مثابة المجد و كعبة الملك، و مجمع أفراد الزمان، و مطلع نجوم أدباء الأرض، و موسم فضلاء الدهر " [٤]. وقدم بغداد، و سمع الحديث، و تفقه، ورحل إلي مكة فجاور بها و سمي جار الله و تنقل في البلدان ثم عاد إلي الجرجانية من قري خوارزم فتوفي فيها.[٥]

أساتذته:

استقى الزمخشري من ينابيع كثير من العلماء الذين عاصرهم.ولعل أعظم أساتذته آثارًا في النفس أبو مضر بن جرير الضبي الأصفهاني [٦] المتوفى سنة ٥٠٧هـ كان يلقب بفريد العصر، ووحيد الدهر في علم اللغة و النحو، ويضرب به المثل في أنواع الفضائل، و قد درس عليه الزمخشري النحو و الأدب [٧].

---

(١) **ابن العماد**: عبد الحي بن محمد بن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح: مؤرخ، فقيه، عالم بالأدب، ولد في صالحية دمشق سنة ١٠٣٢ هـ، وأقام في القاهرة مدة طويلة، ومات بمكة حاجًا، له شذرات الذهب في أخبار من ذهب، وشرح متن المنتهى وغيرها، ووفاته في دمشق سنة ١٠٨٩ هـ. الأعلام ٣/ ٢٩٠ .

(٢) شذرات الذهب ٤/ ١٢١.

(٣) وفيات الأعيان ٥/ ١٦٩.

(٤) يتيمة الدهر ٤/ ١١٥.

(٥) الأعلام ٧/ ١٧٨ و معجم المؤلفين ١٢/ ١٨٦.

(٦) **أبو مضر**: محمود بن جرير الضبي الأصبهاني أبو مضر؛ أول من أدخل مذهب المعتزلة إلي خوارزم ونشره فيها، كان عالم عصره باللغة والنحو والطب، يضرب به المثل في أنواع الفضائل، أقام مدة في خوارزم، وتخرج عليه جماعة منهم الزمخشري، ومات بمرو فرثاه الزمخشري، له زاد الراكب في الأدب و الأخيار، توفي ٥٠٧هـ، بغية الوعاة ٢/ ٢٦٧ ، الأعلام ٧/ ١٦٧.

(٧) معجم الأدباء ١٩/ ١٢٣، بغية الوعاة ٢/ ٢٦٧، شذرات الذهب ٤/ ١١٩ .

إقامته بخوارزم:

أقام بخوارزم مدة، فانتفع الناس بعلومه ومكارم أخلاقه، وأخذوا عنه علمًا كثيرًا وتخرج عليه جماعة من الأكابر في النحو واللغة، وهو الذي أدخل علي خوارزم مذهب المعتزلة، ونشره بها، فاجتمع عليه الخلق لجلالته، وتمذهبوا بمذهبه، ومنهم أبو القاسم الزمخشري.

وقد توسم أبو مضر في تلميذه الذكاء والجد والجدارة بأن يخلفه، فتعهده بعلمه، ورعاه بماله، ويدل علي هذا قول الزمخشري لنظام الملك [(١)]:

١- إِلَيْكَ نِظَامَ الْمُلْكِ شَكْوَايَ فَاسْتَمِع إلى بَثٍّ مَجْذُوذِ المَعَايِشِ ضَنْكِهَا

٢- وَلَوْ لَمْ يَلِ الضَبِّيُّ عَنِّي عِرَاكُهَا لَنَالَتْ يَدُ البَلْوَى أَدِيمِي بِعَرْكِهَا

وكان الزمخشري محبًا لأستاذه أبي مضر وفيًّا له، فلما مات سنة ٥٠٧ هـ رثاه بقوله [(٢)]:

٣- وَقَائِلَةٍ مَا هَذه الدُّرَرُ الَّتِي تُسَاقِطُهَا عَيْنَاكَ سِمْطَيْن [(٣)] سِمْطَيْن

٤- فقُلْتُ هُوَ الدُّرُّ الذَي قَدْ حَشَا بِهِ أبو مُضَرٍ أُذْنِي تَسَاقَطُ من عَيْني

رحيله إلي بخارى:

ثم رحل إلي بُخَاري ليستزيد من مناهل علمائها [(٤)] وكانت وما تزال تابعة للدولة السامانية، ولها صيتٌ ذائع في العلم، حتى إن الثعالبي يقول:

إنها كعبة الملك، و مطلع نجوم أدباء الأرض [(٥)].

---

(١) ديوان الزمخشري قصيدة رقم ١٨ ص ٧٩، ٨٠ عبد الستار ضيف مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة ط أولى ٢٠٠٤ م والبيتان من بحر الطويل.

(٢) وفيات الأعيان ٥/ ١٧٢، إنباه الرواة ٣/ ٢٦٧، معجم الأدباء ١٩/ ١٢٤. شذرات الذهب ٤/ ١٢٠، ديوان الزمخشري قصيدة رقم ٤١ ص ١٣٨ بحر الطويل.

(٣) **السمط**: هو الخيط ما دام فيه الخرز، وقيل: النظم؛ لأنه يعلق، وقيل: هى قلادة أطول من المخنقة، وجمعه سموط. اللسان مادة (س م ط) ٣/ ٢٠٩٣.

(٤) معجم الأدباء ١٩/ ١٢٧.

(٥) يتيمة الدهر ٤/ ١١٥. هذا الكلام على عهد الثعالبي وليس المقصود به الآن؛ لأن الدولة السامانية قد زالت.

كذلك سَمِعَ الحديث من شيخِ الإسلام أبي مَنْصُور نَصْرُ الحارثي، و من أبي سعد الشقاني [١]، ومن أبي الخطاب بن أبي البطر [٢].

وقد أخذ الأدب عن أبي الحسن بن المظفر النيسابوري [٣]، و اجتمع في بغداد بالفقيه الحنفي الدامغاني [٤] و بالشريف ابن الشَّجَري [٥]. و قال القفطي [٦]:

إِنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ قدم علينا ببغداد سنة ٥٣٣ هـ ورأيته مرتين عند شيخنا أبي منصور الجواليقي [٧] قارئًا عليه بعض كتب اللغة من فواتحها ومستجيزا لها.

كذلك نجد أنه قَرَأَ كِتَابَ سِيبَوَيْهِ [٨] عَلَى عَبْدِ اللهِ بنِ طَلْحَةَ اليَابُرِيّ [٩].

تَلاميذُه:

يَذْكُرُ القِفْطِيُّ أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ دَخَلَ خَرَاسَانَ، وَوَرَدَ العِرَاقَ، وَمَا دَخَلَ بَلَدًا إلا اجْتَمَعَ النَّاسُ عليه وَتَلْمَذُوا لَهُ، وَأَفَادُوا مِنْهُ، وَيَقُولُ: إِنَّهُ أَقَامَ بِخَوَارِزْمَ تَضْرِب إِلَيْه أكباد الإبل، وَتَحُطُّ بِفِنَائِهِ رِحَالُ الرِّجَالِ وَتُحْدَى باسْمِهِ مَطَايَا الآمَالِ [١٠].

---

(١) معجم الأدباء ١٩/ ١٢٧، بغية الوعاة ٢/ ٢٧٠.

(٢) طبقات المفسرين ١/ ١٢٠.

(٣) معجم الأدباء ٩/ ١٩١.

(٤) وفيات الأعيان ٥/ ١٦٩. الدامغاني وهو محمد بن علي بن محمد بن حسن بن عبد الملك بن عبد الوهاب، أبو عبد الله الدامغاني شيخ الحنفية في زمانه، ينعت بقاضي القضاة ، ولد بدامغان وتفقه بها وبنيسابور ثم ببغداد وولي بها القضاء، وبقي في القضاء ثلاثين سنة (ت ٤٧٨ هـ) الأعلام ٦/ ٢٧٦ .

(٥) **ابن الشجري** هو هبة الله بن علي أبو السعادات ينتهي نسبه إلي علي بن أبي طالب، كان فرد زمانه في العلوم العربية، وعلم النحو سبعين سنة توفي سنة ٥٤٢ هـ، وله من المؤلفات الأمالي والانتصار علي ابن الخشاب والحماسة ضاهي به حماسة أبي تمام وشرح اللمع لابن جني وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه وشرح التصريف المملوكي، معجم الأدباء ١٩/ ٢٨٢. والبداية والنهاية ١٢/ ٢٤٠.

(٦) إنباه الرواة ٣/ ٢٧٠.

(٧) **الجواليقي**: موهوب بن أبي طاهر أحمد الجواليقي، كان إمامًا في فنون الأدب، وهو من مفاخر بغداد، درس الأدب في المدرسة النظامية بعد الخطيب التبريزي، وكان في اللغة أمثل منه في النحو، وكان متواضعًا من أهل السنة، وله حسن التصانيف المفيدة التي انتشرت عنه، مثل شرح أدب الكاتب، والمعرب من الكلام الأعجمي، والتكملة فيما يلحن فيه العامة أكمل به درة الغواص للحريري ولد سنة ٤٤٦ هـ، وتوفي ببغداد سنة ٥٣٩ هـ، إنباه الرواة ٣/ ٣٣٥، بغية الوعاة ٢/ ٢٩٧ ، الأعلام ٧/ ٣٣٥.

(٨) **سيبويه**: هو عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب، يكنى أبا بشر وأبا الحسن، أخذ النحو عن الخليل بن أحمد ولازمه وتتلمذ له وأخذ شيئًا من النحو عن عيسى وغيرهما ت ١٨٠ هـ وقيل ١٨٩ هـ بفارس وقبره بشراز قصبة فارس إنباه الرواة ٢/ ٣٤٦ الأعلام ٥/ ٨١ ، بغية الوعاة ٢/ ٢٢٠ .

(٩) بغية الوعاة ٢ / ٤٢، وهو نحوي أصولي فقيه ت سنة ٥١٨ هـ، روي عن أبي الوليد الباجيّ وشرح رسالة ابن أبي زيد وَرَدّ على ابن حزم.

(١٠) إنباه الرواة ٣/ ٢٦٦.

وذكر ياقوت[١] أنه قدم بغداد، في طريقه إلى الحج فاجتمع الناس حوله ليستمعوا منه[٢]. فتلاميذه كثير، منهم بزمخشر و منهم بغيرها.

تلاميذه بزمخشر: أبو عمرو عامر بن الحسن السمار.

بطبرستان: أبو المحاسن إسماعيل بن عبد الله الطويلي.

بأبيورد: أبو المحاسن عبد الرحيم بن عبد الله البزاز.

بسمرقند: أبو سعد أحمد بن محمود الشاش و غيرهم [٣].

تلاميذه بخوارزم:

أبو طاهر سامان بن عبد الملك الفقيه و الموفق بن أحمد بن أبي سعيد المعروف بأخطب خوارزم، كان متمكنًا في العربية غزير العلم فقيهًا أديبًا شاعرًا [٤]. و منهم علي ابن محمد العمراني الخوارزمي أبو الحسن الأديب، الملقب بحجة الأفاضل و فخر المشايخ المتوفى حوالي سنة ٥٦٦هـ قرأ الأدب على الزمخشري فصار أكبر أصحابه وأوفرهم حظًا من غرائب آدابه وجعل أيامه في آخر عمره مقصورة على نشر العلم، و فزع الناس إليه في حل المشكلات و شرح المعضلات، وكان مولعًا بالسماع كتوبًا، و هو مع علمه الغزير وفضله الكثير عَلَمٌ فِي الدِّينِ وَالصَّلاحِ، وكان يذهب مذهب المعتزلة، وله تصانيف حسان منها: كتاب "المواضع والبلدان"، وكتاب "تفسير القرآن"، وكتاب "اشتقاق الأسماء"[٥].

وتلمذ له محمد بن أبي القاسم بايجوك، أبو الفضل البقالي الخوارزمي الآدمي الملقب زين المشايخ توفي سنة ٥٦٢هـ النحوي الأدبي، كان إمامًا في الأدب، وحجة في

---

(١) ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي أبو عبد الله، شهاب الدين، مؤرخ ثقة، من أئمة الجغرافيين، و من العلماء باللغة و الأدب، عاش من نسخ الكتب بالأجرة و رحل رحلة واسعة انتهى بها إلى مرو بخراسان، من كتبه معجم البلدان، معجم الأدباء توفي سنة ٦٢٦هـ . الأعلام ٨/ ١٣١.

(٢) معجم الأدباء ١٩/ ١٢٨.

(٣) الأنساب للسمعاني ٣/ ١٦٤.

(٤) الأنساب ٣/ ١٦٤، بغية الوعاة ٢/ ٢٩٧.

(٥) معجم الأدباء ١٥/ ٦١، وبغية الوعاة ٢/ ١٨٧.

لسان العرب، أخذ اللغة وعلم الإعراب عن أبي القاسم الزمخشري وجلس بعده مكانه، وسمع الحديث منه ومن غيره، وله من التصانيف: مفتاح التنزيل وتقويم اللسان في النحو والإعجاب في الإعراب والبداية في المعاني والبيان، وكتاب منازل العرب، وشرح أسماء الله الحسنى وغير ذلك[١].

و تلمذ له كذلك أبو يوسف يعقوب بن علي بن محمد بن جعفر البلخي، أحد الأئمة في النحو و الأدب، أخذ عنه و لزمه[٢] علي بن عيسى بن حمزة بن وَهَّاس، من ولد سليمان بن حسن بن علي بن أبي طالب، كان شريفًا جليلاً همامًا من أهل مكة وشرفائها وأمرائها، وكان ذا فضل غزير، وله تصانيف مفيدة، و قريحة في النظم والنثر مجيدة، قرأ على الزمخشري بمكة، وبرَّز عليه وصرفت أعنة طلبة العلم إليه، توفي نيف وخمسين وخمسمائة[٣]. ومنهم زينب بنت الشعري التي أجازت ابن خلكان[٤]. وممن استجازوه محمد بن عبد الملك البلخي، ينتهي نسبه إلى عمر بن الخطاب المعروف برشيد الدين الوطواط، كان من أبرع معاصريه في النظم والنثر، وكان ينشيء في وقت واحد بيتًا له بالعربية من بحر وبيتًا بالفارسية من بحر آخر ويمليهما معًا، وله مصنفات منها حدائق السحر في دقائق الشعر[٥].

مؤلفاته [٦]:

ذكر كثير من الذين ترجموا للزمخشري مؤلفات منها ما هو في العلوم الدينية ومنها ما هو في اللغة، ومنها ما هو في النحو وسنقوم بتوضيح ذلك فيما يلي:

---

(١) معجم الأدباء ١٩/ ٥.

(٢) معجم الأدباء ٢٠/ ٥٥.

(٣) معجم الأدباء ١٤/ ٨٥ وإنباه الرواة ٣/ ٢٦٨.

(٤) وفيات الأعيان ٥/ ١٧١، طبقات المفسرين ١/ ١٢٠.

(٥) معجم الأدباء ١/ ١٠٣، ١٩/ ٢٩.

(٦) وفيات الأعيان ٥/ ١٦٨ ، ١٦٩، معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤، شذرات الذهب ٤/ ١١٩، بغية الوعاة ٢/ ٢٧١، الأعلام ٧/ ١٧٨، الكنى والألقاب ٢/ ٢٩٨، هدية العارفين ٢/ ٤٠٢.

(١) في العلوم الدينية ورجالها:

١) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل في وجوه التأويل.

٢) رءوس المسائل في الفقه.

٣) معجم الحدود في الفقه.

٤) المنهاج في الأصول.

٥) ضالة الناشد و الرائض في علم الفرائض.

٦) شقائق النعمان في حقائق النعمان "في مناقب أبي حنيفة ".

٧) شافي العي من كلام الشافعي.

رسالة في حكمة الشهادة، وأخرى في نص العشرة ذكرهما جورجي زيدان، وقال إنهما مخطوطان في برلين.

(٢) في اللغة:

١) أساس البلاغة طبع في مجلدين بمطبعة دار الكتب بالقاهرة سنة ١٣٤١هـ، سنة ١٩٢٢م.

٢) الفائق في غريب الحديث طبع في حيدر أباد في مجلدين سنة ١٣١٤هـ و طبع في ثلاثة مجلدات بمطبعة عيسى الحلبي بتحقيق الأستاذين علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم من ١٣٦٤هـ/ ١٣٦٧هـ ١٩٤٥/ ١٩٤٨م.

٣) الجبال و الأمكنة والمياه – طبع في ليدن سنة ١٨٨٥ في مجلد واحد.

٤) أعجب العجب في شرح لامية العرب.

٥) شرح مقامات الزمخشري.

٦) المستقصى في أمثال العرب.

٧) جواهر اللغة.

٨) متشابه أسامي الرواة.

٩) صميم اللغة.

(٣) في النحو:

١) **المفصل**: ترجم إلى الألمانية وطبع سنة ١٨٧٣م، وطبع في كريستيانا سنة ١٨٧٩م و طبع مع شرح موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش في ليبسيك سنة ١٨٨٢م، وبإدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة في عشرة أجزاء.

٢) الأنموذج و هو مقتضب من المفصل.

٣) شرح أبيات سيبويه.

٤) المحاجاة بالمسائل النحوية أو الأحاجي النحوية.

٥) مقدمة الأدب.

٦) نكت الأعراب في غريب الإعراب.

٧) الأماني في النحو.

٨) المفرد المركب أو المؤلف.

٩) شرح بعض مشكلات المفصل.

(٤) في العروض:

١) القسطاس.

(٥) في الأدب:

١) نوابغ الكلم حكم قصار متوالية.

٢) مقامات الزمخشري.

٣) أطواق الذهب.. مئة مقالة في المواعظ و النصائح و الحكم و مكارم الأخلاق.

٤) ديوان الزمخشري.

٥) القصيدة البعوضية و أخرى في مسائل الغزالي.

٦) ربيع الأبرار ونصوص الأخيار.

٧) النصائح الصغار والبوالغ الكبار.

٨) نزهة المستأنس.

٩) ديوان الرسائل.
١٠) ديوان خطب.
١١) ديوان التمثيل.
١٢) تسلية الضرير.
١٣) رسالة الأسرار.
١٤) الرسالة الناصحة.
١٥) سرائر الأمثال.
١٦) رسالة المسأمة.
١٧) عقل الكل.
١٨) كتاب الأجناس.

الغرض من تأليف المفصل:

أشار الزمخشري في مقدمة هذا الكتاب إلى أهم الأسباب التي دعته إلى تأليفه وهى شعوره بما لدى المسلمين من رغبة في معرفة كلام العرب، وقد صرح بذلك في مقدمة المفصل قائلاً: " ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرَبِ [(١)] إلى مَعْرِفةِ كَلاَمِ العَرَبِ، وما بي من الشفقة والحدب [(٢)] على أشياعي مِنْ حَفَدَةِ الأدَبِ لإنْشَاءِ كِتَابٍ في الإعراب محيطٍ بِكَافَّةِ الأبواب " [(٣)].

(١) الأَرَبِ: الحاجة / اللسان (أرب) ١/ ٥٤.
(٢) الحدب: حدب فلان على فلان أي تَعَطَّف وحنا عليه. اللسان مادة ح د ب ٢/ ٧٩٤.
(٣) المفصل في علم العربية للزمخشري وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للنعساني ص ٥ بيروت دار الجيل ط ٢.

موضوعات المفصل:

قسم الزمخشري كتابه المفصل أربعة أقسام:

الأول: في الأسماء.

الثاني: في الأفعال.

الثالث: في الحروف.

الرابع: مشترك بين أحوالها.

وقد صرح الزمخشري بهذه القسمة في مقدمة المفصل قائلاً: (فَأَنْشَأْتُ هَذَا الكِتَابَ المُتَرْجَمَ بِكِتَابِ المُفَصَّلِ فِي صَنْعَةِ الإِعْرَابِ مَقْسُومًا أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ القسم الأول: في الأسماء، القسم الثاني: في الأفعال، القسم الثالث: في الحروف، القِسْمُ الرابع: في المشترك من أحوالها، وصَنَّفْتُ كُلاًّ من هذه الأقسام تصنيفا وَفَصَّلْتُ كُلَّ صِنْفٍ مِنْهَا تفصيلاً حتى رَجَعَ كُلُّ شَيْءٍ إلى نِصَابِهِ واسْتَقَرَّ في مَرْكَزِهِ)[1].

من شُرَّاحُ المُفَصَّلْ:

(١) الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي[2] توفي سنة ٦٠٦هـ و عليه تعليقة لأبي علي الشلوبيني (عمر بن محمد الأشبيلي الأندلسي[3]) توفي سنة ٦٤٥هـ[4].

(٢) محمد بن سعد الديباجي المروزي توفي سنة ٦٠٩هـ و سمى شرحه المحصل" و له شرح على الأنموذج[5].

---

(١) المصدر السابق ص٥.

(٢) ويعرف بابن خطيب الري واسمه محمد بن عمر بن الحسين بن علي القرشي التيمي البكري أبو المعالي، و أبو عبد الله المعروف بالفخر الرازي أحد فقهاء الشافعية المشاهير بالتصانيف الكبار و الصغار منها التفسير الحافل / ولد سنة ٥٤٣هـ و توفي سنة ٦٠٦هـ، البداية و النهاية ١٣/ ٥٦، ٥٧ و الأعلام ٦/ ٣١٣.

(٣) عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله أبو علي الشلوبينيّ الأندلسيّ، نحوي فاضل كامل، من قرية من قرى أشبيلية، صنف شرحًا للجزولية توفي سنة ٦٣٢ و قال المحقق ولد سنة ٥٦٢ و توفي سنة ٦٤٥. إنباه الرواة ٢/ ٣٣٥، بغية الوعاة ٢/ ٢١٦ .

(٤) كشف الظنون ٢/ ١٧٧٤.

(٥) بغية الوعاة ١/ ١٠٢، ١٠٣، كشف الظنون ٢/ ١٧٧٥، و هو أبو الفتح محمد بن سعد بن محمد الديباجي، من أهل مرو، له كتاب المحصل في شرح المفصل للزمخشري في النحو، كان ثقة عالمًا سمع الحديث، توفي سنة ٦٠٩ عن عمر ٩٢ سنة. البداية والنهاية ١٣/ ٦٦، والأعلام ٦/ ١٣٧.

(٣) الشيخ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَرِيّ النحوي و سماه "الإيضاح" وهو شرح كبير توفي سنة ٦١٦ هـ وفي أسانيد خواجة محمد أنه سماه "المحصل" [(١)].

(٤) أبو محمد مجد الدين القاسم بن الحسين المعروف بصدر الأفاضل الخوارزمي شرحًا بسيطًا في ثلاث مجلدات سَمَّاه التخمير و وسيطا مختصرًا سماه "مجمره" توفي سنة ٦١٧هـ [(٢)].

(٥) أبو العباس أحمد بن أبي بكر الخوراني توفي سنة ٦٢٠هـ [(٣)].

(٦) أبو العباس أحمد بن محمد المقدسي القاضي توفي سنة ٦٣٨هـ [(٤)].

(٧) أبو العباس أحمد بن محمد البكري توفي سنة ٦٤٠هـ [(٥)].

(٨) ابن يعيش توفي سنة ٦٤٣هـ [(٦)].

(٩) علم الدين أبو الحسن علي بن محمد السخاوي في أربع مجلدات شرحين جامعين أحدهما سماه " المفضل " والآخر سماه " سفر السعادة وسفير الإفادة توفي سنة ٦٤٣هـ [(٧)].

---

(١) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله أبو البقاء النحوي الضرير العُكْبَرِيّ الأصل البغدادي المولد والدار. كان نحويًا فقيهًا، أخذ النحو على أبي محمد بن الخشاب و غيره ولد سنة ٥٣٨هـ و توفي سنة ٦١٦، و من تصانيفه إعراب القرآن، شرح اللمع. انظر البداية والنهاية ١٣/ ٨٦، ٨٧، إنباه الرواة ٢/ ١١٦، ١١٧.

(٢) إنباه الرواة ٤/ ٤٧ للمحقق، كشف الظنون ٢/ ١٧٧٥.

(٣) بغية الوعاة ١/ ٢٨٤ وكشف الظنون ٢/ ١٧٧٤.

(٤) البداية والنهاية ١٣/ ١٥٩ كان شيخا فاضلا دينًا بارعًا في علم الخلاف، متواضعا حسن الأخلاق ناب في الحكم عن جماعة من القضاة، توفي يوم الجمعة ٦ من شوال سنة ٦٣٨هـ ودفن بقاسيون، وانظر كشف الظنون ٢/ ١٧٧٤.

(٥) بغية الوعاة ١/ ٣٤٦، الأعلام ١/ ٢١٩ الشريشي ولد ومات بشريش.

(٦) إنباه الرواة ٤/ ٤٦. و بغية الوعاة ٢/ ٣٣٩ .

(٧) البداية والنهاية ١٣/ ١٧٢ وكشف الظنون ٢/ ١٧٧٥ وهو علي بن محمد السخاوي المصري المقريء النحوي نزيل دمشق، من أهل سخا، إحدى قرى الناحية الشمالية من مصر قرأ القرآن بمصر على أبي القاسم فِيرُّه الشاطبي المقريء المشهور وقرأ النحو على نحاة زمانه وشرح المفصل للزمخشري توفي الشيخ علم الدين سنة ٦٤٣هـ بدمشق ودفن بجبل قاسيون / إنباه الرواة ٢/ ٣١١، ٣١٢. بغية الوعاة ٢/ ١٨٤ .

(١٠) مجيب الدين أو (محب الدين) أبو عبد الله محمد بن معروف بابن النجار البغدادي توفي سنة ٦٤٣هـ [١].

(١١) منتخب الدين أو منتجب الدين الهمداني شرحًا مفيدًا توفي سنة ٦٤٣هـ [٢].

(١٢) الشيخ أبو عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النحوي وسماه "الإيضاح" توفي سنة ٦٤٦هـ وعلى شرح حاشية لفخر الدين الجاربردي أحمد بن الحسين توفي سنة ٧٤٦هـ [٣].

(١٣) شرحه جمال الدين علي بن يوسف القفطي توفي سنة ٦٤٦هـ [٤].

(١٤) شرحه محمد بن محمد المعروف بابن عمرون الحلبي تلميذ ابن يعيش توفي سنة ٦٤٩هـ [٥].

(١٥) شرحه عبد الظاهر بن بشران الرومي بعضًا منه توفي سنة ٦٤٩هـ [٦].

(١٦) شرحه أبو محمد الضرير توفي سنة ٦٤٩هـ [٧].

(١٧) شرحه علم الدين أبو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر المرسي اللورقي اللغوي النحوي توفي سنة ٦٦١هـ [٨].

---

(١) إنباه الرواة ٤/ ٤٧ ، كشف الظنون ٢/ ١٧٧٤ .

(٢) بغية الوعاة ٢/ ٢٩٠ المنتخب بن أبي العز بن رشيد الإمام منتجب الدين أبو يوسف الهمذاني، شذرات الذهب ٥/ ٢٢٧

(٣) البداية والنهاية ١٣/ ١٧٨، ١٧٩ كشف الظنون ٢/ ١٧٧٧ وفي بغية الوعاة ٢/ ١٢٨.

(٤) إنباه الرواة ١/ ٢٣ ولد بقفط بلده بالصعيد الأعلى بمديرية قنا وكان مولده سنة ٥٦٨ عربي صريح النسب تنقل بين القاهرة ثم بيت المقدس ثم حلب وتوفي بها ودفن بالمقام بحلب انظر إنباه الرواة مقدمة المحقق ٩: ٢٤. كشف الظنون ٢/ ١٧٧٥ .

(٥) بغية الوعاة ١/ ٢١٨.

(٦) كشف الظنون ٢/ ١٧٧٤.

(٧) بغية الوعاة ٢/ ٩٣.

(٨) البداية والنهاية ١٣/ ٢٤٥ شرح الشاطبية شرحا مختصرا وشرح المفصل في عدة مجلدات وشرح الجزولية، مليح الوجه، له هيئة حسنة، وقد سمع الكندي وغيره وانظر إنباه الرواة ٤/ ٤٨، وقال: (والذي تولاه أبو القاسم النحوي اللورقي الأندلسي).

(١٨) شرحه الشيخ أبو عبد الملك المعروف بابن مالك توفي سنة ٦٧٢هـ [١].

(١٩)شرحه تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي وسماه " الإقليد " توفي سنة ٧٠٠هـ [٢].

(٢٠) شرحه حسام الدين حسين بن علي السغناقي توفي سنة ٧١٠هـ وسماه الموصل[٣].

(٢١) شرحه المؤيد يحيى بن حمزة توفي سنة ٧٤٨هـ [٤].

(٢٢) شرحه بدر الدين حسن بن قاسم المرادي الخاوراني توفي سنة ٧٤٩هـ [٥].

(٢٣) شرحه محمد بن محمد بن الخطيب فخر الفرحاني [٦].

(٢٤) شرحه نجم الدين عثمان بن الموفق الأذكاني [٧].

من شُرَّاحُ أبيات المفصل:

(١) شرح أبيات المفصل رضي الدين حسين بن محمد الصغاني توفي سنة ٦٥٠هـ[٨].

---

(١) بغية الوعاة ١/ ١١٩ واسمه جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك أبو عبد الله الطائي الجياني النحوي، صاحب التصانيف المشهورة المفيدة، منها الكافية الشافية وشرحها، والتسهيل وشرحه والألفية التي شرحها ولده بدر الدين، ولد بجيان سنة ٦٠٠هـ وأقام بحلب مدة، ثم بدمشق وتوفي بها في ١٢ رمضان سنة ٦٧٢ هـ ، برتبة القاضي عز الدين بن الصائغ بقاسيون، البداية والنهاية ١٣/ ٢٧٢.

(٢) هو تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي انظر مقدمة الإقليد ١/ ٢٠ تحقيق ودراسة د/ محمود أحمد علي أبوكتة الدراويش.

(٣) كشف الظنون ٢/ ١٧٧٥.

(٤) الأعلام ٨/ ١٤٣ وهو يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني العلوي الطالبي من أكابر أئمة الزيدية في اليمن، لقب بالمؤيد بالله، من تصانيفه "المحصل في كشف أسرار المفصل" ت سنة ٧٤٥ هـ .

(٥) كشف الظنون ٢/ ١٧٧٤.

(٦) المصدر السابق نفسه.

(٧) المصدر السابق ٢/ ١٧٧٧.

(٨) بغية الوعاة ١/ ٥٠٠ ، ٥٠١ الحسن بن محمد بن الحسن الإمام رضي الدين أبو الفضل الصغاني ولد سنة ٥٧٧ هـ ومات سنة ٦٥٠ هـ . الأعلام ٢/ ٢١٤ .

(٢) شرح أبيات المفصل، عفيف الدين ربيع بن محمد بن منصور الكوفي توفي حدود سنة ٦٨٢هـ [١].

(٣) شرح أبياته فخر الدين الخوارزمي [٢].

(٤) شرح أبيات المفصل السيد محمد بدر أبي فراس النعساني الحلبي وسماه " المفضل في شرح أبيات المفصل " (بذيل كتاب المفصل في علم العربية للزمخشري)[٣].

وفاة الزمخشري:

قال ابن العماد الحنبلي: إنه توفي سنة ٥٣٨ هـ بعد أن عاش ٧١ سنة [٤] وذكر ذلك ابن كثير [٥].

---

(١) بغية الوعاة ١/ ٥٤٦.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٧٧٦.

(٣) المفصل في علم العربية الزمخشري توفي سنة ٥٣٨هـ وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للنعساني ط٢ دار الجيل.

(٤) شذرات الذهب ٤/ ١١٨- ١٢١ .

(٥) البداية والنهاية ١٢/ ٢٣٦.



المبحث الأول

اسمه:

أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد بن علي بن المفصل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى بن حيان القاضي بن بشر بن حيان الأسدي ... الموصلي الأصل الحلبي المولد والمنشأ، الملقب بموفق الدين النحوي، ويعرف بابن الصائغ [١].

وقيل ابن الصانع بصاد مهملة ونون [٢].

مولده:

اتفقت المصادر على أن ابن يعيش ولد في مدينة حلب [٣].

واختلف العلماء في تحديد سنة ولادته على رأيين:

الرأي الأول: للقفطي، حيث قال:

" مولده لثلاث خلون من شهر رمضان سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة " [٤].

---

(١) وفيات الأعيان ٧/ ٤٧.

(٢) بغية الوعاة ٢/ ٣٣٩، والأعلام ٨/ ٢٠٦.

(٣)وفيات الأعيان ٧/ ٤٧. بغية الوعاة ٢/ ٣٣٩.

(٤) إنباه الرواة ٤/ ٥٠.

وقال السيوطي: "ولد في ثالث رمضان سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة بحلب"[١].

الرأي الثاني: لابن خلكان، حيث قال:

" وكانت ولادته لثلاث خلون من شهر رمضان سنة ستٍ وخمسين وخمسمائة بحلب وتوفى فيها "[٢].

وأنا أميل إلي ترجيح الرأي الأول على رأى ابن خلكان حيث إن ابن خلكان نفسه قال عن ابن يعيش: "وقد قرأ النحو على أبي السخاء فتيان الحلبي" [٣].

وذهب إلي مثل هذا المذهب السيوطى. فقال عن ابن يعيش:

"وقرأ النحو على فتيان الحلبى" [٤] وقد ذكر السيوطي أن وفاة أبي السخاء كانت في حدود سنة ستين وخمسمائة [٥]. قال: "فتيان أبو السخاء الحلبى الحائك، ذكره القفطي، وقال من عوام حلب ومن تلامذته الشيخ موفق الدين ابن يعيش مات في حدود سنة ستين وخمسمائة "[٦].

– فإذا ذهبنا إلي الأخذ بتاريخ السيوطي والقفطي يكون ابن يعيش قد تتلمذ على يدي أبى السخاء إذ يكون أبو السخاء قد وافته المنية وابن يعيش في السابعة من عمره.

– أما إذا أخذنا برأي ابن خلكان الذي يحدد ولادة ابن يعيش بعام ستة وخمسين وخمسمائة لكان ذلك يعني أن ابن يعيش تتلمذ على الرجل وهو ابن أربع سنين، وذلك غير معقول ولا هو مقبول [٧].

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ٣٣٩.

(٢) وفيات الأعيان ٧/ ٥٢، ٥٣.

(٣) وفيات الأعيان ٧/ ٤٧. **أبو السخاء** هو أبو السخاء الحائك الحلبي النحوي، من عوام حلب، قرأ شيئا من النحو على مشايخ بلده وعُدِمَ في زمنه من يعرف هذا الشأن، بسبب قرب خراب حلب بنزول الفرنج عليها، ومن تلامذته الشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي، مات في حدود سنة ستين وخمسمائة بحلب. إنباه الرواة ٤/ ١٢٨ ،١٢٩. بغية الوعاة ٢/ ٢٣٤، ٢٣٥ .

(٤) بغية الوعاة ٢/ ٣٣٩.

(٥) بغية الوعاة ٢/ ٢٣٤، ٢٣٥.

(٦) إنباه الرواة ٤/ ١٢٨، ١٢٩، بغية الوعاة ٢/ ٢٣٥.

(٧) ابن يعيش وشرح المفصل / ١٤. تأليف د / عبد اللطيف محمد الخطيب، جامعة الكويت ١٩٩٩م.

نشأته:

الحديث عن نشأة ابن يعيش الأولى لم أقف على ذلك فيما وقع تحت يدي من مصادر، ولا عن سيرته في السنوات الأولى من عمره، ولا عن طباعه ولا عن البيئة التي شب فيها وترعرع بين أحضانها، ولا عن أسرته، وسبب ارتحالها من العراق إلي الشام، ولا عن عدد أفراد الأسرة ولا طبيعتها وهل أثرت في علمه الذي اكتسبه.

هل كان أبوه عالمًا له قدره بين الناس ؟ أم كان غير ذلك ؟ أم أن ابن يعيش أنسى الناس ذكر أبيه بالمكانة التي نالها فشغلوا به عنه ؟

ولم تذكر المصادر شيئًا عن زواجه وذريته، إلا أن القفطي قد ذكر شيئًا عن أولاده حيث قال: سلك طريق الصفوة والأصفياء في امتثال قول النبي ﷺ: (**تناكحوا تناسلوا فإني أكاثر بكم الأنبياء**)[1].

هذا مع ما مني به من موت أبناء نجباء ساءوه أن سروا، وأمروا عيشه عندما مروا وتسلى عنهم بآخرين سلكوا مسلكه في البلاغة والنباهة، إذ الولد سر أبيه في الوجه والوجاهة. وأسأل الله حراستهم له، فقد أخذ الدهر حقه، وأن يوفر خاطره للإفادة، مما أولاه بذلك وما أحقه [2].

ولم يذكر لنا أسماء هؤلاء الأبناء وعددهم، وأعمارهم وطبيعة دراستهم وتحصيلهم والسنوات التي ماتوا فيها.

شيوخه:

أ – في حلب:

الأول: أبو السخاء فتيان الحلبي الحائك، وقد درس النحو عليه، وقال ابن خلكان: "وقد قرأ النحو على أبي السخاء فتيان الحلبي" [3].

---

(١) نص الحديث: " **تناكحوا تكثروا فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة**" (ضعيف الجامع الصغير للألباني، الحديث رقم ٢٤٨٣)، جـ ٣/ ٣٦٥ باب التاء الطبعة الثانية ١٣٩٩ – ١٩٧٩ بيروت عن سعيد بن أبي هلال مرسلا ضعيف ط المكتب الإسلامي.

(٢) إنباه الرواة ٤ / ٤٦. وفي مصنف عبد الرزاق زيادة وهي: " **ينكح الرجل الشابة الوضيئة من أهل الذمة فإذا كبرت طلقها، الله الله في النساء ، إن من حق المرأة على زوجها أن يطعمها ويكسوها فإن أتت بفاحشة فيضربها ضربا غير مبرح**" المصنف عبد الرزاق الصنعاني حديث رقم (١٠٤٣٢) جـ ٦/ ١٣٨ ، ١٣٩ تحقيق أيمن الأزهري، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط ١ ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م ، وابن يعيش وشرح المفصل/ ١٧.

(٣) وفيات الأعيان ٧ / ٤٧.

ولم يتبين لنا من المصادر مبلغ علم أبي السخاء ومكانته، أو تعطينا صورة تحدد مدى اطلاعه ويبدو انه شاع ذكره بين الناس، وانتشر خبره بين المتعلمين والطلاب، فأقبل الناس عليه يأخذون عنه وكان من بين هؤلاء ابن يعيش .. قال السيوطى: "أبو السخاء فتيان الحلبى ذكره القفطى وقال من عوام حلب قرأ شيئًا من النحو على مشايخ بلده، وفهم أوائله، وعدم في زمانه من يعرف هذا الشأن بسبب خراب حلب بنزول الفرنج عليها سنة ثمان عشرة وخمسمائة، وظلت بعد ذلك برهة لا عالم بها، فأخذ عنه النحو بمقدار ما عنده، ومن تلامذته الشيخ موفق الدين بن يعيش مات في حدود سنة ستة وستين وخمسمائة"[١] . وهذا الحكم على أبي السخاء انفرد به القفطى.

الثاني: أبو العباس المغربي:

قال ابن خلكان: "وقرأ على أبي السخاء فتيان الحلبي وأبي العباس المغربي والفيروزي"[٢].

وذكر السيوطي أنه قرأ النحو على أبي العباس البَيْزُورِيّ [٣] وبذلك يكون ابن خلكان قد جعل الفيروزي شخصًا غير أبي العباس، ومن الجائز أن يكون ذلك تصحيفًا حيث إني لم أتوصل إلى ترجمة تبين سيرة أبى العباس واسمه الصحيح.

ب – في الموصل:

ارتحل الرجل من حلب إلى الموصل واقتصرت دراسته في الموصل على الحديث على يد عالمين لهما شهرتهما في الحديث.

الأول: أبو الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب الطوسى قال ابن خلكان: "وسمع الحديث على يد أبي الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب الطوسي الموصلي"[٤] وقال ابن العماد الحنبلي: "وسمع بالموصل من أبى الفضل الطوسي"[٥].

---

(١) إنباه الرواة ٤/ ١٢٨، ١٢٩ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٣٤، ٢٣٥ .

(٢) وفيات الأعيان ٧/ ٤٧.

(٣) بغية الوعاة ٢ / ٣٣٩، وانظر ابن يعيش وشرح المفصل / ٢٠.

(٤) وفيات الأعيان ٧ / ٤٧، وانظر بغية الوعاة ٢ / ٣٣٩.

(٥) شذرات الذهب ٥ / ٢٢٨.

الثاني: أبو محمد عبد الله بن عمرو بن سويدة التكريتي[١] وذكر ابن كثير أنه كان عالمًا بالحديث، وله تصانيف حسنة.

في حلب مرة أخرى:

بعد رجوعه من العراق بعد عام سبعة وسبعين وخمسمائة كان ممن أخذ عنه بعد رجوعه أبو الفرج يحيى بن محمود الثقفي[٢] والقاضي أبو الحسن أحمد بن محمد الطرسوسي[٣].

في دمشق:

ارتحل الرجل إلى دمشق قال ابن خلكان:

"ولما عزم على التصدر للإقراء سافر إلى دمشق واجتمع بالشيخ تاج الدين زيد ابن الحسن الكندي الإمام المشهور وسأله عن مواضع مشكلة في العربية، "وعن إعراب ما ذكره أبو محمد الحريري في المقامة العاشرة المعروفة بالرحبيَّة وهو قوله في آخرها: "حتى إذا لألأ الأفق ذنب السرحان، وآن انبلاج الفجر وحان".

استبهم جواب هذا المكان على الكندي، هل الأفق وذنب السرحان مرفوعان أو منصوبان أو الأفق مرفوع وذنب السرحان منصوب أو العكس.

قال: "قد علمت قصدك، وأنك أردت إعلامي بمكانتك من هذا العلم، وكتب له خطة بمدحه والثناء عليه ووصف تقدمه في الفن الأدبي"[٤].

رحلاته العلمية:

– رحلة العراق:

توجه ابن يعيش إلى العراق عام سبعة وسبعين وخمسمائة، ليجتمع بابن الأنباري، ويأخذ عنه، ولم يكن ابن الأنباري في عصره رجلاً عاديًا، بل كان نحويًا فقيهًا عابدًا زاهدًا مثابرًا على الاشتغال، وله تصانيف مفيدة[٥]. وتحدث عن هذه الرحلة ابن العماد الحنبلي فقال:

---

(١) وفيات الأعيان ٧ / ٤٧، وبغية الوعاة ٢ / ٣٣٩ قال السيوطى سمع الحديث على الرضى التكريتى.

(٢) وفيات الأعيان ٧ / ٤٧.

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) المصدر السابق نفسه، وابن يعيش وشرح المفصل / ٢٤، ٢٥.

(٥) البداية والنهاية ١٢ / ٣٢٧.

"رحل في صدر عمره من حلب قاصدًا بغداد ليدرك أبا البركات عبد الرحمن المعروف بابن الأنباري، فلما وصل الموصل بلغه وفاته فأقام بها مديدة وسمع الحديث بها"[١]. ثم عاد إلى حلب.

- **رحلة دمشق:**

بعد عودته من الموصل إلى حلب مرة أخرى لمس في نفسه القدرة على التصدر للإقراء، فاتجه إلي دمشق لينال شهادة الكندي التي كان لها وزنها في عصره في رفع الرجل أو الحط من قدره، وتحقق له ذلك حيث وقع الكندي له إجازة تشهد بفضله ثم رجع إلى حلب ليبدأ مرحلة الاستقرار والعمل العلمي [٢].

حلقاته العلمية:

أولاً: الحلقة العلمية في حلب:

بعد استقرار ابن يعيش في حلب ابتدأ عمله بالتدريس، وكانت له حلقتان: قال ابن خلكان: "وكان يقريء بجامعها في المقصورة الشمالية بعد العصر، وبين الصلاتين بالمدرسة الرواحية"[٣].

فالواضح من كلام ابن خلكان أنه كانت له حلقتان:

الأولى: بجامع حلب في المقصورة الشمالية بعد العصر.

والثانية: في المدرسة الرواحية، وكان وقتها بين الصلاتين أي صلاة المغرب والعشاء.

وكانت هناك جلسة علمية ثالثة في داره. قال ابن خلكان:

"وكنا يومًا نقرأ عليه في داره، فعطش بعض الحاضرين وطلب من الغلام ماءً فأحضره ..."[٤].

ويذكر القفطي ما يوافق ذلك فيقول: "وقد كنت لقرب داره أستفيد من مذكراته أنواع الفضل، إلى أن انتقلت عن جواره إلى محلة الجهل، ولزمت جانب المنزل، وأصبحت عن إيناس الناس بمعزل، ففاتني فوائده، وانفردت عني فرائده ... ومع ذلك

---

(١) شذرات الذهب ٥ / ٢٢٨ وانظر وفيات الأعيان ٧ /٤٧، وبغية الوعاة ٢/ ٣٣٩. والمديدة هي: طويلة أي مدة طويلة. اللسان مادة (م د د).

(٢) شذرات الذهب ٥/ ٢٢٨ ، وابن يعيش وشرح المفصل / ٢٨ .

(٣) وفيات الأعيان ٧/٤٨. وابن يعيش وشرح المفصل / ٢٩ .

(٤) وفيات الأعيان٧ / ٤٩.

فـإنني أسمـع فوائـد مـن تلاميـذه المشـتغلين، وألـتقط فرائـده مـن أصـحابه المقـيمين والمنتقلين "[(١)].

ويتضح من كلام ابن خلكان أنه كانت له جلسة خاصة معه حيث قال:

" فشرعت في القراءة عليه ... وابتدأ بكتاب اللمع لابن جنى فقرأت عليـه معظمـه مع سماعي لدروس الجماعة الحاضرين "[(٢)].

مكانة ابن يعيش العلمية:

كان لابن يعيش مكانة علمية كبيرة ومما يـدل علـى ذلـك حضـور قاضـي القضـاة بحلب جلسته من ذلك ما رواه ابن يعيش في شرح المفصل قال:

أما قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[(٣)].

فيجوز أن يكون **"تكتموا"** مجزومًـا بـالعطف علـى لفـظ **"لا تلبســوا"** فيشـاركه في إعرابه ويكون النهى عن كل واحد منهما وتقديره ولا تلبسوا الحق بالباطـل ولا تكتمـوا الحق ويجوز أن يكون منصوبًا وحذف النون من تكتمـوا علامـة النصـب ويكـون النهـى عن الجمع بينهما على حد لا تأكل السمك وتشربَ اللبن أي لا تجمـع بينهمـا، وجـرت هذه المسألة يومًا في مجلس قاضـى القضـاة بحلـب، فقـال أبـو الجـرم الموصـلي: لا يجـوز النصب في الآية لأنه لو كان منصوبًا لكان من قبيل لا تأكل السمك وتشرب اللبن وكان مثله في الحكم يجوز تناولُ كلِ واحدٍ منهما كما يجوز ذلك في لا تأكـل السـمك وتشـرب اللبن..

---

(١) إنباه الرواة ٤ / ٥٠، فتقوم عندي مقام شخصه وإن غاب.

(٢) وفيات الأعيان ٧ / ٤٨.

(٣) " ٤٢: البقرة ".

فقلت [١]: يجوز أن يكون منصوبًا ويكون النهى عن الجمع بينهما ويكون كل واحد منهما منهيا عنه بدليل آخر ونحن إنما قلنا في قولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن أنه يجوز تناول كل واحد منهما لأنه لا دليل إلا هذا ولو قدرنا ثم دليلاً آخر للنهى عن كل واحد منهما منفردًا لكان كالآية فانقطع الكلام عن ذلك [٢].

وذكر ابن خلكان أن كثيرًا من أهل العلم والأدب إذا هَمَّ بزيارة حلب لابد وأن يجلس في حلقة ابن يعيش قال:

"وكنت يومًا عنده، وقد قدم من الموصل رجل من فضلاء المغاربة في علم الأدب، فحضر حلقته، وبحث في درسه بحث رجل فاضل وجرى ذكر مباحث جرت له بالموصل مع جماعة من أدبائها" [٣].

فمما سبق يتضح لنا أن لابن يعيش مكانة عالية في العلم والأدب؛ ولذا كان يحضر مجلسه قاضى القضاة بحلب ويحرص على حضور حلقته كل من يقوم بزيارة حلب؛ لما له من منزلة كبيرة في العلم.

تلاميذه:

اجتمع عدد من التلاميذ في جامع حلب، وفي الرواحية حول ابن يعيش وفى بيته وانتفع بعلمه خلق كثير، إذ كان شيخ الجماعة في الأدب [٤]. في بلدة حلب ولم يكن من حوله من بلغ قدره [٥]. وكان من كبار أئمة العربية، ماهرًا في النحو والتصريف.

يقول ابن خلكان:

"كان عنده جماعه قد تنبهوا وتميزوا" [٦]، وذكر "أنهم ملازمون مجلسه لا يفارقونه وقت الإقراء" [٧]، وقال: "حتى إن الرؤساء الذين كانوا في حلب في ذلك الزمان كانوا من تلامذته" [٨]. وذكر السيوطي: وغالب فضلاء حلب كانوا من تلامذته [٩].

---

(١) الكلام هنا لابن يعيش.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٣٤.
(٣) وفيات الأعيان ٧ / ٥٠.
(٤) المصدر السابق ٧/ ٤٨.
(٥) المصدر السابق نفسه.
(٦) المصدر السابق نفسه.
(٧) المصدر السابق نفسه.
(٨) وفيات الأعيان ٧/ ٥٢.
(٩) بغية الوعاة ٢/ ٣٣٩ .

وقال ابن العماد الحنبلي:

" وانتهى إليه معرفة العربية ببلده، وتخرج به خلق كثير "[١].

من تلاميذه:

١ – أبناؤه:

فقد ذكر القفطي ما يفيد أنه كان له أبناء نجباء حيث قال عن ابن يعيش: "سلك طريق الصفوة والأصفياء في امتثال قول النبي ﷺ : (**تناكحوا تناسلوا، فإني أكاثر بكم الأنبياء**).

هذا مع ما منى به من أبناء نجباء، ساءوه بعد أن سروا، وأمروا عيشه عندما مرُّوا وتسلني عنهم بآخرين سلكوا مسلكه في البلاغة والنباهة؛ إذ الولد سر أبيه في الوجه والواجهة. وأسأل الله حراستهم له، فقد أخذ الدهر حقه، وأن يوفر خاطره للإفادة، فما أولاه بذلك وما أحقه "[٢]. فهذا الكلام يفيد أنه كان لابن يعيش أولاد نبهوا، وبلغوا منزلة راقية في التحصيل ولولا المنية اخترمت بعضهم لكان لهم شأن في هذا المجال كأبيه ولا احتلوا مكانة بعد وفاته.

٢ – ابن عمرون:

ذكر السيوطى أن ابن عمرون أخذ النحو عن ابن يعيش وغيره وبرع به [٣].

٣ – ابن مالك:

ذكر السيوطي أن لابن مالك شيخًا جليلاً هو ابن يعيش [٤] وكان يرد بهذا على أبى حيان النحوي حيث قال عن ابن مالك:

" بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخًا مشهورًا يعتمد عليه "[٥].

وليس هناك من مصدر أو دليل يثبت أنه أطال المقام، أو اختصر فترته. كل ما نعلمه أنه جلس في حلقة ابن يعيش فترة من الزمن.

---

(١) شذرات الذهب ٥ / ٢٢٨.

(٢) إنباه الرواة ٤ / ٤٦ **والحديث ضعيف سبق تخريجه ص ٢٩** .

(٣) بغية الوعاة ١/ ٢١٨.

(٤) المصدر السابق ١/ ١٢٠.

(٥) المصدر السابق نفسه.

٤- ابن خلكان:

يقول ابن خلكان: "لما وصلت إلى حلب لأجل اشتغالي بالعلم الشريف وكان دخولي إليها يوم الثلاثاء مستهل ذي القعدة سنة ست وعشرين وستمائة، وهى إذ ذاك أم البلاد مشحونة بالعلماء والمشتغلين، وكان الشيخ موفق الدين المذكور شيخ الجماعة في الأدب ولم يكن فيهم مثله، فشرعت في القراءة عليه"[١].

وفى موضع آخر يذكر أنه قرأ كتاب "اللمع" لابن جنى عليه حيث قال:

"وابتدأ بكتاب "اللمع" لابن جنى فقرأت عليه معظمه مع سماعي لدروس الجماعة الحاضرين"[٢].

٥- بهاء الدين النحاس الحلبي النحوي[٣]:

ذكر السيوطي أنه ولد سنة سبع وعشرين وستمائة.

٦- القفطى:

ذكر الفقطي ما يفيد حضوره لجلسة ابن يعيش فيقول:

"وقد كنت لقرب داره أستفيد من مذكراته أنواع الفضل، إلى أن انتقلت عن جواره إلى محلة الجهل، ولزمت جانب المنزل، وأصبحت عن إيناس بمعزل ففاتتني فوائده، وانفردت عني فرائده.. ومع ذلك فإنني أسمع فوائد من تلاميذه المشتغلين، التقط فرائده من أصحابه المقيمين والمتنقلين"[٤].

٧- ياقوت الحموي:

جاء في إرشاد الأريب قوله: "حدثني شيخنا أبو البقاء يعيش بن على ابن يعيش النحوي قال: بلغني أنه كان لملك النحاة غلام، وكان سيء العشرة قليل المبالاة بمولاه"[٥].

---

(١) وفيات الأعيان ٧/ ٤٨.
(٢) المصدر السابق نفسه.
(٣) بغية الوعاة ١/ ١١، ١٢. الأعلام ١/ ٢١٩ .
(٤) إنباة الرواة ٤ / ٥٠.
(٥) انظر ابن يعيش وشرح المفصل/ ١٧ نقلا عن إرشاد الأريب.

ويذكر في موضع أخر قوله: "حدثني الشيخ الإمام موفق الدين أبو البقاء يعيش ابن على بن يعيش قال: حدثني قاضى عسكر نور الدين محمود ابن زنكي....."[١].

٨- أبو بكر الدشتي:

جاء في مفتاح السعادة أنه حدث عن ابن يعيش جماعة آخرهم أبو بكر الدشتي[٢].

أخلاقه وصفاته:

ذكر ابن خلكان أنه كان حسن التفهيم، لطيف الكلام، طويل الروح على المبتدى والمنتهى وأنه كان خفيف الروح، ظريف الشمائل، كثير المجون، ومع ذلك فيه سكينة ووقار [٣]، ودلل على ذلك ابن خلكان فذكر قصة ابن يعيش مع المؤذن الذي أذن لصلاة العصر قبل حلول وقتها بساعة، وكان ابن يعيش مع جماعة في الرواحية، فلما تعجب الحاضرون من سوء ما صنع ذلك المؤذن واستنكروا فعلته، قال: "دعوه عسى أن يكون له شغل فهو مستعجل"[٤].

ومن صفاته أنه كان لبقًا مؤدبًا إذا أراد التعريض بالنحويين، أو النيل منهم قال: "وبعض النحويين لا يعرف الإشمام، ولا يفرق بين الروم والإشمام"[٥].

وإذا جهل مسألة يعلن ذلك صريحًا قال: " وأما "أَفَّة" بتاء التأنيث فلا أعرفها، وإن كانت قد وردت فما أقلها " [٦].

وذكر القفطي من صفات ابن يعيش أنه لا يتعجل الجواب فقال: "وفي هذا الموقف خصلة فاق بها أقرانه. ولا قرن له – وإخالها منحة من الله تعالى والله يهنئه ما خوله وهو السكوت عن الإجابة عن السؤال والسكون في أداء الجواب إذا تسرع غيره إلى الخطأ في المقال، ولقد سألته من سنين عن مسألة في موانع الصرف فصمت عن

(١) انظر ابن يعيش وشرح المفصل/ ١٧ نقلا عن إرشاد الأريب.
(٢) انظر ابن يعيش وشرح المفصل/ ١٧ نقلا عن مفتاح السعادة.
(٣) وفيات الأعيان ٧/ ٤٨، وبغية الوعاة ٢ / ٣٣٩.
(٤) وفيات الأعيان ٧/ ٤٩.
(٥) شرح المفصل ٩/ ٦٧. وانظر ابن يعيش وشرح المفصل / ٤١ .
(٦) شرح المفصل ٤/ ٧٠ (انظر لسان العرب: مادة أ ف ف).

الجواب، وكان في صمته الجواب، فإنها أشكلت على الأئمة المتقدمين حتى غلط في الإجابة عنها المبرد، وناهيك به تقدمًا في السابقين الأولين فاستدللت بإمساكه على تحصيله واعتددت بطول في تطويله والسعيد من سكت عند الإشكال والشقي من تسرع إلى الخطأ، وعدم الاستقلال " [١].

(١) إنباه الرواة ٤/ ٤٩، (الطول والطائل والطائلة: الفصل والقدرة والمعنى والسعة والعلو) اللسان مادة ط و ل.

مؤلفات ابن يعيش

يتفق المؤرخون لحياته كابن خلكان والسيوطي وغيرهما على أن للرجل كتابين اثنين:

الأول: شرح المفصل.

الثاني: الشرح الملوكي.

والأول في النحو والصرف والثاني في الصرف خاصة.

قال ابن خلكان: " وشرح الشيخ موفق الدين كتاب المفصل لأبي القاسم الزمخشري شرحًا مستوفيًا وليس في جملة الشروح مثله، وشرح تصريف الملوكي لابن جني شرحًا مليحًا " [(١)].

وقال السيوطي: " وصنف شرح المفصل، وشرح تصريف ابن جني "[(٢)].

ويقول القفطي: "فأما تصانيفه في العربية وفنونها فقد سارت سير الركبان، وتناقلها الأجلاء المتأصلون في هذا الشأن، فمنها كتاب "شرح التصريف الملوكي" لابن جني، ولو رآه لَجُنَّ طربًا ويحقق مصنفه لهذه الصنعة أمًّا وأبًا، وشرح كتاب المفصل للزمخشري"[(٣)].

وذكر صاحب كشف الظنون أن له حاشية على المنصف حيث قال: "وله حاشية على كتاب المنصف لابن جني"[(٤)].

---

(١) وفيات الأعيان ٧/ ٥٢.

(٢) بغية الوعاة ٢/ ٣٣٩.

(٣) إنباه الرواة ٤/ ٤٦.

(٤) كشف الظنون ١/ ٤١١.وتاريخ الأدب لبروكلمان ٣/ ٢٧٦ .

مذهب ابن يعيش النحوي

إنه لمن الصعب علينا تحديد اتجاه عالم نحوي نحو مذهب معين من المذاهب النحوية وذلك خصوصًا بعد تكوين المدارس النحوية، ولكن من خلال اطلاعنا لآراء ابن يعيش نستطيع تحديد مذهبه النحوي وأن الرجل كان بصري المذهب، وذلك لأنه يؤمن بمذهبهم، ويعظم آراءهم، ويرى ما يرون، وينهج منهجهم، وزد على ذلك أن الرجل يعد نفسه مع البصريين، وهو يصرح بذلك في مواضع كثيرة من كتابه بقوله:

" أصحابنا " بينما يذكر الكوفيين والبغداديين بالاسم الصريح، ولم يقع غير ذلك منه ولو مرة واحدة عمدًا أو عن طريق السهو والخطأ، والنماذج تؤكد ذلك، وهى مبثوثة في الكتاب، وأضف إلى هذا انتصاره للبصريين ودفاعه عنهم، ودراسته لمؤلفاتهم، وكثرة نقوله عنهم "[1].

وسأعرض هنا بعض المسائل التي توضح ما ذكرت:

(١) بناء افتعل من الفعلين أمر وأكل، قال: (وقد أجاز بعض البغداديين فيها الإدغام، وقالوا: لأن البدل لازم لاجتماع الهمزتين، ورووا: ﴿ فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اتُّمِنَ أَمَانَتَهُ﴾ والقياس مع أصحابنا [2]. وهذا نص صريح على أن الرجل لا يرى نفسه مع هذا الفريق من النحويين وإنما هو بصري قلبًا وقالبا.

---

(١) انظر ابن يعيش وشرح المفصل ٣٠٣-٣٠٩.

(٢) شرح المفصل ١٠/ ٦٤. (من الآية ٢٨٣ البقرة). وابن يعيش وشرح المفصل / ٣٠٧ .

(٢) زيادة الواو: يقول ابن يعيش: "واعلم أن البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدة واحتجوا بأنها قد جاءت في مواضع كذلك، منها قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ۝١٠٣ وَنَـٰدَيۡنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآ ﴾ (١). قالوا معناه: ناديناه أن يا إبراهيم، والواو زائدة أما أصحابنا فلا يرون زيادة هذه الواو، ويتأولون جميع ما ذكر " (٢).

ذهب البصريون إلى أن أسماء الإشارة لا تكون موصولاً إلا إذا كان معها ما، وذهب الكوفيون إلى أن جميع أسماء الإشارة يجوز أن تقع موصولة وإن لم يكن معها ما. قال: "والصواب ما ذهب إليه أصحابنا" (٣).

ابن يعيش يقول: فيما صغر مما فيه همزة مثل قائل وبائع يصبح قويئل وبويئع. "لم يخالف في ذلك أحد من أصحابنا إلا أبو عمر الجرمي فإنه كان يقول: قويِّل وبويِّع" (٤).

قال ابن يعيش في مذ ومنذ: "وذهب قوم من أصحابنا إلى أنهما لا يكونان إلا اسمين على كل حال" (٥).

---

(١) " ١٠٣- ١٠٥: الصافات: ﴿ فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ۝١٠٣ وَنَـٰدَيۡنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِى ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ "، شرح المفصل ٨/ ٩٣، ٩٤.وابن يعيش / ٣٠٨ .

(٢) شرح المفصل ٨/ ٩٣، ٩٤ .

(٣) شرح المفصل ٤/ ٢٤، وانظر ابن يعيش وشرح المفصل ٣٠٧: ٣٠٩. والإنصاف مسألة ١٠٣ .

(٤) شرح المفصل ٥/ ١٢٣. وابن يعيش / ٣٠٩ .

(٥) شرح المفصل ٨/ ٤٥. وابن يعيش / ٣٠٩ ، الإنصاف مسألة ٥٦ ص ٢٣٣ .

تاريخ شرح ابن يعيش للمفصل

لم تذكر لنا المصادر التاريخية السنة التي ألف فيها ابن يعيش كتابه "شرح المفصل" ولكن الناظر في سيرته يجد أن الرجل شرع في كتابه بعد مقابلة الكندي ومجالسته له وحصوله على الإجازة منه، فإذا رجعنا إلى مقدمة الكتاب تبين لنا من سياق النص أن ابن يعيش وضع كتابه على مرحلتين حيث كان قد شرع في تأليفه، ثم توقف عن ذلك لأسباب خارجة عن إرادته.

قال ابن يعيش: "وكنت ابتدأت بهذا الكتاب، ثم عرض دون إتمامه عدة موانع منها: اعتراض الشواغل، ومنها ما أحدثته السبعون بين القلم والأنامل، ومنها أن الزمان فسد حتى علا باقله على درجة قس وانحط قسه عن درجة باقل"[(١)].

فالموانع التي أقعدته عن إتمام كتابه كما يتضح من حديثه:

(١) شواغل شغلته عنه.

(٢) شيخوخته حيث بلغ السبعين من عمره وهذا السن لا يكون العقل في همة ونشاط كافية للقيام بعبء مثل هذا العمل.

(٣) فساد الزمان حيث ارتفع مقام الجهلة من القوم وازداد نفوذهم وانحط قدر العلماء.

ثم عاد بعد ذلك لإتمام الكتاب بعد تغير الأحوال حيث قال: فلما شرّف الله هذا العصر بدولة مولانا السلطان، الملك العالم العادل المجاهد المرابط المنصور، غياث الدين والدنيا، ملك الإسلام والمسلمين، سلطان الأمة ظهير الخلافة، محيي العدل في العالمين، سيد الملوك والسلاطين، أعز الله أنصاره، وأبقى على الزمان محاسن سيرته وأخباره،

---

(١) شرح المفصل ١/ ٢ باقل اسم رجل يضرب به المثل في العي، القَسّ هو الكيس العالم وقس بن ساعدة أحد حكماء العرب / اللسان مادة بقل ١/ ٣٢٩، ومادة قسس ٤/ ٣٦٢٥. والمثل أعيا من باقل من العي خلاف البيان وكان رجلا من إياد وقيل: من ربيعة اشترى ظبيا بأحد عشر درهما فسئل عن ذلك فمد يديه ودلع لسانه- يريد أحد عشر – فشرد الظبي. انظر جمهرة الأمثال ٢/ ٧٢، ٢، ٣٤. المستقصي في أمثال العرب ١/ ٢٥٦ .

وسرت الركبان بأن خلّد الله ملكه، أحيا من هذا العلم رميمًا وأعاد دماءه جماما ونبته جميما [١]، أمليته حاويا لضروب من فوائد العربية، وأنفذته خدمة خفت إلى مقره الشريف وإن ثقل برجائها ظهر المطية [٢].

فابن يعيش يوضح في هذه الكلمات عودته إلى تكملة كتابه بعد تغير الأحوال، وجعل هذا العمل خدمة إلى مقر الملك الشريف.

سبب شرحه لكتاب المفصل

يبين لنا ابن يعيش في مقدمة الكتاب سبب شرحه له قائلاً: " فلما كان الكتاب المرسوم بالمفصل من تأليف الإمام أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري رحمه الله جليلاً قدره، نابهًا ذكره، قد جمعتْ أصول هذا العلم فصوله، وأوجز لفظه، فتيسر على الطالب تحصيله، إلا أنه مشتمل على دروب منها لفظ أغربت عبارته فأشكل، ولفظ تتجاذبه معان فهو مجمل، ومنها ما هو باد للأفهام إلا إنه خال من الدليل مهمل، استخرت الله تعالى في إملاء كتاب أشرح فيه مشكله، وأوضح مجمله وأتبع كل حكم منه حججه وعلله " [٣].

من هذه الكلمات يبين لنا ابن يعيش الأسباب التي دفعته إلى شرح المفصل وهي: أنه كتاب نابه الذكر، جليل القدر، جامع لفصول العلم، وقد رأى عبارات مبهمة وألفاظًا مجملة وأنها بحاجة إلى بيان وشرح وتفصيل، ومسائل تحتاج إلى دليل مؤيد، أو حجة مقنعة إلى غير ذلك من الأسباب [٤].

---

(١) **الجميم**: النبت الذي طال بعض الطول ولم يتم (اللسان مادة ج م م).

(٢) شرح المفصل ١/ ٣.

(٣) شرح المفصل ١/ ٢.

(٤) شرح المفصل ١/ ٢ .

المبحث الثاني

الأصول النحوية عند ابن يعيش في شرح المفصل

أولاً: السماع:وهو:

ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه " صلى الله عليه وسلم " وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر [١].

اهتم ابن يعيش بأمر السماع اهتمامًا بالغًا، واستند إليه في كثير من مسائل النحو وأبوابه، فهو يرى أن المسموع يبقى ثابتًا على ما هو عليه إلا إن قام دليل على إرادة غير ما يوحي به ظاهره. قال ابن يعيش: "ولا يدفع المسموع وما عليه اللفظ إلا بدليل"[٢].

ويرى في موضع آخر أنه ينبغي علينا تتبع خطا الأولين في المسموع، ونسير على طريقهم، فعند تعرضه للقول" النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِم إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ" .

فكان مما قال: "وإذا رفعت الأول ونصبت الثاني فقلت: إن خيرٌ فخيرًا وإن شرٌّ فشرًّا، فترفع الأول لأنه اسم كان على ما تقدم وتنصب الثاني على ما ذكرنا، ويكون التقدير فهو يجزي خيرًا، واعلم أن هذا الحذف والإضمار لا يسوغ مع كل حرف لا يقع بعده إلا الفعل، وإنما ذلك مسموع منهم تضمر حيث أضمروا وتظهر حيث أظهروا، وتقف في ذلك حيث وقفوا" [٣].

---

(١) الاقتراح/ ٥١ والمولد كل لفظ كان عربيًا في الأصل ثم تغير في الاستعمال ورجل مولد العربي غير المحض ومن ولد عند العرب ونشأ مع أولادهم. اللسان مادة (و ل د).

(٢) شرح المفصل ٣/ ١٤٠.

(٣) شرح المفصل ٢/ ٩٧.

ويرى أيضًا أن بعض الأبواب مقصورة على السماع مثل " النحت " في عبقسي وعبشمي، لا يتطرق إليها القياس، قال: "وذلك ليس بقياس وإنما يسمع ما قالوه، ولا يقاس عليه" [(١)].

وذكر مثل ذلك في المعدول حيث قال: "والمعدول بابه السماع، ألا ترى أنهم لم يقولوا في مالك مُلَك، ولا في حارث حُرث، كما قالوا: عمر وزفر"[(٢)].

وفي باب الجمع قال: " ليس بقياس فلا يجمع كل جمع، وإنما يوقف عند ما جمعوه من ذلك ولا يتجاوز إلى غيره " [(٣)].

ويرى أيضًا. أن ما سمع من العرب لا مجال للرأي والاجتهاد فيه، ويؤخذ على الصورة التي ورد فيها، يقول: "وأما ما يعلم من جهة السماع ولا يعلم بالمقاييس فنحو: الرجا والرحى والطوى والنوى وكذلك الخفاء محدود أيضًا، فهذه مسموع فيها القصر والمد وليس للرد فيها مساغ" [(٤)].

وما سمع عن العرب هو المرجع عنده إذا وقع خلاف في الرأي، فهو يقول: "وحكى سيبويه عن العرب إنه لمنحار بوائكها، وهذا نص على إعمال مفعال" [(٥)].

وقال في الحديث من لفظ سراويل جمع سروالة: "قال أبو الحسن من العرب من يجعله واحدًا فيصرفه والسماع حجة عليه" [(٦)].

وابن يعيش يرى أن الراوي إذا كان ثقة فيما جاء به من حجة قاطعة لاترد فقد ذكر قول المرار الأسدي:

---

(١) شرح المفصل ٦/ ٩.

(٢) المصدر السابق ١/ ٦٢.

(٣) المصدر السابق ٥/ ٧٤.

(٤) المصدر السابق ٦/ ٤٣.

(٥) المصدر السابق ٦/ ٧١.

(٦) المصدر السابق ١/ ٦٥.

٥- أَنَا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ   عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُه وقُوعًا [(١)].

فقال : " وقد أنكر أبو العباس محمد بن يزيد المبرد جواز الجر فِي "بِشْرٍ" عَطْفًا كان أو بدلاً، وكان ينشد البيت " أنا ابن التارك البكري بشرًا " بالنصب، والقول ما قاله سيبويه رواه مجرورًا، قال: "سمعناه ممن يوثق به عن العرب، ولا سبيل إلى رد

(١) **المرّار الأسدي**: هو المرار بن سعيد بن نضلة بن الأشتر الفقعسي والمرار بفتح الميم وتشديد الراء ينسب تارة إلى فقعس، وهو أحد آبائه الأقربين، وتارة إلى أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر، وهو جده الأعلى.والمرَّار من شعراء الدولة الأموية وقد أدرك الدولة العباسية، الخزانة ٤/ ٢٨٨، ٢٨٩.

المعنى هذا كلام يفتخر فيه بأن جده خالد بن نضله قتل بشر بن عمرو بن مرثد البكري وبشر هذا هو زوج الخرنق أخت طرفة بن العبد صاحب المعلقة انظر شرح شذور الذهب/ ٤٤٠.

والشاهد فيه/ قوله: (التارك البكري بشر) فإن قوله: (بشر) عطف بيان على قوله: (البكري) ولا يجوز أن يكون بدلا منه، لأن البدل على نية تكرار العامل، وقد جوز الفراء إضافة الوصف المفرد المقترن بـ"**بال**" إلى العلم، فعلى مذهبه يجوز أن يكون بشر في هذا البيت بدلا، ولكن هذا المذهب غير مقبول عند الجمهور والمؤلف جرى على مذهب الجمهور شرح شذور الذهب/ ٤٤٠ الخزانة ٤/ ٢٨٥. والبيت من بحر الوافر.

وشاهد آخر: هو التارك البكري حيث أضاف معرفا بـ"**ال**" إلى معرف بغير "**ال**" تشبيها بالحسن الوجه، لأنه مثله في الاقتران بـ "الـ" انظر المقرب لابن عصفور/ ٣٢٧.

ويروي عليه الطير ترقبه عكوفًا، الأصول ١/ ١٣٥، عليه الطير مفعول ثاني (للتارك) ووقوعا قيل مفعول له أي تنتظر إزهاق روحه للوقوع عليه وقيل حال من الضمير في ترقبه ولو رفع على الخبر لجاز.

وقال ابن يعيش: " وقوعا " جمع واقع وهو حال إما من الضمير المستكن في عليه وإما من المضمر المرفوع في ترقبه، الخزانة ٤/ ٢٨٥.

وانظر البيت في شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٧٢، ٧٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٢٧ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١١٩٦ وشرح الكافية للرضي ٢/ ٤١٠ والمقرب لابن عصفور/ ٣٢٧، والإقليد ٢/ ٧٧٦ وارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/ ١٩٤٤ وشرح ابن عقيل ٣/ ٢٢٢، شذور الذهب/ ٤٤٠ والتصريح ٢/ ١٣٣، والأشموني ٣/ ٨٧ والخزانة ٤/ ٢٨٤، ٢٨٦، ٥/ ١٨٣، ٢٢٥.

رواية الثقة "[١]. ومن ذلك حول قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ﴾[٢].

في رواية الجر [٣] فقال:

" وقد رد أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة قال: " ولا تحل القراءة بها ". وهذا القول غير مرضي من أبي العباس لأنه قد رواها إمام ثقة ولا سبيل إلى رد نقل الثقة "[٤].

وكان ينقل عن أبي زيد ويحتج بسماعه قال: " وقد حكى أبو زيد عن بعض العرب لويته لِيَانًا بالكسر وهو شاهد على ما قلناه "[٥].

مما سبق تتلخص رؤية ابن يعيش في السماع في أمور:

أولها: أنه يرى أن المسموع يبقى ثابتًا على ما هو عليه لا يصرفه عن ظاهره إلا دليل واضح.

ثانيها: أنه ينبغي تتبع خُطَى الأولين في المسموع.

ثالثها: أنه يرى قصر بعض الأبواب على السماع نحو: باب النحت والمعدول عن اسم الفاعل، وباب الجمع.

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٧٣ والخزانة ٤/ ٢٨٤.

(٢) (من الآية ١: النساء).

(٣) وهى قراءة إبراهيم النخعي وقتادة والأعمش وحمزة " الأرحامِ " بالخفض، انظر تفسير القرطبي ٥/ ٢. والنشر ٢/ ٢٤٧ ، وإملاء ما من به الرحمن / ١٧٢ .

(٤) شرح المفصل ٣/ ٧٨.

(٥) شرح المفصل ٦/ ٤٥. أي بكسر اللام من لِيانًا. لانَ الشيء يلين لينا وليانا. اللسان مادة (ل ى ن).

رابعها: أنه يرى أن ما سمع عن العرب لا مجال فيه لرأي أو اجتهاد.

خامسها: أنه يرى أن الثقة إذا حكى شيئًا لزم قبوله.

ثانيا: القياس:

القياس: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، قال: وهو معظم أدلة النحو والمعول عليه في غالب مسائله كما قيل: إنما النحو قياس يتبع، وقيل في حده: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب [(١)].

ويتنوع موقف ابن يعيش من القياس على النحو التالي:

١) القياس على الكثير وموقفه منه (اشتراطه اطراد المقيس).

٢) القياس على النادر وموقفه منه.

٣) القياس على ما يقع فيه التباس.

٤) تفضيل قياس على آخر من جهة القوة أو الضعف.

أولا: القياس على الكثير:

تمسك ابن يعيش بالقياس وحرص عليه ويدعونا إلى التمسك به حيث قال: "فالأصل عدم مخالفة القياس وسلوك محجته، ومهما أمكن العمل به فلا يعدل عنه" [(٢)].

وفي موضع آخر قال: "فبالمعنى الذي استويا فيه حمل أحدهما على الآخر؛ لأن الشيء يقاس على الشيء إذا كانا مشتبهين في معنى ما" [(٣)].

ويشترط ابن يعيش الاطراد في المسألة ليقع بها القياس ومن ذلك مسألة تعريف العدد المضاف حيث قال: "فأما ما تعلق به الكوفيون من إجازته وتشبيهه بالحسن الوجه فليس بصحيح؛ لأن المضاف في الحسن الوجه صفة والمضاف إليه يكون منصوبًا ومجرورًا

---

(١) الاقتراح/ ٨٩.

(٢) شرح المفصل ٥/ ٨٥.

(٣) شرح المفصل ٥/ ٨.

وإنما ذلك شيء رواه الكسائي، وقد روى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمر الجرمي أن قومًا من العرب يقولونه غير فصحاء، ولم يقولوا: النصف الدرهم ولا الثلث الدرهم، وامتناعه عن الاطراد في أجزاء الدرهم يدل على ضعفه في القياس"(١).

ثانيا: القياس على النادر وموقفه منه:

أما القليل النادر فلا يقيس عليه ففي حديثه عن فَعْل وجمعه فقال: "وقد يجيء في القلة على أفعل وذلك قليل يسمع ولا يقاس عليه "(٢).

وفي قولهم: " هما والله لقد كان كذا " يريدون أما والله يقول: "وهذا الإبدال وإن كثر عنهم على ما ذكر، فإنه نزر يسير بالنسبة إلى ما لم يبدل، فلا يجوز القياس عليه"(٣).

ثالثا: القياس على ما يقع فيه التباس:

يرى ابن يعيش أن ما يقع فيه الالتباس لا يجوز استعماله ولا القياس عليه قال: "فأما ما يلبس فلا يجوز لنا استعماله ولا القياس عليه لو قلت: "رأيت هندًا وأنت تريد غلام هند "لم يجز لأن الرؤية يجوز أن تقع على هند كما تقع على الغلام"(٤).

رابعا: تفضيل قياس على آخر:

وقد يجيء عنده قياس أقوى من قياس من ذلك قوله:

" إنهم قد قالوا في ذا : ذا، فأمالوها حكاه سيبويه (٥) فدل على أنها من الياء، وذهب قوم إلى أنها من الواو قالوا لأن باب شويت ولويت أكثر من باب حييت وعييت والأول أقيس لمجيء الإمالة فيها "(٦).

---

(١) شرح المفصل ٢/ ١٢٢.

(٢) المصدر السابق ٥/ ١٩.

(٣) المصدر السابق ١٠/ ٤٣.

(٤) المصدر السابق ٣/ ٢٤.

(٥) الكتاب ٤/ ١٢٣ هارون.

(٦) شرح المفصل ٣/ ١٢٦.

وكذلك قوله عن ليت في قول رؤبة:

٦- يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعًا [١]

" على تقدير ياليت لنا أيام الصبا [٢] رواجعا فيكون أَيَّام الصبا اسم ليت والخبر الجار والمجرور المقدر ورواجعا حال وقيل: تقديره أقبلت رواجعا فيكون أقبلت الخبر ورواجعا أيضا حال، وكان بعضهم ينصب الاسم والخبر بعد ليت تشبيهًا لها بوددت وتمنيت لأنها في معناهما وهى لغة بني تميم يقولون: ليت زيدًا قائما كما يقولون: ظننت زيدًا قائمًا. وعليه الكوفيون والأول أقيس وعليه الاعتماد وهو رأى البصريين" [٣].

علاقة القياس بالاستعمال:

تحدث ابن يعيش عن علاقة القياس بالاستعمال فنجد أنها على أربعة أضرب:

الأول: مطرد في القياس والاستعمال وساق مثلاً على ذلك اسم الإشارة "ذا" قال: "قال الله تعالى: ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾ [٤] ألحق علامة المؤنث حيث كان الخطاب للنسوة وهن صواحبات يوسف وكيف ذلكن الرجل يا نساء إذا سألت نساء

(١) القائل نسبه ابن يعيش لرؤبة في شرح المفصل ١/ ١٠٤ ولم أجده في ديوانه وقيل للعجاج وهو في ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٦، والعجاج هو: عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر، راجز مجيد ولد في الجاهلية، وقال الشعر فيها، ثم أسلم وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك. الأعلام ٤/ ٨٦ والبيت في سيبويه والشنتمري ١/ ٢٨٤ والمغني ٢٨٥ والهمع١/ ٤٣٢ والأشموني ١/ ٢٧٠ والخزانة ١٠/ ٢٣٤. بحر الرجز المشطور.

(٢) في شرح المفصل " الصبي " ١/ ١٠٤.

(٣) شرح المفصل ١/ ١٠٤.

(٤) (من الآية ٣٢: يوسف: ﴿ قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾).

عن رجل وعلى هذا فقس ما يأتيك من هذا هذه اللغة الفاشية التي يقتضيها القياس وعليها معظم الاستعمال"[١].

الثاني: شاذ في القياس والاستعمال:

وفيه يقول ابن يعيش عن الزمخشري: " فأما ما حكاه عن أبي الحسن من أشسع فهو شاذ قياسًا واستعمالاً فأما الاستعمال فما أقله وأما القياس فإن الباب في فِعل بكسر الفاء أن يجمع على أفعال نحو عدل وأعدال فمجيئه على أفعل على خلاف القياس"[٢].

ومثله إدخال أداة التعريف على الفعل في قول الشاعر:

٧– فَيُسْتَخْرَجُ اليَرْبُوعُ مِن نَافِقَائِه   وَمِنْ جُحْرِه بِالشَّيْخَةِ اليُتَقَصَّعُ[٣].

قال ابن يعيش: " فشاذ في القياس والاستعمال"[٤].

الثالث: مطرد في القياس وشاذ في الاستعمال:

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١٣٥.

(٢) شرح المفصل ٦/ ٢٥.

(٣) شرح المفصل ١/ ٢٥. **قائل البيت هو**: ذو الخِرَق الطهوي قال أبو زيد في النوادر: وهو شاعر جاهلي وقال العيني: إن ذا الخرق الطهوي صاحب الشعر اسمه دينار بن هلال انظر الخزانة ١/ ٤٢، ٤٣. والبيت من بحر الطويل.

اللغة:

واليربوع دابة وقيل نوع من الفأر اللسان مادة (ر ب ع) ٣/ ١٥٦٨، وله جحران: أحدهما القاصعاء وهو الذي يدخل فيه والآخر: النافقاء وهو الجحر الذي يكتمه ويظهر غيره، وهو موضع يرققه، ومنه المنافق شُبِّه باليربوع لأنه يخرج من الإيمان من غير الوجه الذي دخل فيه الخزانة ١/ ٤٠، ٥/ ٤٨٢ واللسان ٦/ ٤٥٠٨ مادة (ن ف ق) (ومن جحره بالشيخة): هى رملة بيضاء في بلاد بني أسد وحنظلة، الخزانة ١/ ٤٠. اليتقصع: يقال تقصع اليربوع دخل في قاصعائه فتكون صفة للجحر وصلة محذوفة وروي المتقصِّع بالبناء للفاعل فيكون صفة اليربوع ولا حذف ورواه أبو زيد " المتقصَّع " بصيغة اسم المفعول والرواية الجيدة عنده المتقصَّع الخزانة ١/ ٤٠، ٤١، والقَاصِعَاء والقُصَعَه فم مُجْر اليربوع أول ما يبتديء في حَفْرْ اللسان ٥/ ٣٦٥٤ والبيت في النوادر لأبي زيد / ٢٧٥ والأنصاف ٩٧/ ١٩٧/ ٣٠٠ وابن يعيش ١/ ٢٥ وشرح الكافية للرضي ٣/ ٩٦ وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٩ والخزانة ١/ ٣٥ وشرح شواهد الشافية ٤/ ٣٤٦ .

والشاهد فيه إدخال الألف واللام على الفعل ضرورة.

(٤) شرح المفصل ١/ ٢٥.

قال ابن يعيش: " قال الشاعر: **ثَلاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ** [١] .

وقال الآخر:

ثَلاَثُ مِئِينَ قَدْ مَرَرْنَ كَوَامِلا وَهَا أَنَا هَذَا أَشْتَهِي مَرَّ أَرْبَعِ[٢]

وهذا وإن كان القياس إلا أنه شاذ في الاستعمال"[٣]. فهو يرى هذا الجمع مئين مع العدد هو القياس ولكنه شاذ في الاستعمال لأن المسموع إضافة العدد[٤] إلى المفرد.

الرابع: مطرد في الاستعمال وشاذ في القياس، وذكر البيت:

٨- كَأَنّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ[٥]

فشاذ على حذف التاء في التثنية وذلك على قول من لايفرق وفيه شذوذان أحدهما: حذف التاء من خُصْيَيْهِ في التثنية، هذا الشذوذ من جهة القياس دون الاستعمال. والآخر: قوله: ثنتا حنظل والقياس أن يقول حنظلتان[٦].

---

(١) شرح المفصل ٦/ ٢٣. قائل البيت الفرزدق هو أبو فراس، واسمه همام بن غالب بن صعصعة من النبلاء من أهل البصرة عظيم الأثر في اللغة كان يقال: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب وكان جده من الأشراف. الأعلام ٨/ ٩٣ والخزانة ١/ ٢١٧ وتمام البيت:

ثَلاَثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ

بحر الطويل، والشاهد في البيت " ثلاث مئين " حيث رجع الشاعر إلى الأصل المذكور في البيت والمبرد يرى إضافة هذا العدد إلى المائة قياسا مطردا. وانظر البيت في ابن يعيش ٦/ ٢١، ٢٣ والمقتضب للمبرد ٢/ ١٦٧، وانظر شرح عمدة الحافظ ١/ ٥١٨ والرضى ٣/ ٣٧١ وابن الناظم ٢٨٤ وشرح التصريح ٢/ ٢٧٢ وشذور الذهب ٤٦٢. ويروى البيت في شرح ديوان الفرزدق فدى لسيوف من تميم ص ٥٦٢ إيليا الحاوي دار الكتاب اللبناني ط ١٩٨٧ .

(٢) شرح المفصل ٦/ ٢٣ والمقتضب ٢/ ١٦٨.

(٣) شرح المفصل ٦/ ٢٣.

(٤) العدد (مائة).

(٥) البيت من الرجز وهو لخطام الجاشعي أو لجندل بن المثني أو لسلمى الهزلية وبلا نسبة في الكتاب وشرح المفصل شرح الكافية للرضي ٣/ ٣٧٨ .

اللغة:

التدلدل أي: تهدل وتحرك، ظرف: ما يوضع في أدوات الزينة، حنظل نبت يتداوى به انظر الرضي ٣/ ٣٧٨ الهامش. انظر اللسان مادة (د ل ل). د ل د ل

الشاهد فيه "ثنتا حنظل" حيث إن تمييز العدد "ثنتان" ضرورة والأصل حنظلتان. والبيت في شرح ابن يعيش ٤/ ١٤٣، ١٤٤، ٦/ ١٦، ١٨ والكتاب والشافية الكافية لابن مالك ١٠٢٥/ ١٢٦٨ والمساعد ٢/ ٧١، ٣/ ٤٩٠ والرضي ٣/ ٣٧٨، ٤٢٦، ٤٢٧ شذور الذهب/ ٤٦٢. انظر اللسان ٢/ ١٤١٤ .

(٦) شرح المفصل ٤/ ١٤٤.

الإجماع:

المراد به إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة [١] ويكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص وإلا فلا [٢].

وللإجماع عند ابن يعيش شأن في ترجيح رأي على رأي آخر والأخذ به، قال ابن يعيش: "واعلم أنك إذا قلت في الشرط إن تكرمني أكرمك مثلا فالفعل الأول مجزوم بإن بلا خلاف فيما أعلم" [٣].

ووقف عند قوله تعالى: ﴿ فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقًا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخۡشَىٰ ﴿٧٧﴾ ﴾ [٤].

فقال: " ويقوى رفع لا تخاف إجماع القراء على رفع ولا تخشى وهو معطوف على الأول" [٥].

وفي التي يقول ابن يعيش: " وفي الجمع " اللتيات " على المذهبين جميعا " [٦].

وقد يعرض ابن يعيش للإجماع في المذهب الواحد من ذلك في حديثه عن "كلتا" فقال: "وكلتا اسم مفرد يفيد معنى التثنية بإجماع من البصريين" [٧].

---

(١) الاقتراح ٨٣.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) شرح المفصل ٧/ ٤١

(٤) (٧٧: طه: ﴿ وَلَقَدۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنۡ أَسۡرِ بِعِبَادِي فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقًا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخۡشَىٰ ﴾).

(٥) شرح المفصل ٧/ ٥٢ قراءة الجمهور " لا تخاف " بالرفع ، وقرأ حمزة " لا تخف " بالجزم على جواب الأمر والتقدير إن تضرب لهم طريقا في البحر لا تخف. تفسير القرطبي ١١/ ٢٢٨. وإملاء ما من به الرحمن / ٤٢١ والنشر ٢/ ٣٢١ .

(٦) شرح المفصل ٥/ ١٤١.

(٧) شرح المفصل ٦/ ٦.

استصحاب الحال:

وهو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل على الأصل [(١)]. عرض ابن يعيش لاستصحاب الحال في غير موضع ومن ذلك:

قوله في باب الأمر:

"اعلم أن فعل الأمر على ضربين: مبني ومعرب، فإذا كان للحاضر مجردا من الزيادة في أوله كان مبنيا عندنا خلافا للكوفيين، وإنما قلنا ذلك لأن أصل الأفعال كاها أن تكون مبنية موقوفة الآخر، وإنما أعرب الفعل المضارع منها بما في أوله من الزوائد الأربع وكينونته على صيغة ضارع بها الأسماء، فإذا أمرنا به ونزعنا حرف المضارعة من أوله فقلنا: اضرب، اذهب فتتغير الصورة والبِنْيَة التي ضارع بها الاسم فعاد إلى أصله من البناء استصحابا للحال" [(٢)].

الاستحسان:

في اللغة: عد الشيء حسنـا، وقيل: ترك قياس الأصول لدليل.

وقيل: تخصيص العلة [(٣)].

عرض ابن يعيش في مبحث الأعلام للاستحسان:

قال في تعريف الكناية: "اعلم أن الكناية التعبير بلفظ غير الموضوع له لضرب من الاستحسان والإيجاز" [(٤)].

---

(١) الاقتراح ١٤٧. وابن يعيش / ٣٣٠ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ٦١.

(٣) الاقتراح ١٥٣. انظر اللسان مادة (ح س ن). وابن يعيش / ٣٣١ .

(٤) شرح المفصل ١/ ٤٨، ٤/ ١٢٥.

وقال في موضع آخر: "قد تزداد "ما" مع "إن" الشرطية مؤكدة نحو قولـك: إمـا تأتني آتك والأصل إن تأتني آتك زيدت "ما"على"إن" لتأكيـد معنـى الجـزاء، ويـدخل معها نون التوكيد وإن لم يكن الشرط من مواضعها وقد جاءت أخبـار مثبتـة قـد لزمتهـا النون لدخول هذا الحرف أعني"ما" المؤكدة في أوائلهن وذلك قـولهم: بعـين مـا أرينـك ... وقد يجوز ألا تأتي بهذه النون ... وذلك أن هذه النون لم تـدخل فارقـة بـين معنـيين وإنما دخلت لضرب من الاستحسان وهو الحمل على "ليفعلن" لشبه بينهما" [(١)].

الاستدلال بِالأَوْلَى:

لجأ ابن يعيش في مواضع من شرحه إلى الاستدلال بالأولى، وكان ذلـك في حديثـه عن هاء السكت حيث قـال: "ولا تـدخل هـذه الهـاء علـى معـرب ولا علـى مـا تشـبه حركته حركة الإعراب فلذلك لا تدخل على المنادى المضموم، ولا على المبنى مـع " لا " نحو: " لا رجل " ولا على الفعل الماضي لشبه هذه الحركات بحركات الإعراب، وإذا لم تدخل على المشابه للمعرب فأن لا تدخل على المعرب كان ذلك بطريق الأولى"[(٢)].

وفى باب التصغير عرض للألف المقصورة وحذفها فقال: "وإنما حذفوا الألف إذا وقعت خامسة فصاعدا في هذا الباب لأن بناء التصغير قد انتهـى دونهـا والألـف زائـدة فلم تكن لتكون بأقوى من الحرف الأصلي نحو لام سفرجل ومـا أشـبهها مـن الأصـول وإذا وجب حذف الأصل الأقوى فيما ذكرنا كان حذف الزائد أولى لضعفه " [(٣)].

وقال في موضع آخر: "وعوامل الأسماء على ضربين: أفعال وحروف، فمـا كـان من الأفعال فقد يجوز حذفه وتبقية عملـه نحـو: لـولا زيـد وهـلا عمـرو، ويجـوز: زيـدا ضربته وأشباه ذلك وما كان من الحروف نحو: أن وأخواتها وحروف الجر فإنـه لا يجـوز

---

(١) شرح المفصل ٩/ ٥، ٦.

(٢) المصدر السابق ٩/ ٤٥. ابن يعيش / ٣٣٣ .

(٣) شرح المفصل ٥/ ١٢٩.

حذف شيء من ذلك وتبقية عمله، فكان ذلك في الفرع الذي هو أضعف أولى بالامتناع "[١].

العرف عند النحويين:

هو ما تعارف عليه النحويون في أمر من الأمور أو مسألة من المسائل في عصر من العصور.

وقد أخذ بذلك ابن يعيش في باب التعدية بحروف الجر فقال: " وأما حروف الجر فنحو قولك: مررت بزيد، ونزلت على عمرو، فهذه الحروف إنما دخلت على الاسم للتعدية وإيصال معنى الفعل إلى الاسم لأن الفعل قبلها لا يصل إلى الاسم بنفسه لأنها أفعال ضعفت عرفا واستعمالا "[٢].

فابن يعيش في كلامه السابق يبين أن حرف الجر يكون عونا للأفعال القاصرة العاجزة عن أن تصل إلى الأسماء بنفسها، وهذه الأفعال متعارف عليها بين النحويين فأصبحت كالعرف السائد.

الاستقراء:

الاستقراء في اللغة: طلب إليه أن يقرأ.

والاستقراء معروف عند النحويين ويحتجون به وقد عرف ابن عصفور النحو فقال: " النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها "[٣].

---

(١) شرح المفصل ٧/ ٦١، ٦٢.

(٢) شرح المفصل ٧/ ٥٦.

(٣) الاقتراح ٣٧، الأصول ١/ ١٥. اللسان مادة (ق ر أ).

وقال ابن السراج في الأصول: " النحو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب "[(١)].

أخذ ابن يعيش بالاستقراء في شرحه للمفصل وذلك في حروف الاعتلال حيث قال: "هذه الحروف تكون أصلا وبدلا وزائدة فأما الألف من بينها فلا تكون أصلا في الأسماء المتمكنة ولا في الأفعال إنما هي زيادة أو بدل مما هو أصل، وذلك لأننا استقرينا جميع الأسماء والأفعال وأكثرها فلم نجد الألف فيها إلا كذلك فقضينا لها بهذا الحكم "[(٢)].

الحمل على الظاهر:

وقد أخذ بذلك ابن يعيش في بعض مسائل الكتاب منها قوله:

" فلو كانت الألف في "ما" مثلا أصلها الواو لقالوا: مو، ولم تقلب كما قالوا: لو، وأو، ولو كانت من الياء لقالوا مي، فلما لم تكن زائدة ولا منقلبة حكمنا عليها بأنها أصل، وهو الظاهر ولا يعدل عن الظاهر إلى غيره إلا بدليل "[(٣)].

ثم عرض للفظ "منذ" فذكر آراء النحويين فيه ثم قال رأيه في أنه مفرد لم يركب اعتمادا على الظاهر: وقال: "والصواب ما ذكرناه من أنها مفردة غير مركبة عملا بالظاهر "[(٤)].

ومما تعرض له أيضا منع الاسم من الصرف والجر دفعة واحدة، ورأى أنه قول بظاهر الحال فمما قال: "واختلفوا في منع الصرف ما هو، فقال قوم: هو عبارة عن منع

(١) الأصول ١/ ١٥ ، الاقتراح ٣٧.
(٢) شرح المفصل ١٠/ ٥٤.
(٣) المصدر السابق ٩/ ٦٦.
(٤) المصدر السابق ٨/ ٤٥.

الاسم من الجر والتنوين دفعة واحدة وليس أحدهما تابعا للآخر إذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول بظاهر الحال"[(١)].

ورأى مثل ذلك في "لن" وعرض آراء النحاة فقال: "وكان الفراء يذهب إلى أنها لا والنون فيها بدل من الألف وهو خلاف الظاهر، ونوع من علم الغيب، وسيبويه يرى أنها مفردة غير مركبة من شيء عملا بالظاهر إذ كان لها نظير في الحروف نحو أن ولم وأم ونحن إذا شاهدنا ظاهرا يكون مثله أصلا أمضينا الحكم على ما شاهدنا من حاله وإن أمكن أن يكون الأمر في باطنه على خلافه"[(٢)].

المحذوف له حكم الملفوظ:

عرض لذلك ابن جني بقوله: "باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع به" [(٣)].

وقال أيضا: "وعلى هذا تتوجه عندنا قراءة حمزة وهي ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ ﴾ "[(٤)].

قال السيوطي في الأشباه والنظائر: "مَا حُذِفَ لِلتَّخْفِيفِ كَانَ فِي حُكْمِ المَنْطُوقِ بِهِ" ثم قال: "ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في شرح المفصل"[(٥)].

فابن يعيش يرى أن اللفظ إذا حذف وكان عليه دليل فهو في حكم الملفوظ.

---

(١) شرح المفصل ١/ ٨٥.
(٢) شرح المفصل ٨/ ١١٢.
(٣) الخصائص لابن جني ١/ ٢٨٤.
(٤) الخصائص ١/ ٢٨٥ ، (من الآية ١: النساء) سبق تخريج هذه القراءة ص ٤٧ .
(٥) الأشباه والنظائر ١/ ٢٧٤.

فعرض لذلك في تصغير لفظ "أحوى" أصبحت "أحيّ" بحذف الياء الأخيرة وهذا مذهب سيبويه وعلق عليه ابن يعيش بقوله: (ولم يعتد بالنقص لأن ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به"[١].

وشرح المفصل لابن يعيش به كثير من الأصول التي لم نذكرها مثل: خلع الأدلة [٢]، وأحسن الأقبحين[٣] والحكم يقف بين الحكمين[٤]، وكذلك الشيء إذا أشبه الشيء أعطى حكما من أحكامه على حسب قوة الشبه[٥]، ومن الأصول عنده أيضا في كتابه شرح المفصل عرض للعلة وذكر أن أنواعها: أمن اللبس[٦]، والمجاورة[٧]، والتنبيه على الأصل[٨]، والاستغناء[٩]، وكذلك نقض الغرض[١٠] والتوسع في اللغة[١١] والخفة[١٢] والاستعمال وخفة اللفظ[١٣]، وكثرة الاستعمال[١٤] ومن الأصول أيضا الحمل على النظير[١٥] والحمل على النقيض[١٦] وعدم النظير[١٧] والأصول المرفوضة[١٨]. وغير ذلك.

---

(١) شرح المفصل ٥/ ١٢٦، ذكره سيبويه ٢/ ١٣٣. بولاق.

(٢) المصدر السابق ٤/ ١٨.

(٣) المصدر السابق ٢/ ٥٠، ٢/ ٧٩.

(٤) المصدر السابق ٣/ ٣٢، ٧/ ٤، ٥.

(٥) المصدر السابق ١/ ٥٨.

(٦) المصدر السابق ٢/ ١١، ١٢، ٧٣، ٥/ ١٣٧.

(٧) المصدر السابق ٥/ ١١٧، ٨٣، ١/ ٧٩.

(٨) المصدر السابق ١٠/ ١١٢، ٥/ ٣٤، ٣٥.

(٩) المصدر السابق ٥/ ١١، ٤١.

(١٠) المصدر السابق ٥/ ١٣١، ١٣٢.

(١١) المصدر السابق ٤/ ١٥١، ٧/ ١٤٨، ٨/ ٢٠.

(١٢) المصدر السابق ٤/ ١٣٩، ٥/ ١٥.

(١٣) المصدر السابق ٤/ ١٠٩، ٨/ ١٢٤.

(١٤) المصدر السابق ٦/ ٤٧، ٥٧، ٥/ ١٥.

(١٥) المصدر السابق ٥/ ١١٧.

(١٦) المصدر السابق ٥/ ٤٩، ١/ ١٠٥.

(١٧) المصدر السابق ١٠/ ٩، ٢٦.

(١٨) المصدر السابق ١/ ٩٠، ٩/ ١٦.

المبحث الثالث

الشَّاهِدُ النَّحْوِيُّ عِنْدَ ابنِ يَعِيشَ فِي شَرْحِ المُفَصَّلِ

أولاً: القرآن الكريم:

القرآن الكريم هو المصدر الأول في الاحتجاج عند كل نحوي، وغاية كل نحوي أن يجد آية تؤيد رأيه، لتدعم ما يذهب إليه في مسألة من المسائل ومن القراءات ما هو متواتر أو آحاد أو شاذ، وقد احتج العلماء بهذه القراءات على أنواعها:

قال السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده، ومخالفته للقياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو استحوذ ولأبي... "[١].

وابن يعيش درج على سنة سابقيه في الاحتجاج بالآيات القرآنية، وللاحتجاج عنده صور:

(١) الاحتجاج بالآيات القرآنية للغة: فقال في تبيينه سبب تسمية الأسماء المقصورة بهذا الاسم: " إنما سمى هذا الضرب مقصورًا لأحد أمرين: وهو إما أن يكون من القصر وهو الحبس من قوله عز وجل: ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ﴾[٢]. أو يكون من قَصَرْتُهُ أي نَقَصْتُهُ من قصر الصلاة من قوله تعالى: ﴿ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ ﴾[٣]. أي تنقصوا عدد ركعاتها[٤].

---

(١) الاقتراح للسيوطي ٥١.

(٢) (٧٢: الرحمن).

(٣) (من الآية ١٠١: النساء).

(٤) شرح المفصل ٦/ ٣٧، ٣٨ .

وقد يتناول لفظًا لغويًا من جهة ضبطه وحركاته لإثبات لغتين مختلفتين فيه قال: قال الله تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾[١]. وقرئ بالكسر[٢].

وقال في موضع آخر: "وقرئ بفتح السين وكسرها وهما لغتان، والفتح أشهر"[٣].

ويستشهد بالآية لإثبات لهجة قبيلة من القبائل قال: ومن العرب من يبدل كاف المؤنث شينا في الوقت.. وقد قرئ قوله تعالى: ﴿ قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴾[٤]. قد جعل ربش تحتش سريا [٥].

وقد يستشهد بالآية القرآنية ليرجح بها لغة فصيحة على أخرى أقل منها شأنًا، وأضعف مقامًا، وقد كان ذلك منه حين عرض لحكم "ما" المشبهة بليس ويرى أن قياسها ألا تعمل شيئًا، ويرى الحجازيون أنها تشبه ليس، فيرفعُون بها الاسم، وينصبون الخبر، قال: (واللغة الأولى، أقيس، والثانية أفصح، وبها ورد الكتاب العزيز، قال الله تعالى: ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾[٦]، ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ ﴾[٧].

---

(١) (من الآية ٢٢: محمد). النشر ٢/ ٢٣٠ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ١١٦. والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٣٠ .

(٣) شرح المفصل ٣/ ١١٩. والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٣٠ مراجعة علي محمد الضباع.

(٤) (من الآية ٢٤: مريم: وتمامها ﴿ فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ أَلَّا تَحْزَنِى قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴾) حاشية الصبان على الأشموني ٤/ ٢٨٢ .

(٥) شرح المفصل ٩/ ٤٨، ٤٩.

(٦) (من الآية ٣١: يوسف).

(٧) (من الآية ٢: المجادلة) ، وشرح المفصل ١/ ١٠٨.

وهو يحتج بالآية القرآنية في المسائل النحوية كلما اقتضى الأمر، فقد ذكر القاعدة المتعلقة بخبر كان من حيث تقديمه على اسم كان واستشهد بذلك لقوله تعالى:

﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [1].

ثم ذكر أن خبر كان قد يتقدم على الفعل الناسخ نفسه، واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿ وَبَـٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [2].

وفي بعض الأحيان لا يكتفي بآية واحدة في الاحتجاج فيأتي بأكثر من آية تقويةً لمذهب يذهب إليه، ودفعًا لاعتراض متوقع، مثال ذلك في حديثه عن اسم الفاعل وتنوينه قال: (وقد يحذف التنوين من اسم الفاعل تخفيفًا، وإذا زال التنوين عاقبته الإضافة، قال الله تعالى: ﴿ هَدْيًۢا بَـٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ [3] ﴿ هَـٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾ [4].

---

(١) (٤٧: الروم : وتمامها ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ ۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾).

(٢) (١٣٩: الأعراف: وتمامها ﴿ إِنَّ هَـٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَـٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ ، وباطلا بالنصب والمحتسب ١/ ٣٢٠ قراءة أبي وابن مسعود وإملاء ما من به الرحمن / ٣٣١ وشرح المفصل ٧/ ٩٧).

(٣) (من الآية ٩٥: المائدة).

(٤) (من الآية ٢٤: الأحقاف: وتمامها ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا۟ هَـٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ۚ بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦ ۖ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾).

ومنه قوله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَـٰنِ عَبْدًا ﴾ (١) وقال الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾ (٢). ويستشهد بآيات القرآن للحذف كما يستشهد بها للإثبات كالذي وقع أثناء حديثه عن نون الوقاية، والاستشهاد لذلك بصحة حذفها. قال: " ومما يؤيد عندك زيادتها وأنها ليست من الاسم أنك قد تحذفها في نون إني وأنني، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴾ (٣). فأتى بنون الوقاية على الأصل، وقال: ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ ﴾ (٤) فحذف نون الوقاية، والذي يدل على أن المحذوف نون الوقاية أنها قد حذفت في أختيها، قالوا: لعلي وليتني قال الله تعالى: ﴿ لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ ﴾ (٥).

---

(١) (٩٣: مريم) .

(٢) (من الآية ١٨٥: آل عمران) ، وشرح المفصل ٦/ ٦٨.

(٣) (من الآية ٤٦: طه: وتمامها ﴿ قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴾).

(٤) (١٤: طه: وتمامها ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِيٓ ﴾).

(٥) (من الآية ٣٨: القصص) ، وشرح المفصل ٣/ ٨٩-٩٠.

وهو يحتج بالآيات القرآنية للأبواب الصرفية: فقال في جمع " ثبه ": والأكثر في جمعها ثبات على قياس جمع الأسماء المؤنثة، قال الله تعالى: ﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا ﴾[١].

وفي موضع آخر قال: "إذا اعتلت العين من الاسم المؤنث فما كان منه بوزن فعلة كـ "جَوْزَة وعَيْبَة" فإنك تسكن حرف العلة منه فتقول: "جَوْزات وعيبات" قال الله تعالى: ﴿ ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٍ لَّكُمۡ ﴾[٢] وقال الله تعالى: ﴿ فِي رَوۡضَاتِ ٱلۡجَنَّاتِ ﴾ "[٣].

---

(١) (من الآية ٧١: النساء: وتمامها ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذۡرَكُمۡ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا ﴾) ، وشرح المفصل ٥/ ٤.

(٢) (من الآية ٥٨: النور).

(٣) (من الآية ٢٢: الشورى) ، وشرح المفصل ٥/ ٣٠.

وقد يسوق الآية ويفسرها، ويبين الحكم فيها بما يتفق مع مفهوم الشرع ففي قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾[١] قال: "ويجوز أن يكون أهون هنا بمعنى هين لأنه سبحانه ليس عنده شيء أهون من شيء" [٢].

وهذه الآية على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر والكتاب مليء بالاستشهادات القرآنية.

---

(١) (٢٧: الروم: وتمامها ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾).

(٢) شرح المفصل ٦/ ٩٩.

ثانيًا: الحديث الشريف:

حديث رسول الله ﷺ يأتي في المقام الثاني بعد القرآن الكريم من حيث الاحتجاج به في اللغة العربية والنحو، وكما ذكرت في سيرة ابن يعيش أنه اهتم بالحديث الشريف كما اهتم بالنحو، وأن شيوخه في الحديث كانوا أعظم قدرًا وأغزر علمًا من شيوخه في النحو، ولذا نجد أن ابن يعيش احتج بالحديث والأثر في اللغة والنحو والصرف، وهذه الأحاديث ساقها بنفسه، وبعضها ساقه صاحب المفصل فأقره على ما رأى، وشرح الحديث وبين الغاية التي جيء بالحديث من أجلها، وقد يجد الحديث عند الزمخشري فيتناوله بالتفصيل والبيان شرحًا لغويًا ثم يبين موطن الشاهد فيه.

على أن هذه الأحاديث بلغت ثمانيةً وثلاثين حديثًا وتسعة آثار، وقد جاء من هذه الأحاديث سبعة أحاديث ضعيفة، وما تبقى حسن أو صحيح من ذلك على سبيل المثال لا الحصر.

ذكر صاحب المفصل في بحث " أفعل التفضيل": " **ألا أُخبِرُكم بِأَحبِّكم إليَّ وأقربِكم مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمَ القيامة أحاسنُكُم أَخْلاقًا الموطؤون أَكْنَافًا الذين يَأْلَفُون ويُؤْلَفُونَ، ألا أُخْبِرُكُم بِأَبْغَضِكُم إليَّ وَأَبْعَدِكُم مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمَ القيامةِ أَساوِئُكُم أَخْلاقًا الثَّرْثَارُونَ المُتَفَيْهِقُونَ** " (١).

وجاء ابن يعيش بدوره فخطا بالحديث الخطوات التالية:

(١) ذكر راوي الحديث وهو أبو هريرة رضى الله عنه.

(٢) بَيَّنَ الغاية الشرعية من ذكر الرسول ﷺ وهو حسن الخلق ولين الجانب، والترغيب بهما لما لهما من أثر على العلاقات في المجتمع.

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٧ . النهاية في غريب الحديث لابن الأثير الجزري ت ٦٠٦ هـ المكتبة العلمية بيروت ط أولى ١٣٩٩ هـ ٥/ ٢٠١ .

(٣) تناول ألفاظه بالبيان فشرحها وهي: الموطؤون، الأكناف، الثرثارون، المتفيهقون.

(٤) أتم نص الحديث فقال: "وقد جاء في تفسير الحديث قيل: ماالمتفيهقون؟ قال: "**المتكثرون**").

(٥) احتج لبعض كلماته بحديث آخر وهو: (**المؤمنون هَيِّنُون لَيِّنُون**)[١].

(٦) بين موضع الشاهد فيه وهو أنه وَحَّد أحبكم وأقربكم، لأنه أراد المعنى الأول وهو "أفعل" لأن المراد بهما التفضيل، ولأنه يكون في جميع الأحوال بلفظ واحد لا يثنى ولا يجمع وجمع أحاسنكم وهو جمع أحسن لأنه لم يرد به التفضيل وكذلك أساوئكم وهو جمع أسوأ لأنه بمعنى السوء [٢].

فمعالجة الحديث وتناوله من ابن يعيش على هذه الشاكلة يدل على اطلاعه على علم الحديث اطلاعًا يجعله قادرًا على التوفيق بين النحو والحديث.

وابن يعيش لا يتقيد بما ورد من أحاديث في المفصل فيوضحها وإنما يستشهد بالحديث كلما دعت الحاجة إلى ذلك، من ذلك عندما ذكر الزمخشري أن الصفة قد تحذف عند قوة دلالة الحال عليها [٣].

فقال ابن يعيش: "إذا كنت في مدح إنسان، والثناء عليه فتقول: كان والله رجلاً، وتزيد في قوة اللفظ بالله، وتمطيط اللام، وإطالة الصوت بها فيفهم من ذلك أنك أردت

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٧ والجامع لشعب الإيمان للبيهقي توفي ٤٥٨ دار الرشد ناشرون ط أولى ١٤٢٣ تحقيق مختار أحمد الندوي ونص الحديث عن مكحول قال: قال رسول الله ﷺ : (**الْمُؤْمِنُونَ هَيِّنُونَ لَيِّنُونَ كَالْجَمَلِ الأَنَف إِنْ قِيدَ انْقَادَ وَإِنْ أُنِيخَ اسْتَنَاخَ عَلَى صَخْره**) ١٠/ ٤٤٧ وفي مسند الشهاب " **الْمُؤْمِنُونَ هَيِّنُونَ لَيِّنُونَ** " مختصر حديث ١٤٠ جـ١/ ١١٥ .

(٢) شرح المفصل ٣/ ٧.

(٣) شرح المفصل ٣/ ٦٢.

كريمًا شجاعًا أو كاملاً وكذلك في طرف الذم إذا قلت: سألت فلانًا فرأيته رجلاً، وتزوي وجهك وتقطبه فتغني عن بخيلاً أو لئيمًا، ومنه الحديث: (لا صَلاَةَ لِجَارِ المَسْجِدِ إِلا فِي المسجِدِ)[١] والمراد لا صلاة كاملة أو تامة ونحو ذلك "[٢].

فقد استشهد بالحديث لمسألة نحوية وهى حذف الصفة مع أنه قال:

" أن الصفة لا تحذف إلا إذا قام دليل على ذلك من تفخيم أو تعظيم، أو ما يقوم مقام الصفة، وليس في النص دليل نحوي يستند عليه، وإنما استند على دليل شرعي في تحقيق ما أراد من الحديث وهو فضل الصلاة في المساجد عامة، وفضلها بالنسبة للمجاور له خاصَّة، ومع أنه لا يوجد بالحديث تفخيم أو تعظيم ولا قسم تطيل به الصوت، كما أنه في نص الحديث لا النافية لجنس الصلة خارج المسجد، فظاهر الحديث وتركيبه اللغوي يبطل كل صلاة لجار المسجد إن وقعت خارجه، مع العلم بأن الحديث ضعيف.

واحتج بالحديث للصرف فقال: "حذفار" واحد "الحذافير" من قوله" صلى الله عليه وسلم ": " فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا بِحَذَافِيرِهَا " [٣].

مما سبق نرى أن ابن يعيش قد احتج بالحديث كما احتج به غيره، وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

---

(١) سنن البيهقي الكبرى ٣/ ٥٧، ١٧٤ ومصنف ابن أبي شيبه ١/ ٣٠٣. ونصه "حدَّثَنا أَبُو حَيَّان عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَليٍّ " لا صَلاَةَ لِجَارِ المَسْجِدِ إِلا فِي المسجِدِ".

(٢) شرح المفصل ٣/ ٦٣.

(٣) شرح المفصل ٥/ ٦٥ والترغيب والترهيب ١/ ٣٣٥ لعبد العظيم المنذري توفي ٦٥٦ دار الكتب بيروت ط أولى ١٤١٧ تحقيق إبراهيم شمس الدين ونص الحديث عن سلمة بن عبيد الله بن محمد بن محصن الخطمي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (مَنْ أَصْبَحَ آمِنًا فِي سِرْبِهِ مُعَافًى فِي بَدَنِهِ عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا بِحَذَافِيرِهَا) رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب. وفي شرح المفصل "فكأنما خيرت له الدنيا بحذافيرها" وفي صحيح سنن الترمذي للألباني ليس به كلمة "بحذافيرها" ٢/ ٢٧٤ .

ثالثًا: الشعر:

احتَجَّ ابنُ يَعِيشَ لأَبْوَابِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ بالشَّوَاهِدِ الشِّعْرِيَّةِ، وَهِيَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى أَوْ تُعَدُّ، مِنْهَا عَلَى سَبِيلِ المِثَالِ لا الحَصْرِ:

(١) اسْتِشْهَادُهُ للظَّرْفِ المُتَصَرِّفِ بِقَوْلِ لَبِيدٍ:

٩- فَغَدَتْ كِلا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُهَا وأَمَامُهَا (١)

ثم قال: "فرفع خَلْفُها وَأَمَامُهَا لأنه بدل من مولى المخافة"(٢).

(٢) استشهد بالشعر لثبوت النون مع الأفعال الخمسة بعد "لم" في حالة الجزم فقال:

١٠- لولا فَوَارِسُ من نُعْمٍ وَأُسْرَتُهم يوم الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بالجار (٣)

---

(١) القائل لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري: أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، الأعلام ٥/ ٢٤٠ أدرك الإسلام ويعد من الصحابة وترك الشعر وعاش عمرا طويلا والبيت من بحر الكامل، انظر ديوان الشاعر ص ١٧٣ دار صادر بيروت.

اللغة:

غدت من الغدو، وخَبَّر أنَّها خائفة من كلا جانبيها. من خلفِها وأمامِها. و"الفرج": الواسع من الأرض والفرج أيضا الثَّغْر والثَّغْر موضع المخافة والفروج: الثغور يريد: هي تحسب أن خلفها مخافة وأمامها كذلك انظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر الأنباري ٥٦٥ والبيت في ديوانه ٣١١ والكتاب ١/ ٢٠٢ والمقتضب للمبرد ٣/ ١٠٢، ٤/ ٣٤١ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٤، شذور الذهب ١٩٠.

والشاهد فيه (رفع خلفها وأمامها لأنه بدل من مولى).

(٢) شرح المفصل ٢/ ٤٤.

(٣) البيت أنشده أبو الحسن الأخفش ، ولم يعرف قائله وهو من بحر البسيط، الفوارس جمع فارس على غير قياس. ونعم حي من بكر / الأشموني ٤/ ٦.

اللغة:

الصليفاء مصغر الصلفاء وهى موضع اللسان مادة (ص ل ف) ٤/ ٢٤٨٤ وانظر البيت في شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٨ والخصائص لابن جني ١/ ٣٨٩ والمحتسب ٢/ ٤٢ وضرائر الشعر لابن عصفور ٣١٠ والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ١٥ والكافية الشافية ٣/ ١٥٧٤، ١٥٩٢ وعمدة الحافظ ١/ ٣٧٦ وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤/ ٨٢ والمغنى ١/ ٢١٧ والهمع ٢/ ٤٤٧ والأشموني ٤/ ٦ والخزانة ٩/ ٣. **والشاهد فيه** (لم يوفون) حيث أهملت لم عملها ورفع الفعل بعدها.

ثم قال: "شاذ فسبيله عندنا على تشبيه لم بلا ومثله قول الآخر:

١١- أَنْ تَهْبِطِينَ بَلا دَقَوْ مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاحِ (١)

فهذا على تشبيه أن بما المصدرية وهذا طريق الكوفيين" (٢).

(٣) استشهاده بالشعر للجانب اللغوي:

وقد وقع ذلك في أمكنة كثيرة من الكتاب فقد عرضت له كلمة "الثريا" فقال فيها: "أما الثريا فتصغير الثروي، فعْلى من الثروة، قيل لها ذلك لكثرة كواكبها وهى سبعة أو نحوها" (٣).

وقد يسوق ابن يعيش الشاهد النحوي، ويذكر مناسبته، وذلك في بعض الأحيان مثال ذلك قول أبي الأسود:

١٢- فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلاَ ذَاكِــرَ اللهَ إِلاّ قَلِيلاً (٤)

وقبله: **١٣- فَذَكَّرْتُهُ ثُــمَّ عَاتَبْتُهُ عِتَابًا رَقِيقًا وَقَوْلاً جَمِيلاً**

---

(١) القائل هو القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الصحابي، كان من علماء الكوفة بالعربية واللغة والفقه والحديث والشعر والأخبار، ولى قضاء الكوفة ومات سنة ١٧٥هـ والبيت من بحر الكامل، طلاح جمع طَلح واحدتها طَلْحَة: شجرة طويلة لها ظل يستظل بها الناس والإبل، اللسان ٤/ ٢٦٨٦ .وانظره في شرح المفصل لابن يعيش ٩٧، معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٦ والخصائص ١/ ٣٨٩ واللسان مادة (ط ل ح) ٤/ ٢٦٨٦ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ١٨٢. **والشاهد فيه** أن تهبطين حيث شبهت أن بـ (لا).

(٢) شرح المفصل ٧/ ٩.

(٣) شرح المفصل ١/ ٤١.

(٤) شرح المفصل ٢/ ٦، ٩/ ٣٤، فألفيته غير مستعتب القائل هو أبو الأسود الدؤلي هو: ظالم بن عمرو بن سفيان أول من أسس العربية، اختلفت الروايات في سبب وضعه النحو توفي سنة ٦٩ وهو ابن ٨٥ سنة إنباه الرواة ١/ ٤٨، الأعلام ٣/ ٢٣٦، بحر المتقارب.

اللغة:

ألفى الشيء: وجده اللسان مادة (ل ف ا) ٦/ ٤٠٥٦ . غير مستعتب: غير راجع عن إساءته اللسان مادة (ع ت ب) ٤/ ٢٧٩١ والبيت في الكتاب ١/ ١٦٩ والمقتضب ٢٠/ ٣١٢ وضرورة الشعر للسيرافي ١٢٠ والخصائص ١/ ٣١١ ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٣. والارتشاف ٥/ ٢٤٠٩، والمغنى ٥٥٥، ٦٤٤.

ثم قال: "ومعناه أن رجلاً كان يقال له نسيب بن حميد كان يغش أبا الأسود، ويوده فذكر لأبي الأسود أن عنده جبة أصبهانية ثم رآها أبو الأسود وطلب ابتياعها منه، فأغلى ثمنها عليه، وكان أبو الأسود من البخلاء فذكَّره بما بينهما من المودة فلم يفده عنده ذلك فقال البيتين" [١].

وقد يتتبع الشاهد في نسخ المفصل ليتأكد من صحة الرواية وتوافقها في جميع النسخ قبل البدء في الحديث عنه فقد ذكر البيت:

١٤- رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ   تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ[٢]

قال: البيت لجذيمة الأبرش، وربما وقع في بعض النسخ لعمرو بن هند [٣] وهو في شرحه للشاهد غالبًا ما كان يخطو الخطوات التالية:

(١) ذكر قائل البيت.

(٢) بيان موضع الشاهد.

(٣) شرح مفردات البيت.

(٤) المعنى العام الذي يدل عليه البيت التعرض للروايات التي وردت في البيت مثال ذلك قول الشاعر:

---

(١) شرح المفصل ٩/ ٣٦. * سقط سهوا "ويوده فذكر لأبي الأسود أن عنده جبة أصبهانية ثم رآها أبو الأسود وطلب ابتياعها".

(٢) شرح المفصل ٩/ ٤٠، ٤١، قائل البيت جذيمة الأبرش أو جذيمة الوضاح وهو جذيمة بن مالك بن فهم ثالث ملوك الدولة التنوطية في العراق جاهلي عاش عمرا طويلا وهو أول من غزا بالجيوش المنظمة وكان يقال له الوضاح والأبرش لبرص فيه الأعلام ٢/ ١١٤.

اللغة:

أوفيت: صعدت والعلم: الجبل وجمعه أعلام، وعلام الشمالات: جمع الشَّمَال من الرياح انظر إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٠٧ وهو في الكتاب ٢/ ١٥٣ والنوادر ٥٣٦ والمقتضب ٣/ ١٥ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٢٨١ وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٣٤ والأعلم ٢/ ١٥٣ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٠٦ وشرح المفصل ٩/ ٤١ وضرائر الشعر ٢٩ والتصريح ٢/ ٢٢، ٢٠٦ والأشموني ٢/ ٢٣١، الخزانة ٤/ ٥٦٧. والبيت من بحر المديد.

(٣) شرح المفصل ٩/ ٤١.

١٥- لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ [(١)]

قال ابن يعيش:

"البيت لابن نهيك النهشلي، والشاهد فيه رفع ضارعٌ بفعل محذوف كأنه قيل من يبكيه ؟ فقيل: ضَارِعٌ لخصومه، أي يبكيه ضارع لخصومه، والمختبط المحتاج وأصله ضرب الشجر للإبل ليسقط ورقها وتعلف. يصف أنه كان مقيمًا بحجة المظلوم، ناصرًا له، مواسيًا للفقير المحتاج والضارع الذليل الخاضع وتطيح تذهب وتهلك، يقال: أطاحته السنون إذا أذهبت به في طلب الرزق وأهلكته، والطوائح جمع مطيحة وهي القواذف، يقال: طوحته الطوائح أي ترامت به المهالك ورواه الأصمعي: "لِيُبك زيد ضارع لخصومه" على بنية الفاعل ولا شاهد فيه على هذه الرواية"[(٢)].

مما سبق وغيره نرى أن ابن يعيش استشهد بالشعر في جميع المسائل سواء كانت نحوية أو صرفية أو لغوية أو لجانب عروضي وغير ذلك.

---

(١) **القائل**: الحارث بن نهيك النهشلي وينسب لِمُزَرِّدٍ أخي الشماخ ويروي لنهشل بن حَرِّيّ منسوب إلى الحرة وإلى لبيد وهو في الشعر المنسوب له في الديوان.

اللغة:

الضارع: الذليل الخاشع، المختبط: الرجل عن غير معرفة وأصل الاختباط: ضرب الشجر بالعصا ليسقط ورقها فتعلفها الإبل ومعنى تطيح تذهب وتهلك، اللسان مادة (ض ر ع) ، مادة (خ ب ط) والبيت من بحر الطويل وانظره في الكتاب ١/ ١٤٥ والمقتضب ١/ ٢٨٢ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٠٩ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١١٠ والأعلم ١/ ١٤٥ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٠.

والشاهد فيه: رفع "ضارع" بفعل محذوف.

(٢) شرح المفصل ١/ ٨٠، ٨١.

رابعًا: الأمثال:

إن ابن يعيش لا يختلف موقفه عن سابقيه في استعمال الأمثال كالشواهد الأخرى التي كان يحتج بها فقد كان يسوق المثل ويذكر مناسبته وقصته.

قال: "وقالوا: "**كليهما وتمرا**" ويروي كلاهما وتمرا، وكثر ذلك في كلامهم حتى جرى مثلاً، وأصله أن إنسانًا خيّر بين شيئين فطلبهما المخير جميعًا وزيادة عليهما، فمن نصب فبإضمار فعل، كأنه قال: أعطني كليهما وتمرا، ومن رفع كليهما فبالابتداء، والخبر معروف كأنه قال: كلاهما لي ثابت، وزدني تمرا، والنصب أكثر "[1].

وقد ينصرف إلى رواياته ويهتم بها فيذكرها ويستقصي ذلك، ففي حديثه عن المثل "**إن لاده فلاده**" قال: "هي ساكنة الهاء وهو رواية ابن الأعرابي، والمشهور رواية المفصلِ: "إن لاده فلاده" ومعناه: افعل، فهو صوت سمي به الفعل في الأمر، ومنها قول رؤبة: وقُوَّل "إن لاده فلاده" ، وأصله أن الموتور كان يلتقي واتره فلا يعترض له، فيقال له ذلك، يضرب لكل من لا يقدم على الأمر وقد حان حينه "[2].

ونحن لو نظرنا لمعالجته للمثل تبين لنا ما يلي:

(١) ذكر الروايات، ثم رجح رواية المفصل على رواية الأعرابي لأن الثانية أعظم شهرة من الأولى.

(٢) ذكر معنى المثل وموضع استعماله.

وهو قد يسوق المثل، ثم يذكر قائله، وآراء اللغويين فيه وتفسيرهم له، ففي حديثه عن المثل "**عسى الغوير أبؤسا**" قال: "قال الأصمعي: إنه كان غار فيه ناس فانهار عليهم، أو أتاهم فيه عدو، فقتلوهم، فصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر.

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٢٧ ومجمع الأمثال ٢/ ١٥١، ٤٠٣ وفيه قالوا: كلاهما وتمرا ويروى كليهما وتمرا.

(٢) شرح المفصل ٤/ ٨٠ ومجمع الأمثال ١/ ٤٥ وفيه (**إلاده فلاده**).

قال ابن الكلبي: الغوير ماء لكلب.

وهذا المثل تكلمت به الزباء لما تنكب قصير اللخمي بالأجمال الطريق المهيع[١]، وأخذ على الغوير "[٢].

وكان يذكر المثل خلال قاعدة نحوية حيث قال: (وقالوا في المثل: "**شر أهر ذا ناب**" فالابتداء هَهُنَا محمول على معنى الفاعل وجرى مثلاً فاحتمل، والأمثال تحتمل ولا تغير)[٣].

وكان يذكر المثل خلال حديثه في باب من أبواب الصرف فيقول في معرض تعليقه على تصغير "أحمق " وذكر في بعض الأمثال "**عرف حميق جملة**" حميق تصغير أحمق [٤] ويضرب لمن يستضعف إنسانا فلا يزال يؤذيه ويظلمه، ويستعمل هذه الأمثال خلال حديثه عن الجانب اللغوي.

قال: "**يقال**: فريت الأديم إذا قطعته للإصلاح، وأفريته إذا قطعته للفساد، ومعنى خلقت: قدرت، يقال: ما كل من خلق يفرى، أي ما كل من قدر قطع، وهو مثل يضرب لمن يعزم ولا يفعل "[٥].

وقد يخطيء في تفسير المثل، مثال ذلك ما وقع في حديثه عن المثل "**أَوْدَتْ بِهِم عقَاب مَلاَع**" قال: "أي أهلكتهم بكؤودها، وهو من المليع والملاع، وهما المفازة لا

---

(١) المهيع: المهع تلون الوجه من عارض فادح . اللسان (م هـ ع) ٦/ ٤٢٨٧.

(٢) شرح المفصل ٧/ ١١٩، ١٢٠ ومجمع الأمثال ٢/ ١٧، جمهرة الأمثال للعسكري دار الفكر بيروت ١٤٠٨هـ ٢/ ٣٢، ٥٠ وفصل المقال في كتاب الأمثال للبكري ١/ ٤٢٤.

(٣) شرح المفصل ١/ ٨٦ ومجمع الأمثال للميداني١/ ٣٧٠.

(٤) شرح المفصل ٥/ ١٣٧ ومجمع الأمثال للميداني ٢/ ١٢.

(٥) شرح المفصل ٩/ ٧٩ وهذا المثل لم أجده بنصه في كتب الأمثال وربما أنه روى بالمعنى وقريب منه قول زهير: ولأنت تفري ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يفري ، اتفاق المباني وافتراق المعاني ١/ ٢٤١ دار عمار الأردن.

نبات فيها"[١]. فقد يتوهم أنها عقبة جمعت على عقاب، ومن ثم قال: " بكؤودها " مع أن المراد بالعقاب الطائر فلا عقبة ولا كؤود ولا مشقة، وإنما هنا طير ينقض على الفريسة بسرعة متناهية، وقد ذكر ذلك صاحب اللسان فقال: " إنه العُقَيِّبُ الذي يصيب الجرذان، وقال: "هو عقاب تأخذ العصافير الجرذان ولا تأخذ أكبر منها"[٢].

مما سبق يتضح احتجاج ابن يعيش للأمثال وحرصه على ألا يفوته شيء منها.

(١) شرح المفصل ٤/ ٦٣ ومجمع الأمثال ٢/ ٣٦٥، فصل المقال في كتاب الأمثال ١/ ٤٦٧ والمستقصي في أمثال العرب للزمخشري، دار الكتب العلمية بيروت ط٢ ١٩٨٧، ١/ ٤٢٨.

(٢) اللسان (م ل ع) وابن يعيش وشرح المفصل/ ٢٠٢.

خامسًا: أقوال العرب:

المقصود بكلام العرب أي الفصحاء الذين يوثق بعربيتهم وفصاحتهم ولقد كان ابن يعيش يحتج بكلام العرب، ويستشهد به وقد جاء في مواضع منها احتجاجه بأقوالهم لتأييد آراء نحوية.

من هذا ما جاء به في بحث أسماء الأفعال عند حديثه عن كلمة رويد قال: "فَأَمَّا قَوْلُهُم وَاللهِ لَوْ أَرَدْتَ الدَّرَاهِمَ لأَعْطَيْتُكَ رُوَيْدَ مَا الشِّعر" [(١)].

ثم بدأ بشرح القول فقال: " المراد أرود الشعر، وما زائدة، كأنه قال: "**لَوْ أَرَدْتَ الدَّرَاهِمَ لأَعْطَيْتُكَ فَدَعِ الشِّعْر لاَ حَاجَةَ بِكَ إِلَيْه**"[(٢)].

ومن ذلك أيضًا حديثه عن حروف الإضافة فوقف عند " على " وبين أنها تفيد الاستعلاء وتدخل عليها حروف الجر كما تدخل عليها أسماء الجهات قال: "**نحو قول بعض العرب: نهضت من عليه أي من فوقه**"[(٣)].

وفي بحث الشرط تحدث عن الحذف بعد حرف الشرط واستشهد لذلك بقولهم: "المَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ إنْ خَنْجَرًا فَخَنْجَرٌ"[(٤)].

وفي موضع آخر ذكر أن الإضافة قد تحذف ويبقى عملها واستشهد لذلك بقول رؤبةَ المشهورِ في كُتُبِ النَّحْوِ: "قِيلَ لَهُ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ قَالَ: خَيْرٍ. عَافَاكَ اللهُ"[(٥)]. فقد حذف حرف الجر وأبقى عمله.

---

(١) شرح المفصل ٤/ ٤٠.

(٢) المصدر السابق ٤/ ٤٠.

(٣) المصدر السابق ٨/ ٣٨.

(٤) المصدر السابق ٩/ ٩.

(٥) المصدر السابق ٩/ ١٠٥.

واحْتَجَّ ابنُ يَعِيشَ بِأَقْوَالِ العَرَبِ فِي مَوَاضِعَ صَرْفِيَّةٍ مِنْهَا:

في إبدال الحروف ذكر أنه إذا كانت فاء افتعل زايا قلبت التاء دالا نحو: ازدجر، ازدار. ثم ساق بمناسبة ذلك ما يشهد لهذه القاعدة في ازدار على أن أصلها ازتار قول ذي الرمة في بعض أخباره: **"هل عندك من ناقة تزدار عليها ميا؟"**[(١)].

كما ذكر في موضع آخر أن الهاء قد تقلب تاء في باب الوقف، ثم ساق شاهدًا لذلك القول:

"هذا طلحت وعليه السلام والرحمت" والأصل فيه **"هذا طلحة وعليه السلام والرحمة"**[(٢)].

كما ذكر في بحث التوكيد كلمة "أكتعون" على أنها من الألفاظ المؤكدة تتبع في ذلك أجمع واستشهد لهذه الكلمة بقولين:

الأول: أتى عليه حول كتيع، أي تام.

والثاني: وما بالدار كتيع أي: أحد[(٣)].

وفي حديثه عن كلمة منجنيق في باب زيادة الحروف قال: (وحكى أبو عبيدة عن بعض العرب مَا زِلْنَا نَجْنَق، ومن العرب من يقول: جَنَقْنَاهُم أي رَمَيْنَاهُم بِالمَنْجَنِيق"[(٤)].

كما ذكر أن هناك لغة مشهورة تدخل فيها الشين على الكلمة، وذكر القول: "إذا أعياش جاراتش فأقبلي على ذي بيتش، أي إذا أعياك جاراتك فأقبلي على ذي بيتك"[(٥)].

---

(١) شرح المفصل ١٠/٤٨.

(٢) المصدر السابق ٩/٨١.

(٣) المصدر السابق ٣/٤٠.

(٤) المصدر السابق ٩/١٥٣.

(٥) المصدر السابق ٩/٤٩. وهي كشكشة بني تميم وأسد وقيل: ربيعة ، انظر اللسان مادة (ك ش ش) وهي قلب الكاف شينا (الكاف المكسورة).

وفي حديثه عن كلمة لعمرك قال: "يقال عمر بعمر إذا عبد حكى ابن السكيت عن ابن الأعرابي أنه سمع أعرابيًا وقد سئل: أين تمضي؟ فقال: أمضي أعمر الله، أي: أعبدُ الله"[1].

مما سبق نجد أن ابن يعيش يحتج بأقوال العرب مثل سابقيه وينهج نهجهم ويتبع سبيلهم.

(١) شرح المفصل ٩/ ٩٥.

المبحث الرابع

مصادِرُ ابن يعيش في شرح المفصل

قضى ابن يعيش شطرا غير قصير من عمره يؤهل نفسه علميا ويتلقى دروسه على أيدي العلماء المعاصرين له فتمكن بذلك من الاطلاع على آراء النحويين الذين سبقوه اطلاعا دقيقا فعرف مذاهب النحو وأصحابها، وقد انعكس ذلك كله في شرحه حيث تجده جامعًا لآراء أصحاب المذاهب، حتى اعتبر كتابه أشبه بدائرة معارف للنحاة.

قال د/ شوقي ضيف: "وأهم مصنفاته شرحه على مفصل الزمخشري... صنفه- كما يقول في مقدمته- في سن السبعين، وهو أشبه بدائرة معارف لآراء النحاة من بصريين وكوفيين حتى كأنه لم يترك مصنفا لعلم من أعلامهم إلا استوعبه، وتمثل كل ما فيه من أراء تمثلا منقطع النظير"[١].

وهو في شرحه للمفصل نهل من مصادر أشار إليها ومصادر لم يشر إليها.

أولا: المصادر التي أشار إليها

الخليل بن أحمد[٢]:

أما الشخصية الثانية التي كان يهتم بآرائها، ويأخذ عنها فهو الخليل بن أحمد وذلك أمر طبيعي فهو أستاذ سيبويه، ونجد ذلك في الكتاب حيثما اتجهنا، ويفتتح كتابه بنص

---

(١) المدارس النحوية / ٢٨٠.

(٢) **الخليل**: هو الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي، نحوي لغوي عروضي استنبط من العروض وعلله ما لم يستخرجه أحد، وكان من الزهاد، عفيف النفس، لا يختار صحبة الملوك والأفراد، ولد (١٠٠) هـ وتوفي سنة (١٧٥) هـ من مصنفاته العين والعروض وغيرهما -إنباه الرواة ١/ ٣٧٦ – ٣٨٢ ، بغية الوعاة ١/ ٥٣٨ .

للخليل يقـول فيـه: "مـن الأبـواب مـا لـو شـئنا أن نشـرحه حتـى يسـتوي فيـه القـوى والضعيف لفعلنا، ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا "[١].

وهو ينقل عن الخليل في اللغة [٢] وآرائه النحوية [٣] ومع ذلك يضـعف رأيـه فيمـا عَنَّ له ذلك مضعفًا رأيه بشكل صريح في بحث "لـن" قـال: "وكـان الخليـل يـذهب في إحدى الروايتين عنه إلى أن الأصل في لن لا أن، ثم خففت لكثرة الاستعمال كما قـالوا: أيش والأصل: أي شيء فخففت وكما قالوا كينونة والأصل كيّنونة وهـو قـول يضـعف إذ لا دليل يدل عليه" [٤].

سيبويه:

وهي الشخصية الأولى التي تأثر بها ابـــن يعـــيش، فقـد سـار ابـن يعـيش علـى نهـج الزمخشري حيث كانت مكانة سيبويه عنده عظيمة وقدره رفيعا ولهذا فقد أكثر من النقـل عنه، وقد كان يعتبر أن ما جاء عن طريق سيبويه أمـر قطعـي لا سـبيل إلى رده، والطعـن به لأنه الرجل الثقة الذي يؤخذ به، إلا في القليل النادر ينقل رأى سيبويه ويقابلـه بغـيره من أراء النحويين، ثم يرجحه عليه [٥] وقد يضـعف ابـن يعـيش رأى سـيبويه في بعـض المسائل[٦].

---

(١) شرح المفصل ١/ ٢.

(٢) المصدر السابق ١ / ١٦ في الحديث عن العشواء.

(٣) المصدر السابق ١ / ٤٣.

(٤) المصدر السابق ٧ / ١٥.

(٥) المصدر السابق ١/ ٧٠ ومناقشته للفظ أحمر ويرى القياس ما قاله أبو الحسن.

(٦) انظر المصدر السابق ٨ / ١٥٨ في قول الشاعر "وإن أتاه خليل يوم مسغبة" فقال وسـيبويه يتأولـه علـى إرادة التقديم كأن المعنى يقول وإن أتاه خليل وقد استضعف والجيد على إرادة الفاء.

أبو على الفارسي [١] وتلميذه ابن جني:

لقد شغل أبو علي الفارسي بآرائه حيزا غير قليل من هذا الكتاب، فأبو علي عنده من حذاق أهل هذه الصناعة حيث عرض لشيء من هذا القبيل في شرح المفصل قال ابن يعيش: (واعلم أَنّ كان في حال زيادتها لا اسم لها ولا خبر ولا فاعل، لأنها ملغاة عن العمل هذا مذهب المحققين كابن السراج وأبو علي [٢].

ومع أنه كان ينقل عن أبي علي كثيرا، فقد كان يعارضه ويخالفه في الرأي، فقد نقل رأي الفارسي في بحث الحرف ثم قال: كأن أبا علي أورد هذه التشكيكات للبحث وإذا أمعن النظر كانت غير لازمة [٣]. ومن كتبه التي ينقل عنها ويشير إليها الشيرازيات[٤] والإيضاح[٥].

أما ابن جني[٦]:

فقد كان ابن يعيش حريصا على الاستشهاد بآرائه، وقد فعل ذلك في مواضع من هذا الكتاب وكتابه "سر صناعة الإعراب" كان أثيرا عنده ينقل عنه كثيرا [٧] وغالبا ما يغفل الإشارة إليه، كما كان ينقل عن كتاب الخصائص [٨].

---

(١) **أبو علي الفارسي**: هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي: أحد الأئمة في علم العربية ولد في فسا من أعمال فارس، وتجول في كثير من البلدان، بغداد، حلب ثم عاد إلي فارس وصحب عضد الدولة وتقدم عنده فعلمه النحو وصنف كتاب الإيضاح وغيره كثير ت / ٣٧٧ هـ الأعلام ٢ / ١٧٩، ١٨٠ – البداية والنهاية ١١/ ٣٢٣، وبغية الوعاة ١/ ٤٧٧ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ١٥٢. وابن يعيش / ١٠٦ .

(٣) المصدر السابق ٨ / ٣.

(٤) المصدر السابق ١٠ / ١١١.

(٥) المصدر السابق ٨ / ٩٨.

(٦) **ابن جني**: هو عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح من أئمة الأدب والنحو ولد بالموصل وتوفي ببغداد عن ٦٥ عاما سنة ٣٩٢ هـ وكان أبوه مملوكا روميا لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي من تصانيف المحتسب سر صناعة الخصائص الأعلام ٤ / ٢٠٤ البداية والنهاية ١١/ ٣٤٨، وإنباه الرواة ٢ / ٣٣٥ – ٣٤٠، وبغية الوعاة ٢/ ١٢٦ .

(٧) شرح المفصل ٨ / ٨٩.

(٨) المصدر السابق ١٠ / ٣٢.

قال ابن يعيش: " والذي نص عليه أبو علي في الإيضاح الشعري وكذلك ابن جني في سر الصناعة أن العامل في المعطوف ما ناب عنه الحرف العاطف لا العاطف نفسه، وأرى ما ذهب إليه ابن جني من القول بأن العامل في الفعل المحذوف لا ينفك من ضعف "[١].

المبرد [٢]:

كان ابن يعيش ينقل عن المبرد كثيرا، ويزداد هذا النقل خاصة عند تعرضه لمسائل الخلاف، ولم يصرح بأسماء المؤلفات التي كان يأخذ عنها مما يخص المبرد سوى كتاب واحد هو الكامل، فقد قال في تعليقه على الآية (**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ**) [٣]، ونظير الآية قول الشاعر: أنشده المبرد في الكامل:

١٦- فاليوم قرَّبت تهجونا وتشتِمُنَا   فاذهب فما بك والأيامِ من عجبِ[٤]

الأخفش [٥]:

وعندما يطلق ابن يعيش لفظ الأخفش فإنما يراد به الأوسط، فقد نقل عنه كثيرا من ذلك: قال ابن يعيش: "ابن عرس لدابة دون السِّنور سوداء في عنقها والجمع نبات عِرْس وحكى الأخفش بنو عِرْس أيضا "[٦].

---

(١) شرح المفصل ٨ / ٨٩.

(٢) **المبرد**: هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس المبرد، قرأ المبرد كتاب سيبويه على الجَرْمي ثم المازني كان له شعر جيد وكان ممسكا بخيلا له من الكتب الكامل، الروضة، المقتضب، الاشتقاق وغيرها ولد سنة ٢٢٠ هـ وتوفي ٢٨٦ هـ إنباه الرواة ٣/ ٢٤١، بغية الوعاة ١/ ٢٥٥ .

(٣) النساء من الآية ١ .

(٤) شرح المفصل ٣/ ٧٩ . وسيأتي تخريجه ص ٢٣٣ . وابن يعيش / ١٠٧ .

(٥) **الأخفش**: هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي مولى مجاشع، وأخذ النحو عن سيبويه، وكان أكبر منه، وصحب الخليل وكان معلما لولد الكسائي وكان أحذق أصحاب سيبويه، ت سنة٢١٠هـ وقيل غير ذلك، إنباه الرواة ٢ /٣٦- ٤٣، بغية الوعاة ١/ ٥٧٠ . وابن يعيش / ١٠٨ .

(٦) شرح المفصل ١/ ٣٦.

ابن السراج [1]:

وكان ينقل عن السراج وخاصة من كتاب "الأصول" قال: "قال ابن السراج: وحق الزائد ألا يكون عاملا ولا معمولا، ولا يحدث معنى سوى التأكيد" [2].

الرماني [3]:

ونقل ابن يعيش عن الرماني فقال: "وذهب الرماني في شرح الأصول أنك إذا قلت: ما جاءني زيد وعمرو احتمل أن تكون إنما نفيت أن يكونا اجتمعا في المجيء، فهذا الفرق بين المحققة والصلة، فالمحققة تفتقر إلي تقديم نفي، والصلة لا تفتقر إلي ذلك" [4].

الكسائي [5]:

نقل ابن يعيش عن الكسائي كثيرا، والكوفيين بشكل عام، غير أنه في أغلب الأحيان يرد مذهبهم ويرجحه وينتصر له في مواضع معدودة من ذلك:

---

(١) **ابن السراج**: هو محمد بن السرى أبو بكر النحوي المعروف بابن السراج النحوي، وكان أحد العلماء المذكورين بالأدب وعلم العربية، صحب المبرد وأخذ عنه العلم، روى عنه الزجاجي والسيرافي، صنف "الأصول" و"الموجز" و "الاشتقاق" وغيرها / إنباه الرواة ٣ / ١٤٥، بغية الوعاة ١/ ١٠٠ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ٩٩ والأصول لابن السراج ٢ / ٢٦٩. وابن يعيش / ١٠٩ .

(٣) **الرماني**: هو على بن عيسى بن على بن عبد الله أبوالحسن النحوى المعروف بالرماني، كان من أهل المعرفة، ولد سنة ٢٩٦هـ. من تصانيفه "شرح سيبويه" و"شرح الأصول لأبي بكر بن السراج"، ت ٣٨٤هـ/ إنباه الرواة ٢/ ٢٩٤- ٢٩٦ ، بغية الوعاة ٢/ ١٧٣.

(٤) شرح المفصل ٨/ ٣٧. وابن يعيش / ١٠٩ .

(٥) **الكسائي**: هو على بن حمزة أبو الحسن الأسدى المعروف بالكسائى النحوى، أحد الأئمة القراء من أهل الكوفة، قرأ على حمزة الزيات، ثم اختار لنفسه قراءة، وصنف "معاني القرآن "و"الآثار" في القراءات مات ببلد الري سنة ١٨٠هـ وقيل ١٨٣ هـ وقيل ١٨٩ هـ / إنباه الرواة ٢/ ٢٥٦-٢٧٤ ، بغية الوعاة ٢/ ١٥٦ .

قال ابن يعيش: "وقد ذهب الكسائي ومن تابعه من الكوفيين إلي أن "رب" اسم مثل "كم" واعتلوا بما حكوه عن بعض العرب أنهم يقولون "رب رجل ظريفٌ" برفع ظريف على أنه خبر عن رب، وقالوا: إنها لا تكون إلا صدرًا وحروف الجر إنما تقع متوسطة لأنها إيصال معاني الأفعال إلي الأسماء، والصواب ما بدأنا به وهو مذهب البصريين"[1].

وممن نقل عنهم **ثعلب** [2] ومقامه أثير عنده قال: "إن الأمومةَ حكاها ثعلب وحسبك به ثقة"[3].

وكان ينقل عن الفراء [4] قال: (وقال الفراء: كَلاّ حرف رد يكتفى بها ك"نعم" و"بلى" وتكون صلة لما بعدها كقولك: كلا ورب الكعبة بمنزلة إي ورب الكعبة [5]، كقوله تعالي: ﴿ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴿٣٢﴾ ﴾ [6] وممن نقل عنهم ابن كيسان [7]،

---

(١) شرح المفصل ٨/ ٢٧. وابن يعيش / ١٠٩ .

(٢) **ثعلب**: هو أحمد بن يحيي بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس المعروف بثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة. كان راوية للشعر، محدثًا مشهورًا بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة، ولد ومات في بغداد، من كتبه "الفصيح" "وقواعد الشعر"و"شرح ديوان الأعشى" وغيرها ت سنة ٢٩١ هـ/ الأعلام ١/ ٢٦٧ وإنباه الرواة ١/ ١٧٣، بغية الوعاة ١/ ٣٨٠ .

(٣) شرح المفصل ١٠/ ٥.

(٤) **الفراء**: هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بن أسد (بنى منقر) أبو زكرياء، المعروف بالفراء، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، ومن كلام ثعلب: لولا الفراء ما كانت اللغة، ولد في الكوفة ١٤٤ هـ، من كتبه "المقصور والممدود" و "معاني القرآن" وغيرها كثير ت سنة ٢٠٧ الأعلام ٨/ ١٤٥، ١٤٦ – إنباه الرواة ٤/ ٧. بغية الوعاة ٢/ ٣٢١ .

(٥) شرح المفصل ٩/ ١٦.

(٦) (٣٢: المدثر).

(٧) **ابن كيسان**: هو محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النحوي، أحد المذكورين بالعلم الموصوفين بالفهم، كان يحفظ مذهب البصريين والكوفيين في النحو، لأنه أخذ عن المبرد وثعلب، من مصنفاته "المذكر والمؤنث"، "والمقصور والممدود"و"البرهان" و"ومعاني القرآن" و"الكافي"في النحو ، إنباه الرواة ٣/ ٥٧، بغية الوعاة ١/ ١٦ .

والزجاج [١] والمازني [٢]، والجرمي [٣] ويونس[٤] وممن نقل عنهم أيضا السيرافي [٥]، وقطرب [٦]، وكان يعتمد في اللغة اعتمادًا كليا على أبي زيد[٧] وكان ينقل عن ابن دريد[٨]

(١) **الزجاج**: هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج النحوي صاحب كتاب "معاني القرآن" كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد، كان يخرط الزجاج، فاشتهى النحو فلزم المبرد من تصانيفه "معاني القرآن" "الاشتقاق" "خلق الإنسان" "ما ينصرف وما لا ينصرف"، إنباه الرواة ١/ ١٩٤، بغية الوعاة ١/ ٣٩٥ .

(٢) **المازني**: هو بكر بن محمد بن بقيه، وقيل: بكر بن محمد بن عدى بن حبيب أبو عثمان المازني النحوي، من أهل البصرة، وهو أستاذ أبي العباس المبرد، روى عن الأصمعي وأبى زيد الأنصاري والمبرد من تصانيفه "ما يلحن فيه العامة" وكتاب "الألف واللام" وكتاب "التعريف" وغيرها، ت سنه ٢٤٨ وقيل:٢٤٩ هـ، إنباه الرواة ١/ ٢٨١، بغية الوعاة ١/ ٤٤٦ ، الأعلام٢/ ٦٩.

(٣) **الجرمي**: هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي النحوي. صاحب الكتاب المختصر في النحو، بصرى، أخذ عن الاخفس وغيره وقى يونس بن حبيب ولم يلق سيبوبه وأخذ اللغه عن أبى عبيدة وأبى زيد والأصمعي وكان ذا دين وأخاورع ت ٢٢٥هـ من تصانيفه "الفرخ" و"الأبنية" والعروض إنباه الرواة ٢/ ٨٠، بغية الوعاة ٢/ ٨.

(٤) **يونس**: هو يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن الضبى النحوى، أخذ عن أبى عمرو، وحماد بن سلمة وكان النحو أغلب عليه، وكان بارعا في النحو، وقد سمع من العرب كما سمع من قبله، وروى عنه سيبوبه، وله قياس في النحو، وقد سمع منه الكسائى والغراء من تصانيفه "معانى القرآن" و "الأمثال" و "النوادر" ، إنباه الرواة / ٧٤ ، بغية الوعاة ٢/ ٣٥٣ .

(٥) **السيرافي**: وهو الحسن بن عبد الله بن الَمرْزُبان أبو سعيد القاضي السِّيرافيّ النحويّ، سكن بغداد وولى القضاء بها، كان يدرس القرآن و القراءات وعلوم القرآن والنحو واللغة وعلوما أخرى، وكان أعلم الناس بنحو البصريين، وكان زاهدا لا يأكل إلا من كسب يده. إنباه الرواة ١/ ٣٤٨ والأعلام ٢/ ١٩٥، بغية الوعاة ١/ ٤٨٨ .

(٦) **قطرب**: هو محمد بن المستنير أبو على المعروف بقطرب النحوي اللغوي، أحد العلماء بالنحو واللغة أخذ عن سيبوبه وعن جماعة من العلماء البصريين، وسماه سيبويه قطرب لمباركته له في الأسحار، قال له يوما: ما أنت إلا قطرب ليل والقطرب: دويبة تدب ولا تفتر مات سنة ٢٠٦هـ، روى عنه محمد بن الجهم السمرى وكان موثقا فيما يمليه / إنباه الرواة ٣/ ٢١٩، بغية الوعاة ١/ ٢٢٩ .

(٧) **أبو زيد**: هو سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصارى صاحب النحو واللغة، كان من أهل العدل والتشجيع وكان ثقة عالما بالنحو، وكان يقال: أبو زيد النحوي وله النحوي وله كتاب في تخفيف الهمز على مذهب النحويين، ت ٢١٤هـ وقيل ٢١٥ وله ثلاث وتسعون سنة بالبصرة. إنباه الرواة ٢/ ٣٠ . بغية الوعاة ١/ ٥٦٢ ، الأعلام ٣/ ٩٢.

(٨) **ابن دريد**: وهو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية ولد بالبصرة في سكة صالح سنه٢٢٣هـ، وكان رأس أهل العلم، والمقدم في حفظ اللغة والأنساب والأشعار العرب، روى عنه أبو سعيد السيرافي وكان أبو بكر واسع الرواية ت ٣٢١هـ إنباه الرواة ٣/ ٩٢. بغية الوعاة ١/ ٧٠ .

وابن السكيت[١] وعن صحاح الجوهري[٢]، وينقل بعض المسائل عن الأصمعي[٣] وغيره. وقد راعينا في ترتيب العلماء الذين نقل عنهم بأكثرية النقل لا بسنة الوفاة.

المصادر التي لم يشر إليها:

هناك مصادر كثيرة اعتمد عليها ابن يعيش وأخذ منها ولكنه لم يشر إليها منها:

١- شرح شواهد سيبويه للأعلم[٤].

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري[٥].

أما شرح الأعلم فقد أخذ عنه شروحه التي وردت في المفصل، ووقعت في كتاب سيبويه، نقلها ابن يعيش بحروفها دون أن يشير إلي ذلك، أو يصرح به، فهو يسوق الشاهد ثم يلحق نص الأعلم من بعده وكأنه كلامه هو، من ذلك:

---

(١) **ابن السكيت**: وهو إسحاق بن السِّكِّيت أبو يعقوب، كان دائم الصيت، وكان عالما، لما مات الكسائي اجتمع أصحاب الفراء وسألوه الجلوس لهم، وكان ابنه يقول: أنا أعلم من أبي بالنحو وأبى أعلم منى بالشعر واللغة. إنباه الرواة ١/ ٢٥٥. بغية الوعاة ٢/ ٣٣٦.

(٢) **الجوهري**: هو إسماعيل بن حماد الجوهري. من أعاجيب الدنيا، وهو إمام في علم اللغة، وخطه يضرب به المثل في الحسن وهو من أعيان الكتاب وأفراد الفضلاء من تصانيفه "الصحاح" في اللغة، قد سار به في الآفاق وبلغ مبلغ الرفاق، ت سنه ٣٩٨ هـ وقيل ٤٠٠هـ، إنباه الرواة ١/ ٢٢٩. بغية الوعاة ١/ ٤٣٠ .

(٣) **الأصمعي**: هو عبد الملك بن قريب أبو سعيد الأصمعي صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار والملح من أهل البصرة من تصانيفه الصفات"، "الأبواب" "الخيل" "الإبل" وغيرها كثير. إنباه الرواة ٢/ ١٩٧. بغية الوعاة ٢/١٠٨٠

(٤) **الأعلم** هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي، عالم بالأدب واللغة، يكنى أبا الحجاج، رحل إلي قرطبة، كثير العناية بها، حسن الضبط لها، أخذ الناس عنه كثيرا وصنف شرحا للجمل، وكف بصره في آخر عمره،وتوفي بالأندلس سنه٤٧٦ هـ بمدينه إشبيليه، إنباه الرواة ٤/ ٦٥ – بغية الوعاة ٢/ ٣٤٤ . الأعلام ٨/ ٢٣٣.

(٥) **ابن الأنباري** هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبى سعيد الأنصاري أبو البركات الملقب بالكامل النحوي، الشيخ الصالح صاحب التصانيف الحسنة المفيدة في النحو وغيره، وكان فضلا عالما زاهدا قرأ النحو على ابن السجهي وقرأ اللغة على الجواليقي ولد سنه ٥١٣ هـ وتوفي سنة ٥٧٧ إنباه الرواة ٢/ ١٦٩. بغية الوعاة ٢/ ٨٢ .

قال ابن يعيش: "وأما قول حميد الأرقط:

١٧- إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتُ إِيَّاكَ (١)

فإنه وضع إياك موضع الكاف ضرورة والقياس بلغتك وكان أبو اسحق الزجاج يقول: تقديره: حتى بلغتك إياك وهذا التقدير لا يخرجه عن الضرورة سواء أراد به التأكيد أو البدل لأن حذف المؤكد أو المبدل منه ضرورة والمراد سارت الناقة حتى بلغتك" (٢).

قال الأعلم: "الشاهد في وضعه إياك موضع الكاف للضرورة وقال الزجاج: أراد بلغتك إياك فحذف الكاف ضرورة وهذا التقدير ليس بشيء لأن حذف المؤكد وترك التوكيد مؤكدا لغير موجود فلم يخرج من الضرورة إلا إلى أقبح منها والمعنى سارت هذه الناقة إليك حتى بلغتك" (٣).

ومن الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري أخذ ابن يعيش نصوصًا كثيرة دون أن يشير إلي ذلك، وخاصة فيما يتعلق بالرد على الكوفيين، حيث يحس القارئ بأن هذا الرد لابن يعيش مع أنه في أغلب الأحيان يكون لابن الأنباري.

وأكتفي هنا بمقابلة نص ابن يعيش بنص ابن الأنباري:

قال ابن يعيش: "وما احتج به الكوفيون أنهم قالوا: لام التعليل لو كانت اللام الداخلة على الفعل هي اللام الخافضة لجاز أن تقول: " أمرت بتكرم " على معنى "أمرت بأن تكرم" والجواب أن حروف الجر لا تتساوى في ذلك لأن اللام قد تدخل

---

(١) **القائل** حميد الأرقط وهو حميد بن مالك بن ربعي بن مخاش، ينتهي نسبه إلي زيد مناة ابن تميم، وسمى الأرقط لآثار كانت بوجهه، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، كان معاصرًا للحجاج، وهو أحد بخلاء العرب الأربعة: الحطيئة، وأبو الأسود الدؤلي، وخالد ابن صفوان، وحميد الأرقط. الخزانة ٥ / ٣٩٥.
وهذا عجز بيت صدره: (أتتك عنس تقطع الأراكا)
العنس: الناقة الشديدة القوية، أي: تقطع الأرض التي هي منبت للأراك، اللسان ٤ /٣١٢٨ مادة (ع ن س). والأراك: شجر معروف وهو شجر السواك يستاك بفروعه، اللسان ١/ ٦٤ مادة (أرك)، بحر الرجز.
والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٠١، ١٠٢، ١٠٣ وسيبويه والشنتمري ١/ ٣٨٣ والخصائص ١ / ٣٠٧، ٢/ ١٩٤ والأنصاف / ٤٠٩ وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٧٠ والخزانة ٥/ ٢٨٠.

(٢) شرح المفصل ٣/ ١٠٢.

(٣) سيبويه والشنتمري ١/ ٣٨٣.

على المصادر التي هي أغراض الفاعلين في أفعالهم، وهي شاملة يجوز أن يسأل بها عن كل فعل فيقال: لم فعلت:فيقال: لكذا، لأن لكل فاعل غرضا في فعله، وباللام يخبر عن جميع ذلك و"كي" و"حتى" في معناها [١].

ونجد النص نفسه عند ابن الأنباري في الإنصاف حيث يقول:

وأما قولهم: "إنها لو كانت لام الجر لجاز أن يقال: أمرت بتكرم على معنى: أمرت بأن تكرم قلنا هذا فاسد، وذلك لأن حروف الجر لا تتساوى، فإن اللام لها مزية على غيرها لأنها تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين، وهي شاملة يحسن أن يسأل بها عن كل فعل فيقال: لم فعلت ؟ لأن لكل فاعل غرضا في فعله، وباللام يخبر عنه، ويسأل عنه، و"كي" و"حتى" في ذلك المعنى [٢].

---

(١) شرح المفصل ٧/ ٢٠.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف / ٣٤٠.

منهج ابن يعيش في شرح المفصل

أولا: منهج الكتاب وأبوابه:

لم يستطع ابن يعيش أن يمس التقسيم الذي رسمه الزمخشري لكتابه، بل لم يكن قادرا على شيء من ذلك مطلقا، فلا هو قادر على التقديم أو التأخير، ولا هو قادر على استبدال قسم بآخر، أو إهمال واحد من هذه الأقسام.

لقد كان أسيرًا لتقسيم الزمخشري ومنهجه، وهو كان راضيًا - فيما يبدو- عن هذا التقسيم وتلك المنهجية في الكتاب، إذ رأى أن حصر الأبواب النحوية على هذا النمط تحت أقسام أربعة أمر يسهل معه حفظ الكتاب ودرسه، كما أن هذا التقسيم يُسَهِّل على الناظر فيه تتبع مسألة من المسائل النحوية في الباب المخصص لها، وقال ابن يعيش: "قلت إنما قسمه هذه القسمة ليسهل على الطالب حفظه، وعلى الناظر فيه وجدان ما يرومه[(١)]، ويجرى ذلك مجرى الأبواب من غيره"[(٢)].

وإننا لنلحظ من هذا السياق ثناء خفيا على الزمخشري، وعلى الخطة التي بنى كتابه عليها وقد ذكر الزمخشري في مقدمة المفصل الخطة التي انتظمت الكتاب وأبوابه، حيث جعل قسما للأسماء وآخر للأفعال، وثالثًا للحروف، ورابعًا للمشترك[(٣)].

وعلى هذا فقد قسم ابن يعيش شرحه إلي أربعة أقسام، وجعل لها الأسماء نفسها. ومما يدل على وفاء ابن يعيش لترتيب الكتاب، وحرصه على الالتزام بكل

---

(١) **ما يرومه أي**: الريم: الزيادة والفضل، اللسان مادة (ر ى م)، ٣/ ١٧٩٦.

(٢) شرح المفصل ١/ ١٧. وابن يعيش / ٨٦ : ٩٨ .

(٣) المصدر السابق نفسه .

خطوة خطاها الزمخشري في هذا الجانب قوله: "فأما أدوات العطف فتذكر في قسم الحروف وفاء بترتيب الكتاب"[١].

ثانيًا: مع نص المفصل: كان ابن يعيش ينقل من المفصل فقرة برمتها متحدة الفكرة، ثم يعود إليها، فيتناولها جزءا جزءا كلمات وتراكيب، ومقاطع حسب الحاجة، أو حسب القاعدة التي يريد بيانها وإيضاحها فإذا فرغ من ذلك انتقل إلي غيرها، ويستمر على هذا الحال حتى يأتي على آخر الفقرة.

"**قال صاحب الكتاب**: وقد سموا ما يتخذونه ويألفونه من خيلهم وإبلهم وغنمهم وكلابهم وغير ذلك بأعلام، كل واحد منها مختص بعينه، يعرفونه كالأعلام في الأناسي، وذلك نحو أعرج ولاحق، وعليان وخطة وهيلة، وضمران وكساب"[٢].

قال الشارح: اعلم أن الأعلام وضعت على الأشخاص ليتميز بعضها من بعض، والأشخاص على ضربين: آدمية وغير آدمية، فالآدمية قد تقدم شرحها، وغير الآدمية على ضربين: "منه ما يتخذ ويؤلف كالخيل والإبل والغنم والكلاب " فيحتاجون إلى التميز بين أفراد ذلك الجنس فوضعوا لها أعلاما ليمتاز كل شخص باسم ينفرد به كالأناسي وذلك نحو " أعرج" وهو فرس مشهور للعرب كان في الجاهلية سابقا ينسب إليه الخيل الأعوجية .

ولاحق وهو فرس كان لمعاوية بن أبى سفيان رحمه الله مشهور "[٣].

فقد تناول من النص – كما نلاحظ- الجزء الأول منه وهو قوله" كالأعلام في الأناسي "، ثم بدأ يتناول الأسماء المشهورة من هذه الحيوانات مثل "أعرج" "ولاحق"ثم ينتقل إلى فقرة أخرى من فصل آخر.

٢- من عادة ابن يعيش أنه في بداية كل باب يعرّفه ويناقش التعريفات التي قيلت فيه ويبين رأيه فيها، ويتوصل إلى الأصح منها، من ذلك ما وقع له في باب الأسماء فقد

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٧٤

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٤.

(٣) المصدر السابق نفسه .

عرف الاسم وذكر تعريف سيبويه، والمبرد وابن السراج، ثم عاد بعد ذلك إلى تعريف الزمخشري، فشرحه كلمة كلمة، وكان له رأيه فيه[(١)].

٣- عمل ابن يعيش في شرح المفصل يتقيد في كثير من الأحيان بنص المفصل، بل يصرح بهذا في بعض المواضع فقد قال: "وقد أبدلت الياء من حروف صالحة العدة على سبيل الشذوذ، ولا يقاس عليه. ونحن نسوق الكلام على حسب ما ذكره"[(٢)].

٤- قد يسوق ابن يعيش عبارة المفصل فيراها واضحة الدلالة بينة المفهوم، وليست بحاجة إلي شرح منه، أو تعليق يعلقه، فيعرض النص كما ورد في المفصل، ثم ينتقل إلي نص آخر، ليرى رأيه فيه، وهو في عمله هذا قد يشير إلي أن الكلام ليس بحاجة إلي بيان فوق بيانه وقد يصرف النظر عن ذلك، وينتقل إلي فقرة جديدة بدون أية إشارة إلي ذلك، ومثال هذا ما جاء في خبر ما ولا المشبهتين بليس، قال الزمخشري: (هذا التشبيه لغة أهل الحجاز، وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء، ويقرؤون "ما هذا بشر" إلا من درى كيف هي في المصحف، فإذا انتقض النفي بإلا، أو تقدم الخبر بطل العمل، فقيل: ما زيد إلا منطلق، ولا رجل إلا أفضل منك، وما منطلق زيد، ولا أفضل منك رجل"[(٣)].

ويعلق ابن يعيش على ذلك بقوله: "هذا الفصل بين من كلام صاحب الكتاب، وقد تقدم شرحه في المرفوعات بما أغنى عن إعادته"[(٤)].

---

(١) شرح المفصل ١ / ٢٢.

(٢) المصدر السابق ١٠ / ٢٤.

(٣) المصدر السابق ٢/ ١١٤.

(٤) المصدر السابق نفسه.

٥- قد يسوق ابن يعيش مجموعة من فصول الكتاب فيراها واضحة لا ضرورة لشرحها، كما وقع في الجزء السابع [١] حيث نقل عدة فقرات وكان ينتهي كل مقطع بدون أي حديث منه، وينتقل بعده إلي نص جديد.

٦- وقد تعرض له المسألة بعد المسألة، المرة بعد المرة، فلا يعود إلي شرحها، وإنما يحيل عليها مبينًا أنه قد مضى البيان فيها، فلا ضرورة للخوض فيها مرة أخرى؛ إذ يكون ذلك ضربًا من الفضول لا يزيد الشرح بيانا مع بيانه ولا يكسبه فضلا فوق فضله[٢].

٧- وهو قد يحيلك إلي ما مضى حتى ولو كان ذلك في خطبة الكتاب، وليس في صلب الموضوعات قال: " والفعل إذا أسند إلي عام عمّ، وإذا أسند إلي خاص خص، وقد تقدم نحو ذلك في خطبة الكتاب "[٣].

٨- وهو قد يحيل إلي ما مضى إحالة مجهولة الموضع، فلا يحدد مكانها حيث يقول: "وقد تقدم في أول هذا الكتاب كلام على أحكام الأسماء الستة إذا أضيفت إلي ظاهر ومضمر وليس بمتكلم بما أغنى عن إعادته "[٤].

٩- وقد تمر معه المسألة في مواضع متعددة، فيشير إلي ذلك دون أن يحدد هذه المواضع قال: "وقد تقدم الكلام على شدة اتصال الصفة بالموصوف في مواضع من هذا الكتاب "[٥].

١٠- وابن يعيش قد يعيد الشرح المرة بعد المرة ويشير إلي أن الحديث في المسألة سبق ذكره، ولكنه في عمله أسير النص الذي طرق المسألة ثانية في موضع جديد فأعاد الشرح لهذا السبب وذلك كالذي وقع له في بحث: إعلال الواو والياء لامين[٦].

---

(١) شرح المفصل ٧/ ١٥٨، ١٥٩ .

(٢) انظر شرح المفصل ٨/ ١٢٦، ٧/ ١٢٤.

(٣) المصدر السابق ٣/ ٣٦، ١/ ١٤ .

(٤) المصدر السابق ٣/ ٣٦.

(٥) شرح المفصل ٣ / ٥٥ ، وابن يعيش وشرح المفصل / ٩٣ .

(٦) انظر شرح المفصل ١٠ / ٩٨.

١١- وقد تعرض له المسألة في موضع فيشرحها باختصار، ويعد بالعودة إليها في مكان آخر يراه مناسبًا أكثر من هذا الموضع، ففي بحث الحروف المشبهة بالفعل " إن وأن " ساق النص وعلق عليه ثم قال: (ونعود إلي تفسير هذا الفصل من كلامه حرفًا حرفًا وإن كنا قد بينًا "[١].

١٢- وقد يجد مسألة تقدم الحديث فيها ومع ذلك تعرض له مرة أخرى فلا يتناولها بشيء وإنما يعدنا بأنه سيعرض لهما فيما بعد. قال ابن يعيش: "وأما البقوي والشروي تقدم الكلام عليه وسيوضح أمره فيما بعد"[٢].

١٣ – وقد يتطرق إلي ذكر أمور لم ترد لها أية إشارة في نص المفصل، ومن ذلك ما وقع له في بحث "عطف البيان"، فذكر وجهين من أوجه المقارنة، ولكن ابن يعيش بدأ بأوجه الموافقة أولاً، فقال: "عطف البيان له شبه ببدل الشيء من الشيء، وهو هو من حيث إن كل واحد منهما تابع، وإن الثاني هو الأول في الحقيقة فلذلك تعرض للفصل بينهما، وجملة الأمر أن عطف البيان يشبه البدل من أربعة أوجه"[٣].

١٤ – وقد يزيد على ما ورد في النص بعض الأمور يراها ضرورية، إذ بها تتحقق الفائدة، ويتضح المعنى، قال ابن يعيش: " إنما بدأ "الزمخشري" بحصر ألفاظ الجمع، ولم يذكر أبنية الثلاثي التي هي في الآحاد التي تكسر عليها الجموع، لأن الباب باب الجمع، فجاء بالتفصيل على وفق الترجمة ... ونحن نجمع بينهما لأن الفائدة مرتبطة بهما"[٤].

١٥- وابن يعيش قد يصحح وهمًا بدا في سياق النص، ووقع مثل هذا في بحث المفعول المطلق قال الزمخشري: "ومن إضمار المصدر قولك: عبد الله أظنه منطلق،

(١) شرح المفصل ٨ / ٧٣.
(٢) المصدر السابق ١٠/ ٩٩.
(٣) المصدر السابق ٣ / ٧٢ وابن يعيش وشرح المفصل / ٩٤.
(٤) شرح المفصل ٥ / ١٤.

تجعل الهاء ضمير الظن، كأنك قلت: عبد الله أظن ظني منطلق، وما جاء في الدعوة المرفوعة " واجعله الوارث منا " محتمل عندي أن يوجه على هذا " [١].

فقال ابن يعيش معلقا: "ومن إضمار المصدر يوهم أنه قد تقدم إضمار مصدر حتى عطف عليه ".

١٦- وقد يتعرض ابن يعيش إلي الجانب اللغوي في نص المفصل إضافة إلي الجانب النحوي قال: "وقوله: يكسعونها: أي يتبعونها في آخر الكلمة، قال: كسعه: أي ضربه من الخلف، وهذه استعارة لزيادة التاء آخرًا "[٢].

وقال: "وقوله شرعًا: أي سواء، يقال: القوم في هذا الأمر شَرْعٌ سواء، ويحرك ويسكن، ويستوي فيه الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث "[٣].

١٧- وكان ابن يعيش يحيل على مسائل جاءت في كتابه الأول منها قوله: "وقد تبدل همزة أن عينًا فتقول: أشهد عن محمدا رسول الله ويروي بيت ذي الرمة "أأن ترسمت من خرقاء منزلة " أعن ترسمت ... وهي عنعنة تميم، وقد استوفيت هذا الموضع في شرح الملوكي "[٤].

١٨- وهو يحتج بالآيات القرآنية للغة [٥] ويستشهد بالآية لإثبات لهجة قبيلة من القبائل [٦] ويستشهد بالآية القرآنية ليثبت بها لغة فصيحة على أخرى أقل منها شأنا

---

(١) شرح المفصل ١ / ١٢٣.

(٢) المصدر السابق ٢ / ١١٦.

(٣) المصدر السابق ٢ / ١٢٣.

(٤) المصدر السابق ٨ / ٧٩، وابن يعيش وشرح المفصل / ٩٨.

(٥) شرح المفصل ٦ / ٣٧. قوله تعالى: (**حور مقصورات في الخيام**) سورة الرحمن آية ٧٢ .

(٦) شرح المفصل ٩/ ٤٩. قوله تعالى: (**قد جعل ربك تحتك سريا**) سورة مريم آية ٢٤ .

وأضعف مقامًا [١] إلي غير ذلك كما أوضحت في شواهد ابن يعيش في شرح المفصل[٢].

١٩- وهو أيضًا يحتج بالحديث النبوي الشريف في اللغة والنحو والصرف كما أوضحت في شواهد ابن يعيش في شرح المفصل[٣].

(١) شرح المفصل ١/١٠٨.

(٢) انظر شواهد شرح المفصل في هذا البحث.ص ٦٠، ٦٥ .

(٣) انظر شواهد شرح المفصل في هذا البحث. ص ٦٦، ٦٨ .

مكانة ابن يعيش بين شراح المفصل

أولا: مكانة ابن يعيش العلمية:

تمتع ابن يعيش بمكانة رفيعة فوصفه العلماء بأنه أديب، خطيب، وصاحب عقلية تحليلية بارعة فقال القفطي: (فإنني إن وصفتَه بالنحو فهو أديب، أو بالبلاغة فهو خطيب أو بالعدالة فهو أبو ذَرِّها، أو بالمعاني فهو مكنون دُرِّها، أو بجميع الفضائل وجمعها فهو حالب دِرِّها، إمامٌ إذا قاس قطع، وإذا تربع ربع الأدب برع، وإن سئل بيَّن المشكل وإن استفسر فَصَّلَ المجمل)[١].

ولقد اتضحت لنا عقلية ابن يعيش من خلال عمله في هذا الكتاب، فعمل ابن يعيش في هذا الكتاب لم يكن عملا عاديا سهلا يتسم بالسرعة ويتصف بالسطحية، فلقد استمر في وضع مؤلفه بطيئا إلى درجة الملل والضيق ولولا ذلك الصبر الطويل والأناة والروية ما تهيأ له أن يترك كتابه على هذا القدر من التحليل، وهذا الجانب من التعليل والاستقصاء لجزئيات النحو، ومذاهب العلماء فيها ما كان سهلا، منها يمكن فهمه وإدراكه، وما كان ضيق المذهب، وعر المسلك، صعب المرام معقدا يحتاج هذا البطء في وضع الكتاب تلمحه من خلال بحوثه ومناقشاته، وتحس بأنه كان يقف عند كل كلمة من كلماته فلا ينطق بها إلا بعد أن يزنها ثم يسقطها في مكانها، فلا يكون في وجودها سعة من القول لا ضرورة لها، أو فضول يسيء إلى البحث ويمس جانبه.

لقد مكنه ذلك من أن يقف عند كل مسألة من مسائله وقفات طويلة يحلل المسألة تحليلا دقيقا فجاء عمله عمل العالم المتمكن من مادته، إذ هو يقلبها على وجوهها المختلفة ولا يترك جانبا من جوانبها إلا ويتعرض له، ويبالغ في تحليله ويسرف في تعليله حتى يبلغ الأمر بالرجل حدا في بعض الأحيان يدفعك للإشفاق عليه، والترحم على التراب الذي ضم جسده وحوى رفاته[٢].

---

(١) إنباه الرواة ٤/ ٤٥، ٤٦.

(٢) ابن يعيش وشرح المفصل د/ عبد اللطيف محمد الخطيب ص ٤٥٥، ٤٥٦.

ثانيا: مكانة شرح المفصل لابن يعيش بين الشروح الأخرى:

تناول ابن خلكان والقفطي الحديث عن شرح المفصل لابن يعيش وغيره من الشروح ويتضح من كلامهما أن شرح المفصل لابن يعيش أفضل الشروح من جميع الوجوه وسنبين ما قاله العلماء في ذلك:

قال ابن خَلِّكان: مبينا مكانة شرح ابن يعيش وقد جعله أفضل الشروح فقال: "وشرح الشيخ موفق الدين كتاب المفصل لأبي القاسم الزمخشري شرحا مستوفيا وليس في جملة الشروح مثله"[١].

وقال القفطي: "وشَرَحَ كتاب المفصل للزمخشري، فوصل به ما فصّله، وفَرَّق على المستفيدين ما أجمله، واستقى له من ركيّة النحو ما جم[٢] له، وشرفه بعنايته وإعانته فنوّه بذكره وجمَّله، وبسّط فيه القول بسطا أعيا الشارحين، وأظهر من عونِهِ وعيونه ما فتح به بابا للمادحين"[٣].

ثم تلا ذكره لشرح ابن يعيش المقارنة بين هذا الشرح وشروح أخرى فقال: "وقد تجر قوم في ذلك كتجارته، فرجعوا غير رابحين، فمنهم شيخ بغداد[٤] المتأخر الزمان، المذكور في مكانته من العربية بالإمكان، ولما تعرض لشرحه اختزل، وعندما رام أن يرقى عَقَبَتَه نزل، وأتى برائجة دون ثمرتها حجاب وعاقه عن التصدر في صدر هذا الكتاب بوَّابٌ وحُجَّابٌ"[٥].

---

(١) وفيات الأعيان ٧/ ٥٢.

(٢) **ما جم**: اجتمع. **الركية**: البئر، اللسان مادة (ر ك ى).

(٣) إنباه الرواة ٤/ ٤٦.

(٤) **المقصود بالشيخ أي**: محب الدين أبو عبد الله محمد بن محمود المعروف بابن النجار البغدادي المتوفى سنة ٦٤٣هـ ذكره صاحب كشف الظنون ضمن شراح المفصل ١٧٧٤، ١٧٧٥. وانظر هامش إنباه الرواة ٤/ ٤٧.

(٥) إنباه الرواة ٤/ ٤٧.

نجد أنه بَيَّن أن شرح الشيخ محب الدين البغدادي لم يصل إلى درجة شرح ابن يعيش ثم قال مبينا مكانة شرح المفصل لابن يعيش وشرح صدر الأفاضل الخوارزمي.

فقال: "ولو رآه الخوارزمي المدعو بصدر الأفاضل[1] لَمَا تَعَرَّض لشرحه فشرّحه، وما ملحه، فتغيّر في يديه، وتمزقت بشرحه أوصاله لَمَّا عجز عمّا قصد إليه، وأراد أن يعرب فأعجم، ورام أن يسرج ليركب فأسرج وما ألجم، وسماه "التخمير" لما خامره من الجهل بالبلاغة في العبارة وعبر عن الشرح بالتشريح، فقبح الاسم وإن وافق الإشارة"[2].

مما سبق يفهم أن شرح صدر الأفاضل أقل بكثير من شرح المفصل لابن يعيش ولو رأى الخوارزمي شرح ابن يعيش ما شرحه.

بين شرح ابن يعيش وشرح ابن الحاجب الكردي:

شبه القفطي شرح ابن الحاجب من شرح ابن يعيش بابن لبون فقال:

"والذي صنفه فيه ابن الحاجب الكردي فهو عن القصد محجوب، وعن الأسلوب الموفَّقي مسلوب، لأنه نَبَّه المستيقظ من المعاني، فالمعاني للاستفادة منه عانى، ومن أين لابن لبون[3] في الفقه يشغله التدريس، الجري في حلبة النحو مع البُزْل[4] القناعيس"[5].

---

(١) كشف الظنون ٢/ ١٧٧٥.

(٢) إنباه الرواة ٤/ ٤٧.

(٣) **ابن اللبون**: ولد الناقة إذا كان في العام الثاني واستكمله أو إذا دخل في الثالث. اللسان مادة (ل ب ن).

(٤) **البزل**: بزل البعير يبزل فطر نابه أي انشق فهو بازل ذكرا كان أو أنثى وذلك في السنة التاسعة، ورجل بازل على التشبيه بالبعير، وربما قالوا ذلك يعنون به كمال في عقله وتجربته اللسان مادة (ب ز ل) ١/ ٢٧٦.

(٥) **القناعيس**: جمع قنعاس وهو الجمل الضخم، والكلام على الاستعارة، ورجل قناعس أي عظيم الخلق اللسان مادة (ق ن ع) ٥/ ٣٧٥٦.

شرح ابن يعيش وشرح الأندلسي:

تناول القفطي المقارنة بين شرح ابن يعيش وشـرح الأندلسـي وبـين أن الأندلسـي تابعا لابن يعيش إلا أن ابن يعيش أفضل من شرح الأندلسي فقال: (والذي تـولاه أبـو القاسم النحوي اللورقي الأندلسي من شرح هذا الكتـاب، فإنمـا تبـع الموفـق في طريقـه، ووفق بذلك إلى مرتبةِ ترتيبه وحقيقة تحقيقه، واقتـدى بـه في إزالـة الإشـكال والاشـتباه، ونقلا جميعا النحو من كلام النحو، فقبض أحدهما وبسط الآخر، ووجد الثـاني بـالأول شَرَعًا واضحا فسفر عن وجهه فيه وسافر غير أن التصنيف المـوفّقي خُطِـبَ مـن أقصـى مكان، وبذل في نسخه أوفر الأثمان، وأصبح مستعملا بين أئمة هذا الشأن [(١)].

مكانة شرح ابن يعيش والفخر الرازي:

تناول القفطي المقارنة بين شرح ابن يعيش والفخـر الـرازي، وبـين أن شـرح ابـن يعيش أسهل وأيسر وأوسع، أما شرح الرازي فبين ضعف الرازي في هذا النوع فقال:

" وأما ما زعمه الفخر الرازي المعـروف بـابن الخطيـب مـن شـرحه، فقـد عَـرَّض عِرْضَه للاستهزاء، وأظهر من ضعف علمه بهذا النوع مـا أهدفـه للاسـتزراء، وعجـز في أول شرحه عن حد الاسم، وأورد الحد له بلفظ الاسـم، فـلا طريقـة المنطقـي لـزم، ولا بالرسوم النحوية ارتسم، لأن المنطقي يحد الاسم بما هـو السِّـمَة الواقعـة علـى المسـمّى، فيشمله شخصا كان أو معنى، والنحوي يشاركه في ذلك وينفرد باعتبار نفي الاجتهاد في تحصيله لذيذ الطيف، وهى الجملـة المفيـدة مـن تسـانُد الاسمـين فيـدخل في ذلـك أيـن وكيف، وهذا النوع عند المنطقي من الأدوات، لا من الأسمـاء السـامية علـى مسـمياتها ولا من السمات، ثم سلك هذا المسلك في أماكن رام فيها تناسب الأداة وما يصدر عنهـا فخلط، وركـب بهمـا في الجمـع بـين النَّحْـوَيْنِ العربـي واليونـانِي فسـلكهما في عشـواء وخبط، وجاء كتابه على صغر حجمه كثير الخطأ وعلى سعة وهمه قصير الخطا" [(٢)].

---

(١) إنباه الرواة ٤/ ٤٨ والإقليد ١/ ٨٧، ٨٨.

(٢) إنباه الرواة ٤/ ٤٨،٤٩.

ما تميز به ابن يعيش عن غيره من الشراح:

يرى القفطي أن ابن يعيش تميز بميزة السكوت عن الإجابة عند السؤال وأن الصواب في الصمت عن الجواب فقال: "وفي هذا الموفق خصلةٌ فاق بها أقرانه ولا قِرْن له وإخالها منحة من الله والله يهنئه ما خوله، وهو السكوت عن الإجابة عند السؤال، والسكون في أداء الجواب إذا تسرع غيره إلى الخطأ في المقال، ولقد سألته من سنين عن مسألة في موانع الصرف فصمت عن الجواب، وكان في صمته الصواب، فإنها أشكلت على الأئمة المتقدمين، حتى غلِط في الإجابة عنها المبرّد، وناهيك به تقدُّما في السابقين الأولين، فاستدللت بإمساكه على تحصيله، واعتددت بِطَوْلِهِ في تَطْوِيلِهِ، والسعيد من سكت عن الإشكال والشقي من تَسرّع إلى الخطأ وعدم الاستقلال"[١].

(١) إنباه الرواة ٤/ ٤٩.

المبحث الخامس

المقارنة بين شرح المفصل لابن يعيش وبعض الشروح

سنعقد فيما يلي مقارنة بين شرح المفصل لابن يعيش وبعض الشروح مثل:

(١) المحصل في شرح المفصل للأندلسي توفي سنة ٦٦١هـ.

(٢) الإقليد في شرح المفصل للجندي توفي سنة ٧٠٠هـ.

وفيما يلي عرض لبعض مسائل الموازنة بين هذه الشروح، وتتمثل المقارنة في العناصر التالية:

أولا: المقدمة.

ثانيا: إثبات نص المفصل.

ثالثا: الشروح من حيث التوسع والاختصار.

رابعا: من حيث السهولة والصعوبة.

****

أولا: مقدمة كل منها ومحتواها:

اختلفت المقدمة عند كل من هؤلاء الشراح الثلاث، فلكل منهم مقدمة ولكن يختلف كل منهم عن الآخر في غرضه من وضع مصنفه، فابن يعيش قدم لشرحه مقدمة في حدود صفحة بيَّن فيها غرضه من شرحه، والموانع التي عرضت دون إتمام هذا الشرح، ثم الظروف التي أتاحت له إتمامه من بعد قائلا: "وَبَعْدُ فَلَمَّا كَانَ الكِتَابُ الْمَوْسُومُ بِالْمُفَصَّلِ من تَأْلِيفِ الإِمَامِ العَلاَّمَةِ أبي القَاسِمِ محمود بن عُمَرَ الزمخشري- رحمه الله – جليلاً قَدْرُهُ، قد جَمَعَتْ أُصُولَ هَـذَا العِلـم فُصَـولُهُ، وَأَوْجَـزَ لَفْظُـهُ، فَتَيَسَّرَ عَلَـى الطَّالِبِ تحصيلُهُ، إِلاَّ أَنهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى ضُرُوبٍ مِنْهَا لَفْظٌ أُغْرِبَـتْ عِبَارَتُـهُ فَأَشْـكَلَ، ولفـظ

تَتَجَاذَبُهُ مَعَانٍ فهو مُجْمَلٌ، وَمِنْهَا مَا هَوَ بَـادٍ لِلأفْهَـامِ إِلاَّ أَنـهَ خَـالٍ مـن الـدَّليلِ مُهْمَـلٌ، استَخَرْتُ "اللهَ" تَعَالَى فِي إِمْلاَءِ كِتَابٍ أَشْرَحُ فيه مُشْكِلَهَ، وَأُوَضح مَجْمَلـهُ، وَأُتبـعُ كُـلَّ حُكمٍ منه حُجَجَهُ وَعِلَلَهُ، وَلاَ أَدَّعِي أَنهُ "رَحِمَهُ الله" أَخَلَّ بِذلك تَقْصِيرًا عَمَّـا أَتَيْـتُ بِـهِ فِي هذا الكِتَابِ إِذ مِنَ المَعْلُومِ أَنَّ مَنْ كَانَ قادِرًا عَلَى بَلاَغَةِ الإِيجَازِ كَانَ قَادِرًا عَلَى بَلاَغَـةِ الإطناب.

قال الخليلُ بنُ أَحْمَدَ "رَحِمَهُ اللهُ": من الأَبْوَابِ ما لَوْ شِئْنَا أَنْ نَشْرَحَهُ حَتَّـى يَسْـتَوِي فِيهِ القَوِيُّ والضَّعِيفُ لَفَعَلْنَا، ولكن يجب أن يكون لِلْعَالِمِ مَزِيَّةٌ بعدنا..."[1].

أما الأندلسي:

فقد أفاد في مقدمة شرحه " المُحَصَّل " في شـرح المفصـل بـأن الـذي حَفَّـزَه علـى ذلك طُلاَّبُ الآدابِ فقال: "لَمَّا رَأَيْتُ أَبْنَاءَنَا مِنْ أَهْلِ الآدَابِ شَغِيفِينَ بِكِتَابِ المُفَصَّل في صَنْعَةِ الإِعْرَابِ صَارِفِينَ هَمَّهُمْ إِلَيْهِ، وَقَاصِرِينَ بَحْثَهُمْ عَلَيْهِ كُنْـتُ وَاحِـدًا مِـنْ رِجَـالِهِم، آخذا بِمـذْهَبِهِم وَمَقَـالِهِم. وَهَـلْ أَنَـا إِلاَّ مِـنْ غَزِيَّـةَ إِنْ غَـوَتْ غَوَيْـتُ وَإِنْ تَرْشُـدْ غَزِيَّـةُ أَرْشُدِ؟"[2].

أما الجندي:

فقد وضع مقدمة للإقليد حمد الله فيها وأثنى عليه، ثم صلى على النبي "صـلى الله عليه وسلم" وأشاد بعلم الإعراب وفائدته في نقل العلـوم الإسـلامية، وفهـم الأحكـام الشرعية، وأثره في ترسيخ اليقين بأن القرآن الكريم هو معجزة سيد المرسلين، ثم امتـدح المفصل، ومعاناة الطلاب في استيعابه، ثم تحدث عن سبب تصنيفه الذي هو إنجـاز وعـد

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢.

(٢) المحصل في شرح المفصل دراسة وتحقيق الباحث عبد الباقي عبد السلام الخزرجـي لنيـل الـدكتوراة عـام ١٤٠٢/ ١٩٨٢ مكتبة كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة ص ٦٨ قسم الدراسة.

قد تعهد به لغيره في حل عويص المفصل وكشف أسراره فقال: "وقد جَرَى عَلَيَّ الوَعْدُ - وَالإِخْلافُ مِنْ سُوسِ[١] الوَغْدِ -[٢] أَنْ أَفْتَحَ لَهُمُ الغَلَقَ إِلَى حَلِّ عَوِيصَاتِهِ[٣] الأَبِيَّةِ، وَأَرْفَعُ الحِجَابَ عَمَّا فِيهِ مِنْ غَوَامِضِ الأَسْرَارِ الأَدَبِيَّةِ فَصَرَفْتُ هَمِّي إلى الإنْجَازِ مُحْتَرِزًا عَنْ وَصْمَتَى تطويل وإيجاز وَجَمَعْتُ في هذه المَجَلَّةِ[٤] المَوْسُومةِ بالإقليد مِنْ مَعَانٍ وخَفَايا مَا حُلَّ بِهِ عُقَدٌ مِنَ السِّحْرِ خَبَايا، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"[٥].

ثانيًا: الموازنة من حيث إثبات نص المفصل بين يدي كل شارح:

أما ابنُ يعيشَ فكانَ يثبتُ نَصَّ الْمُفَصَّلِ كامِلا قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي شَرْحِهِ سَوَاءَ كَانَ المشروحُ تعريفًا أم بيتًا أم قاعدةً نحوية.

أما منهجُ الأَنْدَلُسِيِّ في كتابه (المحصل في شرح المفصل) فقد سار على نهج ابن يعيش في إثبات نص المفصل كاملا ثم الشروع في شرحه ثانيا ونبه على ذلك القفطي، والباحث محقق المحصل بقوله: قال القفطي في إنباه الرواة: والذي تولاه أبو القاسم النحوي اللورقي الأندلسي من شرح هذا الكتاب، فإنما تبع الموفق في طريقه ووفّقَ بذلك إلى مَرْتَبَةِ ترتيبه وحقيقة تحقيقه، واقتدى به فِي إِزَالَةِ الإِشْكَالِ والاشْتِبَاهِ...[٦].

أما الجندي فلم يثبت نص المفصل بين يدي شرحه بل كان يختارُ من المفصَّلِ أَوَّلَ العبارةِ أو الفقرة أو الشاهد مشيرا إليه بلفظه قوله... إلى آخره)، ثم يأخذ في شرحها

---

(١) **السُّوسُ**: الطبع والخلق والسجية اللسان ٣/ ٢١٥٠ مادة (س و س).

(٢) **الوغد**: الخفيف الأحمق الضعيف العقل الرَّذْلُ الدَّنِيءُ. اللسان مادة (و غ د) ٦/ ٤٨٧٨.

(٣) **العويص**: العوص ضد الإمكان واليسر، أي: ما يصعب استخراج معناه، اللسان (ع و ص) ٤/ ٣١٧٠).

(٤) **المجلة**: صحيفة يكتب فيها اللسان مادة (ج ل ل) ١/ ٦٦٥ والجمع مَجَالٌّ.

(٥) الإقليد ١/ ١١٧.

(٦) إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي ٤/ ٤٢ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ٤/ ٤٨.

وهكذا يستغرق الجندي في شرح هذه الفقرة من المفصل في أربع صفحات في الإقليد سالكا سبيل الحوار في شرحه على عادته في الكتاب كله، وهو أمر أكثر من استعماله[١].

ثالثا: الموازنة بين هذه الشروح من حيث التوسع والاختصار:

التزم الجندي في شرح المفصل منهجا متوسطا بين التطويل والإيجاز، وقد نَبّه على منهجه هذا في مقدمة الإقليد بقوله: فَصَرَفْتُ هَمِّي إِلى الإِنْجَازِ مُحْتَرِزًا عَنْ وَصْمَتَى تَطْوِيلٍ وَإِيجَازٍ[٢] وأكد على منهجه هذا في الفصل الذي عقده لخاتمة الإقليد قائلا: ولم أَعْدُ خير الأمور، وَخَيْرُهَا الأَوْسَاطُ، فإِنَّ مَنْ أَوْجَزَ وَأَسْهَبَ وَسَمُوهُ بِتَقْصِيرٍ أَوْ إِفْرَاطٍ، مَعَ عِلْمِي بِأَنَّ "رِضَا النَّاسِ غَايَةٌ لاتُدْرَكُ" وَأَنَّ لِكُلٍّ فِيمَا يَهْوَاهُ طَرِيقَةً تُسْلَكُ، وَلِلنَّاسِ فِيمَا يَعْشَقُونَ مَذَاهِبُ[٣].

أما الأندلسي:

فيسجل له في هذا المقام تَوَسُّعَهُ في عرض الموضُوعَاتِ المختلفة أَثْنَاءَ شرح المفصل بوجه عام وتلك سمه نبه عليها محقق المحصل[٤].

أما ابن يعيش:

فكان أكثر من الإقليد وأشمل شرحا لكل ما ورد في متن المفصل لما علمنا أنه كان يعني بإثبات نص المفصل كاملا ثم يستعرضه تعليقا وشرحا.

---

(١) الإقليد ص ٨٧.

(٢) المصدر السابق ١/ ١١٧.

(٣) المصدر السابق ص ٢١٨٨/ ٢١٨٩.

(٤) المحصل في شرح المفصل قسم الدراسة ٨١، ٨٢.

رابعا: الموازنةُ من حيثُ السُّهُولَةِ والصعوبةِ:

يأتي في المرتبة الأولى من هذه الشروح كتاب المحصل في شرح المفصل للأندلسي، لأنه أيسر تلك الشروح، وقد نبه على ذلك محقق المحصل بقوله: أما أسلوب الأندلسي فعلمي أدبي بعيد عن التكلف أقرب إلى السهولة والوضوح في عرض الأفكار ومناقشتها بشكل منظم ومنسق مع الإفراط في مناقشة الآراء المختلفة أحيانا وعدم التكرار في الألفاظ غالبا (١).

ويأتي في المرتبة الثانية: شرح ابن يعيش بعد المحصل في سهولة الأسلوب أما الإقليد فقد قال عنه محققه: "فقد وجدته أعسرها شرحا، وأعقدها لفظا وأغربها تعبيرا" (٢).

نتائج هذه الموازنة:

أولا: في المقدمة نجد أن كُلاًّ منهم قد وضع مقدمة لشرحه، بين فيها سبب شرحه لهذا الكتاب. إلا أن ابن يعيش له فضل السبق عليهم جميعا، ثم أننا نجد أن سبب شرحهم للكتاب لا يكاد يخرج عما قاله ابن يعيش، إلا أن الجندي جعله إنجاز وعد.

ثانيا: في إثبات النص، فنجد له السبق أيضا، ومقدم على غيره في هذا، فالأندلسي تَبَعٌ له في طريقته وإثباته للنص، أما الجندي فلم يثبت النص كاملا كما أوضحنا.

ثالثا: أما من حيث التوسع والاختصار، فنجد أن الأندلسي مقدم على ابن يعيش، وأجد أنَّ هذا أمر طبيعي، لأن الأندلسي جاء بعد ابن يعيش وتابع لطريقته، فعليه أن يزيد في شرحِهِ شيئا ما، حتى تُؤْتَى الثَّمَرَةُ المَرْجُوَّةُ من شرحِهِ.

رابعا: من حيث السهولة والصعوبة: نجد أن الأندلسي مقدم على ابن يعيش في ذلك لما ذكرت.

---

(١) المحصل في شرح المفصل قسم الدراسة ص ٦٢، والإقليد ص ٩١، ٩٢.

(٢) الإقليد ٩٢.



"**الضرورة الشعرية**" مصطلح يطلقه النحاة والنقاد العرب القدماء على عديد من الظواهر اللغوية المختلفة، التي نجدها مبثوثة في أبواب النحو والصرف معا، ونجدها كذلك في كتب النقد الأدبي القديم. فقد ظن النحاة والنقاد أن الوزن والقافية في الشعر يلجِئان إلى ارتكاب ما هو غير مألوف في النظام اللغوي [(١)].

وقد اختلف النحاة في تحديد مفهوم الضرورة اختلافا غير قليل، فمنهم من يرى إطلاقها على كل ما جاء في الشعر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا [(٢)]، ومنهم من يرى أنها ما يضطر الشاعر إليه اضطرارا، بحيث لا يكون عنه مندوحة [(٣)]. ومنهم من يرى أن لا معنى لقول من يقول: إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي شعره بما لا يجوز [(٤)] وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

وسنعرض في هذا الفصل لما يلي:

(١) مفهوم الضرورة عند ابن يعيش.

(٢) مفهوم الضرورة عند سيبويه.

---

(١) لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية د/ محمد حماسة عبد اللطيف دار الشروق طبعة أولى ١٩٩٦ ص ٥.

(٢) رأي الجمهور انظر الضرائر للآلوسي/ ٥ والمندوحة السعة والفسحة والمراد اتساع الأمر أمام الشاعر بحيث يتمكن من الفرار من الوقوع في الضرورة انظر اللسان (ن د ح) ٦/ ٤٣٨٠ والمعجم الوسيط ٢/ ٩١٧.

(٣) رأي ابن مالك انظر الاقتراح/ ٤٦.

(٤) رأي ابن فارس الصاحبي ٤٦٨.

(٣) مفهوم الضرورة عند ابن جني.

(٤)رأي ابن فارس في الضرورة.

(٥)مفهوم الضرورة عند ابن مالك.

(٦)الضرورة بين البصريين والكوفيين.

(٧)خاتمة وخلاصة.

المبحث الأول

مفهوم الضرورة عند النحاة

مفهوم الضرورة عند ابن يعيش في شرح المفصل:

قال ابن يعيش في باب الممنوع من الصرف متحدثًا عن الضرورة:

" إن ضرورة الشعر تبيح كثيرًا مما يحظره النثر واستعمال ما لا يسوغ استعماله في حال الاختيار والسعة، فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية، وإقامة وزنها بزيادة التنوين، وهو من أحسن الضرورات لأنه رد إلى الأصل، ولا خلاف في ذلك إلا ما كان آخره ألف التأنيث المقصورة فإنه لا يجوز صرفه للضرورة، لأنه لا ينتفع بصرفه، لأنه لا يسد ثلمة في البيت من الشعر، وذلك أنك إذا نونت مثل "حبلى وسكرى" فقلت " حبلىً وسكرىً " فتحذف ألف التأنيث لسكونها، وسكون التنوين، بعدها، فلم يحصل لذلك انتفاع لأنك زدت التنوين، وحذف الألف، فما ربحت إلا كسر قياس، ولم تحظ بفائدة" [1]. فابن يعيش يرى أن الشعر قد يضطر الشاعر فيه إلى أشياء بكسرها، ويخرج بها عن المعتاد المألوف، والقاعدة المتبعة، ليقيم وزنًا، أو ليوافق بين جهات القافية في أبيات القصيدة، في حين لا يجد المرء هذا الحرج، وذلك الضيق في النثر إذ ينبغي على المرء أن يحقق قواعد العربية ما استطاع ذلك في النص، فلا يستطيع أن يصرف ما لا ينصرف واستعمال أصل مرفوض كما أنه لا يحصل له بذلك انتفاع لو فعله، وإنما يقدح في عمله في النص، وينتقص منه.

وقال في موضع آخر وعند الحديث على قول الشاعر:

١٨- تَزَوَّد مثلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا[2]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٧. ابتدأت بابن يعيش غير مراع لترتيب الوفيات حيث إنه صاحب موضوع البحث.

(٢) شرح المفصل ٧/ ١٣٣ قائل البيت جرير بن عطية الخطفى من تميم، أشعر أهل عصره ولد ومات في اليمامة وكان هجاءً مُرًّا، وكان من أغزل الناس شعرا، الأعلام ٢/ ١١٩، والبيت من بحر الوافر.

والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٣٢ والمقتضب ٢/ ١٥٠ والخصائص ١/ ٨٤، ٣٩٧ المقرب لابن عصفور/ ١٠٤، ولسان العرب مادة (زود) ٣/ ١٨٨٦ وشرح ابن عقيل ٣/ ١٦٤ ومغني اللبيب / ٤٦٢ وخزانة الأدب ٩/ ٣٩٤ – ٣٩٩.

"وعلى تقدير أن يكون العامل فيه نعم فإن ذلك من ضرورة الشعر، هكذا قال أبوبكر السراج: وما ثبت يقدر بقدر الضرورة، ولا يجعل قياسًا"[(١)].

فابن يعيش يرى أيضًا أن الضرورة تقدر بقدرها، وتقتصر على مواضعها، فلا يتوسع فيها الشاعر، أو يلجأ إليها في كل حين سواء كان هناك ضرورة لهذه الضرورة أم لا وإنما يلجأ الشاعر إليها حينما تضيق به السبل وتسد أمامه الطرق في تفادي فرق في أصل من أصول العربية، فإذا اضطر إلى ذلك وقع فيه، ولكن الضرورة التي يخرج إليها تبقى بحدودها، لا تجعل أصلاً فيما بعد نقيس عليه كلما اضطر إلى ذلك وتكون خاصة بالموضع ذاته.

والضرورة قد تكون مستقبحة مثال ذلك ما وقع عنده في حديثه عن قول الشاعر:

١٩- فَأَنْتِ طَلاقٌ والطلاقُ عَزِيمةٌ ثَلاثًا وَمَنْ يَخْرُقْ أَعَقُّ وَأَظْلَمُ[(٢)]

قال ابن يعيش: "قد حذفت الفاء التي هي جواب الشرط والمبتدأ أيضًا، والمعنى فهو أعق وأظلم وهو من ضرورات الشعر المستقبحة"[(٣)].

واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

٢٠- يَا أَيُّهَا الرَّاكِبُ المُزْجِي مَطِيَّتَهُ سائِلُ بني أَسَدٍ ما هذه الصَّوْتُ[(٤)]

ثم قال: "فإنه أنث الصوت وهو مذكر، لأنه مصدر كالضرب والقتل كأنه أراد الصيحة والاستغاثة، وهذا من أقبح الضرورات، أعني تأنيث المذكر لأن المذكر هو الأصل"[(٥)].

---

(١) شرح المفصل ٧/ ١٣٣.

(٢) المصدر السابق ١/ ١٢ البيت بلا نسبة في شرح الكافية للرضي ٢/ ١٦٨ وارتشاف الضرب ٢/ ٩٨٦ ومغني اللبيب/ ٥٣ وشرح أبيات المغني للبغدادي ١/ ١٦٨وسيأتي تخريجه ص ٢٢٢.

(٣) شرح المفصل ١/ ١٣. في الأصل [قد حذفت الفاء الذي هو جواب الشرط] وما ذكرت أولى.

(٤) البيت منسوب لرويشد بن كثير الطائي شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٩٥ وانظر البيت في الخصائص بلا نسبة ٢/ ٤١٧ والإنصاف/ ٤٥٥ وارتشاف الضرب ٢/ ٧٣٧، ٥/ ٢٤٤٩ والخزانة ٤/ ٢٢١ بحر البسيط.

(٥) شرح المفصل ٥/ ٩٦.

وفي موضع آخر ساق بيتين وكان أحدهما لكعب بن زهير وهو قوله:

٢١- وَإِذَا ما تَشَاءُ تَبْعَثُ مِنْهَا مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطًا مَذْعُورًا [(١)]

ثم قال: (إلا أن المجازاة للضرورة مع ما أحسن، قال أبو علي: وكان القياس يوجد عندي على الشاعر إذا اضطر فجازى بإذا أن يكفها عن الإضافة بما كف حيث وإذ لما جوزي بهما، إلا أن الشاعر إذا ارتكب الضرورة استجاز كثيرًا مما لا يجوز في الكلام "[(٢)].

وقال ابن يعيش في موضع آخر: "قال الشاعر: وَكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالعَوَاوِرِ[(٣)] فإن الواو لم تهمز وإن جاورت الطرف في اللفظ من قبل أنها في الحكم والتقدير متباعدة، لأن ثم ياء مقدرة، فاصلة بينها وبين الطرف، والتقدير "عواوير كطواويس"، لأنه جمع عُوّار، وحرف العلة إذا وقع رابعًا في المفرد لم يحذف في الجمع، بل يقلب ياء إن كان غيرها نحو حماليق وجرموق وجراميق، فإن كان ياء بقي على حاله كقنديل وقناديل، وإنما حذف الشاعر للضرورة، وما حذف للضرورة كالمنطوق به في الحكم فلذلك لم تهمز "[(٤)].

فابن يعيش يرى أن الضرورة إذا اقتضت الحذف في كلمة من الكلمات فإن ذلك لا يعني نسيان هذا الأصل وتجاهله، وإنما ينبغي أن يبقى له حكمه، مثله في ذلك مثل المنطوق به لا فرق بينهما.

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١٣٤ ، القائل كعب بن زهير هو: كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني، أبو المضرّب: شاعر عالي الطبقة من أهل نجد ممن اشتهر في الجاهلية، وهجا النبي ﷺ بعد ظهور الإسلام، وأقام يشبب بنساء المسلمين، فهدر النبي ﷺ دمه، فجاءه كعب مستأمنًا، وقد أسلم وأنشده لاميته المشهورة التي مطلعها "بانت سعاد فقلبي اليوم مبتول" توفى سنة ٢٦ هـ، الأعلام ٥/ ٢٢٦ ، انظر شرح ديوان الشاعر للسكري دار الكتب المصرية ط ١ سنة ١٩٥٠ ص ١٦١ . بحر الخفيف.

(٢) شرح المفصل ٨/ ١٣٥.

(٣) شرح المفصل ١٠/ ٩٢ البيت لجندل بن المثنى الطهوي والبيت من بحر الرجز وهو في شرح المفصل ١٠/ ٩٢ المحتسب لابن جني ١/ ١٠٧، ٢٩٠ الخصائص ١/ ١٩٦، ٣/ ١٦٤، ٣٢٦ المنصف ٢/ ٤٩ والأعلم على سيبويه ٢/ ٣٧٤ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٨٨٦ والممتع لابن عصفور ١/ ٣٣٩.

(٤) شرح المفصل ١٠/ ٩٢.

ومن الضرورات التي تحدث عنها ابن يعيش الضرورات التي يقع فيها الشاعر أحيانًا هو الرجوع إلى الأصل المرفوض المهمل الذي لا يستعمل فيستعمله في شعره، لأنه مضطر إليه قال ابن يعيش: "الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة"[١].

من هذه المواضع قول الشاعر:

٢٢- فَهْيَ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًا كَمَا تُنَزِّي شهلةٌ صَبِيًّا[٢]

ثم قال: "والقياس تنـزية، ولكنه راجع الأصل ضرورة لأن الشاعر له مراجعة الأصول المرفوضة"[٣].

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

٢٣- فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبًا وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ[٤]

ثم قال: (فالشاهد فيه أنه استعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع

---

(١) شرح المفصل ٦/ ٢٣.

(٢) المصدر السابق ٦/ ٥٨، البيت لم يعرف قائله وبحره الرجز.

اللغة:

التنزي: التوثب والتسرع اللسان مادة (ن ز ا) ٦/ ٤٤٠٢ .

ومعنى البيت امرأة شهلة إذا كانت نصفا وصار كالاسم لها بالغلبة ولا يقال ذلك للرجل، وهو يصف امرأة تستقي والمراد أنها ترفع دلوها كما ترفع المرأة الصبي عند ترقيصه والبيت في شرح المفصل ٦/ ٥٨، ٥٩ والمنصف لابن جني ٢/ ١٩٥ والخصائص ٢/ ٣٠٤ ومجموعة الشافية ١/ ٦٤ وشرح التسهيل ٣/ ٤٧٢ وشرح ابن عقيل ٣/ ١٢٨ ش ٢٦٦ ويروي:

بَاتَتْ تُنَـزِّي دَلْوَهَا تَنْـزِيًّا كَمَا تُنَـزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا

والشاهد فيه: "تنـزيا" والقياس تنـزية.

(٣) شرح المفصل ٦/ ٥٨.

(٤) المصدر السابق ٧/ ١٣، بحر الطويل والبيت منسوب لتأبط شرا، وهو في ديوانه وهو ثابت بن جابر بن سفيان أبو زهير الفهمي، من مضر: شاعر عدّاء، من فتاك العرب في الجاهلية، شعره فحل وكان من أهل تهامة توفي ٨٠ ق هـ الأعلام ٢/ ٩٧ .

اللغة:

المعنى (فأبت) رجعت وفهم قبيلة وهي فهم بن عمرو بن قيس بن غيلان الأشموني ١/ ٢٥٩ وانظر البيت في الإنصاف ٣٢٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٣، ١١٩، ١٢٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٩٣ وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٥٢ وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٢٦ والتصريح لابن هشام ١/ ٢٠٣ ويروى في الأشموني ١/ ٢٥٩ يروي: "فأبت إلى فهم وما كدت آيبًا" وكذلك الارتشاف ٣/ ١٢٢٦. انظر ديوان الشاعر إعداد طلال حرب ، دار صادر بيروت، ط ١ سنة ١٩٩٦ . ويروى :(ولم أك آئبا) ص ٣٤ من الديوان.

الفعل الذي هو فرع، ذلك أن قولك: كدت أقوم أصله كدت قائمًا، والمعنى: وما كدت أؤوب إلى أهلي "[١].

وعلى هذا فالضرورة الشعرية عند ابن يعيش في كتابه "شرح المفصل" تنحصر في النقاط التالية:

(١)أن الضرورة الشعرية تبيح كثيرا مما يحظره النثر وذلك ممثلا في:

أ- صرف مالا ينصرف

ب- زيادة التنوين وهو من أحسن الضرورات لأنه رد إلى الأصل.

(٢)أن الضرورة تقدر بقدرها؛ فلا يلجأ إليها الشاعر إلا إذا ضاقت به السبل وسدت أمامه الطرق.

(٣)أن الضرورة قد تكون مستقبحة مثل:

أ- حذف الفاء في جواب الشرط والمبتدأ معا.

ب- تأنيث المذكر.

(٤)أن الضرورة إذا اقتضت الحذف في كلمة من الكلمات لا تعني تجاهل الأصل لأن العبرة بالأصل لا بالمنطوق.

(٥)أن الضرورة تبيح الرجوع إلى الأصل المرفوض المهمل.

---

(١) شرح المفصل ٧/ ١٤.

مفهوم الضرورة عند سيبويه

اختلف النحاة في تحديد **مفهوم الضرورة** عند سيبويه، فمنهم من يقول إنه يرى رأي الجمهور في الضرورة، ومنهم من يقول: إن ظاهر قوله في الضرورة أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة [١] وهو إمام ابن مالك في ذلك [٢] والسر في هذا الاختلاف والاضطراب يرجع إلى تحليل كل منهما لكلام سيبويه وسنوضح رؤية كل منهما:

أولا: الفريق الذي يرى أن رأي سيبويه موافق لرأي الجمهور

قال: لقد صرح سيبويه برأيه في الضرورة الشعرية في أول باب عرض فيه لهذه الضرورة وهو (باب ما يحتمل الشعر)[٣] فصدره بقوله: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء كما أنها أسماء"[٤]. فنجد أن سيبويه لم يقيد هذا الجواز المخصوص بالشعر بشرط ألا يكون للشاعر عنه مندوحة.

وذكر في موضع آخر في الكتاب ما يؤيد ذلك حيث قال: " وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا " [٥].

" وقد جاء في الشعر بعض هذا منونا " [٦] "وقد جاء (سبحان) منونا مفردا في الشعر " [٧] "وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر" [٨].

---

(١) انظر سيبويه والضرورة الشعرية إبراهيم حسن/ ٣٥.

(٢) انظر لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية د/ محمد حماسة عبد اللطيف ص ٩٠ والآلوسي/ ٥.

(٣) سيبويه ١/ ٨ بولاق.

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) المصدر السابق ١/ ١٣.

(٦) المصدر السابق ١/ ١٠٦.

(٧) المصدر السابق ١/ ١٦٤.

(٨) المصدر السابق ١/ ٣٢٥.

هذه هي بعض العبارات التي كان يطلقها سيبويه عن الضرورة وبلفظ " قد جاء في الشعر" "ويجوز في الشعر" أما لفظ الضرورة صريحا فنكاد نجده معدوما في كتابه.

فإذا انتقلنا إلى الشواهد وجدناه يستشهد على الفصل بين "كم" الخبرية وما أضيفت إليه بالجار والمجرور للضرورة بقول الشاعر:

٢٤- كَمْ بجودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلاَ وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ (١)

وقد بين سيبويه أنه يجوز في (مقرف) أوجه ثلاثة:

أولا: الرفع على أن يجعل (كم) ظرفا ويكون لتكثير المرار وترفع المقرف بالابتداء وما بعده الخبر، والتقدير: كم مرة مقرف نال العلا.

ثانيا: النصب على التمييز لقبح الفصل بينه وبين كم في الجر.

ثالثا: الجر على أنه أجاز الفصل بين (كم) وما عملت فيه بالمجرور ضرورة، وموضع (كم) رفع بالابتداء والتقدير كثير من المقرفين نال العلا بجود فسيبويه قال: "وقد يجوز في الشعر " أي أجاز الجر في البيت للضرورة مع أنه يستطيع الفرار منها بالرفع أو بالنصب، في هذا دليل على عدم اشتراطه في الضرورة من عدم وجود مندوحة للشاعر عن الوقوع فيها، ولو اشترط ذلك لامتنع عنده الجر وما لجأ للاضطرار (٢).

ويؤيد هذا الرأي ابن عصفور حيث قال: " اعلم أن الشعر لما كان كلاما موزونا يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن ويحيله عن طريق الشعر، أجاز العرب

---

(١) الكتاب ١/ ٢٩٦ بولاق وقائله قيل: أنس بن زنيم وقيل: لأبي الأسود الدؤلي وقيل: لعبد الله بن كريز وانظر المقتضب ٣/ ٦١ والإنصاف/ ١٩١ وابن يعيش ٤/ ١٣٢ وضرائر الشعر لابن عصفور/ ١٣ بحر الرمل.

اللغة:

المقرف: النذل اللئيم الأب، سيبويه والضرورة الشعرية د/ إبراهيم حسن/ ٣٦.واللسان مادة (ق ر ف) ٥/ ٣٦٠١.

(٢) سيبويه والضرورة الشعرية/ ٣٥، ٣٦.

فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك أولم يضطروا إليه لأنه موضع ألفت فيه الضرائر [(١)].

ثانيا: الفريق الذي يرى أن الضرورة عند سيبويه ما ليس للشاعر عنه مندوحة

إن هذا الفريق حدد هذا المعنى من خلال كلام سيبويه أيضا وتعبيره عن الضرورة الشعرية بلفظ (الاضطرار) فيقول مثلا: " فإن اضطر شاعر فقدم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلا النصب " [(٢)].

وقال: " وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي:

١٢م – فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلا ذَاكِرِ الله إلا قَلِيلا [(٣)]

لم يحذف التنوين استخفافا ليعاقب المجرور، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين، كما قال: رمى القوم، وهذا اضطرار... " [(٤)].

وقال أيضا: " وسألت الخليل عن الياءات لِمَ لَمْ تُنْصَب في موضع النصب إذا كان الأول مضافا وذلك قولك: رأيت معدِ يَكْرِب، واحتملوا أيادي سبًا، فقال: شبهوا هذه الياءات بألف مثنى حيث عَرَّوها من الرفع والجر كما عرَّوْها من النصب أيضا، فقالت الشعراء حيث اضطُرّوا (وهو رؤبة): سَوَّى مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الحُقق [(٥)].

فإننا نجد أن لفظ "اضطُرّ" و "اضطرارا" كثير في كتاب سيبويه ومن هنا حدد العلماء تعريف الضرورة عند سيبويه بأنه ما لا مندوحة للشاعر عنه من هؤلاء الصفار الفقيه في شرحه للكتاب يحدد رأي سيبويه في ضرورة الشعر فقال: (جعل الضرورة أن

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور/ ١٣.

(٢) الكتاب ١/ ٥١.

(٣) الكتاب ١/ ٨٥، ١٦٩ ، والبيت سبق تخريجه ص ٧٠ .

(٤) الكتاب ٢/ ٥٥.

(٥) سيأتي تخريجه ص ١٦٧ من البحث.

يجوز للشاعر ما لا يجوز له في الكلام بشرط أن يضطر إلى ذلك، ولا يجد منه بدا، وأن يكون في ذلك رد فرع إلى أصل أو تشبيه غير جائز بجائز ويقول: وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه [١].

وكذلك أبو حيان، إذ يقول: "يجوز للشاعر في الشعر ما لا يجوز في الكلام عند سيبويه بشرط الاضطرار إليه، ورد فرع إلى أصل، وتشبيه غير جائز بجائز" [٢].

ولعل ما أكد هذا الاتجاه لديهم قوله: " ولا يحسن في الكلام أن تجعل الفعل مبنيا على الاسم ولا تذكر علامة إضمار الأول حتى تَخْرُجَ من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه وتشغله بغير الأول حتى يمتنع أن يكون يعمل فيه ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام".

قال أبو النجم العجليّ:

٢٥- قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[٣]

فهذا ضعيفٌ، وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأن النصب لا يَكْسِرُ البَيْتَ ولا يُخِلُّ به تَرْكُ إِظْهَارِ الهَاءِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ كُلُّهُ غَيْرَ مَصْنُوعٍ [٤].

وقول سيبويه تعقيبا على بيت أبي النجم السابق: " فهذا ضعيف وهو بمنزلته في

---

(١) انظر لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية ص ٩٢ نقلا عن شرح كتاب سيبويه للصفار الفقيه ورقة ٢١.

(٢) ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٧٧.

(٣) الكتاب ١/ ٤٤ قائل البيت أبو النجم العجلي وهو الفضل بن قدامة العجلي، أبو النجم، من بني بكر ابن وائل، من أكابر الرجاز ومن أحسن الناس إنشاد للشعر نبغ في العصر الأموي وهو أبلغ من العجاج في النعت الأعلام ٥/ ١٥١. والبيت من بحر الرجز التام.

اللغة:

أم الخيار هي زوجة أبي النجم ويعني بالذنب: الشيب والصلع والعجز وغير ذلك من موجبات الشيخوخة/ سيبويه والضرورة/ ١١٠ وانظر البيت في المحتسب ١/ ٢١١ وابن يعيش ٣٠١٢، ٩٠١٦ وضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٦ ومغني اللبيب ٢٠١ سيبويه والضرورة الشعرية ٣٩/ ٤٥، ١١٠/ ١١٤.

(٤) الكتاب ١/ ٤٣، ٤٤.

غير الشعر " يتعارض تماما مع الاتجاه الأول في موقفه من الضرورة الشعرية لأن رفع الشاعر "**كُلُّه**" في البيت لا يعد ضرورة لتمكنه من النصب دون كسر للبيت أو إخلال بالمعنى فهو أنه جائز بقبح أو ضعف شعرًا ونثرًا.

وهذا التعارض ليس مقصورا في (الكتاب) على قضية (الضرورة الشعرية) بل العبارات التي ظاهرها التناقض والتعارض كثيرة في كتاب سيبويه مما أوقع العلماء بعده في اضطراب واختلاف في بيان مراده، والتوفيق بين نصوصه، ودفع ما بينهما من تعارض(١).

والذي نطمئن إليه أن مذهب سيبويه في الضرورة هو أن يقع في الشعر ما لا يقع في النثر مطلقا، أي سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا، ويؤيد هذا أمور أهمها:

(١)تصدير حديث سيبويه عن الضرورة بقوله: " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، ولم يقيد ذلك الجواز بما لا مندوحة للشاعر عنه.

(٢)كثير من الشواهد التي أوردها سيبويه للضرائر الشعرية جاءت فيها روايات أخرى تخرجها عن الضرورة، فكان سيبويه إما أن يشير إلى هذه الروايات دون أن يرد رواية الضرورة كما فعل في **قول أنس بن زنيم** (٢) **السابق:**

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلاَ (٣) البيت وإما أن يكتفي بذكر رواية الضرورة دون أن

---

(١) انظر فهارس عضيمه ١٨ وسيبويه والضرورة الشعرية لإبراهيم حسن/ ٤١.

(٢) أنس بن زنيم هو أنس بن زنيم بن عمرو بن عبد الله، الكناني الدؤلي: شاعر، من الصحابة. نشأ في الجاهلية ولما ظهر في الإسلام هجا النبي ﷺ فأهدر دمه، فأسلم يوم الفتح ومدح رسول الله بقصيدة فعفا عنه، عاش إلى أيام عبيد الله بن زياد (أمير العراق). توفى سنة ٦٠ هـ . الأعلام ٢/ ٢٤ .

(٣) انظر الكتاب ١/ ٢٩٦ بولاق وسبق تخريجه ص ١١٤ من البحث.

يشير إلى غيرها من الروايات [١].

(٣)كثير من الشواهد التي ذكرها سيبويه في أقسام الضرورة المختلفة يمكن بقليل من التصرف إخراجها من حيز الضرورة دون كسر للوزن أو إخلال بالمعنى، ومن ذلك مثلا قول أبي الأسود الدؤلي:

١٢م – فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلا ذَاكِرِ اللهَ إلا قَلِيلا

أورده سيبويه شاهدا على حذف التنوين من " ذاكر " تخلصا من التقاء الساكنين للضرورة، إذ لو تخلص من التقاء الساكنين بكسر التنوين لا نكسر البيت لكنه كان يمكنه أن يقول:

١٢م – فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلا يَذْكُرُ اللهَ إلا قَلِيلا

دون ارتكاب ضرورة أو إخلال بالوزن.

(٤)يرى سيبويه أن الأمثال يستجاز في الشعر فيقول في الكتاب:

وقد يجوز حذف (يا) من النكرة من الشعر؛ قال العجاج:

٢٦– جَارِىَ لاَ تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي [٢] – يريد يا جارية ، وقال في مثَل: افتد مخنوق، أصبح ليل، وأطرق كرا [٣].

فإذا كان سيبويه يرى الأمثال– وهي لا تتقيد بوزن ولا قافية– يجوز فيها ما يجوز في الشعر من الضرورة، فكيف يقال–بعد ذلك– إن الضرورة عنده ما لا مندوحة عنه للشاعر ؟!

---

(١) انظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ١/ ٤٣٧– ١/ ٤٤٢– ١/ ٤٤٧.

(٢) القائل العجاج والبيت من بحر الرجز وتمام البيت في ديوانه سعيي وإشفاقي على بعيري واللسان ٤/ ٢٨٥٦ مادة (ع ذ ر) وهو في ديوانه ص ١٨٤ قصيدة ١٩ ويروي سيري وإشفاقي على بعيري، العذير: الحال وجمعه عذر اللسان مادة (ع ذ ر) وانظر البيت في سيبويه والشنتمري ١/ ٣٢٥ والمقتضب ٤/ ٢٦٠ والمسائل العسكرية ١٦٧ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٤٦١ والمقرب/ ٢٤٤ وضرائر الشعر لابن عصفور/ ١٥٤ واللسان مادة (عذر) ٤/ ٢٨٥٦ وشرح الأشموني ٣/ ١٧٢ وسر.

(٣) افتد مخنوق مجمع الأمثال ٢/ ٧٨، وأصبح ليل مجمع الأمثال ١/ ٤٠٣، اطرق وكرا مجمع الأمثال ١/ ٤٣١، ٤٣٢.

(٥)ما ذكره سيبويه في بيت أبي النجم العجلي:

٢٥م – قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي   عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَـــــعِ [١]

يفيد –ظاهرا– عدم عده رفع "كلُّه" ضرورة شعرية لوجود مندوحة عنه إلى النصب دون إخلال بالبيت، يمكن القول بأن سيبويه قد رجع عنه بما ذكره بعد ذلك في بيت الشاعر: كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلاَ [٢].

فقد استشهد سيبويه بهذا البيت في الكتاب على الفصل بين كم ومجرورها بالجار والمجرور للضرورة، مع أن للشاعر عنه مندوحة بالرفع أو النصب ففي كل من البيتين مخالفة لنسق الكلام للشاعر عنها مندوحة، ومع اتفاقهما في ذلك عد سيبويه الثاني منهما في الضرائر–صراحة– دون الأول، وفي هذا من التعارض ما لا يخفى، إلا أن علماء الأصول قد ذكروا أن العَالِمَ إذا وقع له قولان متعارضان في مسألة واحدة على النحو الذي وقع لسيبويه هنا عمل بالمتأخر، وعد الأول مرجوعا عنه، ولاسيما إذا كان المتأخر هو الأليق بمذهبه والأحرى على قوانينه[٣]. في ضوء ما تقدم من أدلة يطمئن البحث إلى أن الضرورة عند سيبويه هي ما وقع في الشعر دون النثر مطلقا كما هو مذهب الجمهور.

---

(١) البيت سبق تخريجه ص ١١٤ .

(٢) البيت سبق تخريجه ص ١١٤ .

(٣) انظر سيبويه والضرورة الشعرية ٤١/٤٦ والخصائص ١/ ٢٠٠– ٢٠٨، الاقتراح ١٩٦– ١٩٧.

مفهوم الضرورة عند ابن جني

إن **مفهوم الضرورة** عند ابن جني يفهم من خلال كتابه الخصائص أنه موافق لرأي الجمهور بل يعد إمام رأيهم فيرى أن الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يجوز نظيره في النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا فقال عن الشعر: "الشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار وكثيرا ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المُثُل عن أوضاع صِيَغِها، لأجله [(١)]؛ ألا ترى قوله:

٢٧– أَبُوكَ عَطَاءٌ أَلأَمُ النَّاسِ كُلِّهِم [(٢)]

يريد عطية، وقالت امرأة ترثي ابنا لها يقال له: حازوق:

٢٨– أُقَلِّبُ طَرْفِي فِي الفَوَارِسِ، وَلاَ أَرَى حِزَاقًا وَعَيْنِي كالحَجَاةِ من القَطْرِ" [(٣)]

ويرى ابن جني أن العرب يرتكبون الضرورة مع قدرتهم على تركها، ودليل ذلك إجازتهم للأضعف فيما يحتمل وجهين أو أكثر حيث قال: "ولا يمنعك قُوَّةَ القَوِيِّ من إجازة الضعيف أيضا؛ فإن العرب تفعل ذلك؛ تأنيسا لك بإجازة الوجه الأضعف، لتصح به طريقك، وَيَرحُب به خناقك إذا لم تجد وجها غيره، فتقول: إذا أجازوا نحو هذا ومنه بُدّ وعنه مندوحة، فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه بدلا، ولا عنه معدلا؛ ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها؛ ليعِدّوها لوقت الحاجة

(١) الخصائص ٣/ ١٩١.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٤٣٧، ٣/ ١٩١ وقائل البيت البعيث المجاشعي كان شاعرا فاخر واسمه خداش بن بشر بن خالد أبو زيد التميمي، المعروف بالبعيث من أهل البصرة، كان بينه وبين جرير مهاجاة ولم يتهاج شاعران في العرب في جاهلية أو إسلام بمثل ما تهاجيا به ت بالبصرة ١٣٤هـ. الأعلام ٢/ ٣٠٢ وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٣٥ والبيت من الطويل وتمامه **فَقُبِّحَ من فَحْلٍ وَقُبِّحْتَ مِنْ نَجْلٍ**، اللسان ٤/ ٣٠٠٢ مادة (ع ط ا) والبعيث يهجو جريرا وعطاء موضع عطية والد جرير وفي المسائل العسكرية تمام البيت فقبح من كَهْل وقُبِّحْت من نَسْلِ / ٢١٤ وفي ضرائر الشعر تمام البيت فقبحت من نسل وقبح من كهل / ٢٤٠.

(٣) الخصائص ٣/ ١٩١. بحر الطويل

إليها[١]. فمن ذلك قوله:

٢٥م – قَدْ أَصْبَحَتْ أُمَّ الخِيَارِ تَدَّعِي   عليّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ [٢]

فلا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع، ولو نصب لحفظ الوزن وحمى جانب الإعراب من الضعف. وكذلك قوله:

٢٩– لم تَتَلَفَّعْ بِفَضْــــلِ مِئْزَرِهَا   دَعْدٌ ولم تُغْذَ دعدُ في العُلَبِ [٣]

كذا الرواية بصرف (دعد) الأولى، ولو لم يصرفها لما كسر وزنا، وأَمِنَ الضرورة أو ضَعَّف إحدى اللغتين. وكذلك قوله:

٣٠– أَبِيتُ على مَعَارِيَ فَاخِرَاتٍ   بِهِن مَلُوب كَدَمِّ العِبَاطِ [٤]

هكذا أنشده: على معارِيَ بإجراء المعتل مُجري الصحيح ضرورة، ولو أنشد على معارٍ فاخرات لما كسر وزنا ولا احتمل ضرورة [٥].

ولا يكتفي أبو الفتح ابن جني بهذا بل قال: "فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه

---

(١) الخصائص ٣/ ٦٢، ٦٣.

(٢) المصدر السابق ٣/ ٦٣ وسبق تخريجه وقائله أبو النجم العجلي ص ١١٦ .

(٣) الخصائص ٣/ ٦٣، الكتاب ٢/ ٢٣ اللسان (د ع د) ٢/ ١٣٧٩ و"دعد" اسم امرأة.

هذا البيت لجرير من بحر المنسرح وجرير هو جرير بن عطية بن الخطفى ويكنى أبا حزرة من تميم، أشعر أهل عصره ومات في اليمامة وكان هجاءً مرا وكان عفيفا ت ١١٠هـ الخزانة ١/ ٧٥ وقد نسب إلى عبد الله بن قيس الرقيات في زيادات ديوانه انظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ٥٠ ولغة الشعر لمحمد حماسة /١٠١.

(٤) الخصائص ٣/ ٦٣. بحر الوافر. واللسان مادة (ع ب ط) ٤/ ٢٧٨٥ .

اللغة:

فاخرات: وتروى واضحات والمعاري قيل: أراد بها ما لابد للمرأة من إظهاره كاليدين وقد عني به المرأة نفسها وقيل أراد به الفرش. والملوب: المخلوط بالملاب وهو الزعفران. وقد شبه الملاب في حمرته بدم العباط واحد العبيط والعبيطة وهو ما نحر لغير علة.

(٥) الخصائص لابن جني ٣/ ٦٢، ٦٣.

الضرورات على قُبْحِهَا، وانخراق الأصول بها، فاعلم أن ذلك على ما جَشِمه [(١)] منه وإن دل من وجه على جَوْره وتعسفه فإنه من وجه آخر مؤذِنٌ بصياله وتخمطه [(٢)] وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ولا قصوره عن اختيار الوجه الناطق بفصاحته... ثم يقول: لكنه جَشِم ما جَشِمَه على علمه بما يعقِبُ اقتحام مثله، إدلالا بقوة طَبْعِهِ، ودلالة على شهامة نفسه" [(٣)].

وقال أيضا: "وأن الشاعر إذا أورد منه شيئا فكأنه لأنسه بعلم غرضه وَسُفُور مراده لم يرتكب صعبا، ولا جَشِم إلا أَمَمًا [(٤)]، وافق بذلك قابلا له، أو صادف غير آنسٍ به إلا أنه هو قد استرسل واثقا، وبنى الأمر على أن ليس ملتبسا" [(٥)].

وإذا كان ابن جني كما قلنا ممثلا لمذهب الجمهور في رأيه في الضرورة ويعد من رواد هذا المذهب إلا أنه قد يخالفهم في موضع عده الجميع ضرورة [(٦)] وذلك في جواز تقدم الفاعل الملتبس بضمير المفعول مثل قول الشاعر:

٣١- جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ   جَزَاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وَقَدْ فَعَلْ [(٧)]

فابن جني يرى أنه بناء على أن تقدم المفعول به في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له [(٨)]. وهو هنا تابع لأستاذه الفارسي الذي ينقل عنه قوله: "إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه،

---

(١) جشم: تكلفه على مشقة اللسان ١/ ٦٢٩.

(٢) التخمط: الأخذ والقهر بغلبة وقيل: تخمَّطَ: تلطم اللسان ٢/ ١٢٦٨.

(٣) الخصائص ٢/ ٣٩٤ .

(٤) أَمَمًا: قصدا اللسان ١/ ١٣٢.

(٥) الخصائص ٢/ ٣٩٤، ٣٩٥.

(٦) عدا الأخفش، عبد الله الطوال، والرضي وابن مالك انظر ابن عقيل ٢/ ١٠٤ والأشموني ٢/ ٥٩.

(٧) البيت لأبي الأسود الدؤلي سبقت ترجمته ص ٧٠ وهو من الطويل وانظره في شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٦ والخصائص لابن جني ١/ ٢٩٥ والقواعد والفوائد للثمانيني/ ١٩٣ وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٤٩٠ والرضي في شرح الكافية ١/ ١٦٥ وشرح ابن عقيل ٢/ ١٠٤ وحاشية الصبان علي الأشموني ٢/ ٥٩.

(٨) الخصائص ١/ ٢٩٨.

كما أن تقدم الفاعل قسم قائم برأسه"[١] ولذا قال: كأنه قال: جزي عدي بن حاتم ربّه، ثم قدم الفاعل على أنه قدره مقدما عليه مفعوله فجاز ذلك ولا تستنكر هذا الذي صورته لك، ولا يخفى عليك، فإنه مما تتقبله هذه اللغة، ولا تعافه، ولا تتبشعه[٢].

(١) الخصائص ١/ ٢٩٦.

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٩٨.

رأي ابن فارس في الضرورة

يقول ابن فارس: والشعر ديوان العرب، وبه حفظت الأنساب، وعرفت المآثر، ومنه تعلمت اللغة. وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه، وغريب حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، وحديث صحابته والتابعين –رحمهم الله– وقد يكون شاعر أشعر وشعر أحلى وأظرف.

والشعراء أمراء الكلام، يقصرون الممدود، ولا يمدون المقصور، ويقدمون ويؤخرون، ويومئون ويشيرون، ويختلسون، ويُعِيرُون ويستعيرون.

فأما لحن في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك.

ولا معنى لقول من قال: أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي [(١)].

فكله غلط وخطأ. وما جعل الله الشعراء معصومين يوقَّوْن الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود [(٢)].

فابن فارس يتضح من كلامه أنه ليست هناك ضرورة في الشعر مطلقا، وإنما الشعر الذي أطلق عليه النحاة ضرورة فينقسم إلى قسمين:

(١) قسم يباح للشعراء دون غيرهم وهذا يتضح من قوله: والشعراء أمراء الكلام، يقصرون الممدود ولا يمدون المقصور، ويقدمون ويؤخرون، ويومئون ويشيرون، ويختلسون، ويعيرون ويستعيرون، فأما لحن في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك.

---

(١) الصاحبي/ ٤٦٧ وشرح المفصل لابن يعيش/ ١٠/ ١٠٤، ١٠٥ البيت من بحر الوافر وقائله قيس بن زهير العبسي وهو قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي أمير عبس ويكنى أبا هند، خطبه غير قليلة، وشعره جيد فحل ويضرب بدهائه المثل. الأعلام ٥/ ٢٠٦ وتمامه: **بما لاقت لَبُونُ بَنِي زياد**. وانظر البيت في الكتاب ١/ ١٥، ٢/ ٥٩ والنوادر ٥٢٣ المسائل العسكرية/ ٢٦٢ والمحتسب ١/ ٦٧ والخصائص ١/ ٣٣٣.

(٢) الصاحبي ٤٦٧، ٤٦٨ ، ٤٦٩.

(٢) قسم يعده خطأ أو غلط حيث قال: ولا معنى لقول من يقول: إن الشاعر عند الضرورة يأتي في شعره بما لا يجوز.

مفهوم الضرورة عند ابن مالك

يرى ابن مالك: أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة[١]، اعتمادًا عَلَى أَنَّ الضرورةَ مُشْتَقَّةٌ من الضَّرَرِ وهو الضيق[٢].

فقول ذي الخرق الطهوي[٣]:

٣٢- يقول الخَنَى وَأَبْغَضُ العُجْمَ نَاطِقًا   إلى رَبِّنَا صَوتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ [٤]

فيه ضرورة عند الجمهور، وهو إدخال "ال" الموصولة على صريح الفعل المضارع لمشابهته لاسم المفعول، وذلك لا يجوز عندهم في النثر؛ إذ هو شاذ قبيح لا يجيء إلا في ضرورة [٥].

رأي ابن مالك: ذهب ابن مالك إلى أن وصل "ال" بالمضارع وغيره جائز اختيارا ولكنه قليل، وقد صرح به في شرح التسهيل فقال: "وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة؛ لتمكن قائل البيت من أن يقول: إلى ربنا صوت الحمار يجدع [٦] فابن مالك يرى أن إدخال "ال" –هنا– اختيار وليس ضرورة، إذ للشاعر عنه مندوحة وسعة، لتمكنه من أن يقول: صوت الحمار يجدع، دون إخلال بالوزن أو المعنى. وقال: فإذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار [٧].

وهذا المذهب ظاهر الفساد، لاعتماده على مجرد التفسير اللغوي البحت لمعنى

---

(١) انظر خزانة الأدب ١/ ٣١، ٣٣ هارون والضرائر للآلوسي/ ٥.

(٢) اللسان (ض ر ر) ٤/ ٢٥٧٤.

(٣) القائل سبقت ترجمته ص ٥١ .

(٤) البيت سيأتي تخريجه ص ٤٤٧ .

(٥) الخزانة ١/ ٣١.

(٦) شرح التسهيل ١/ ٢٠١ والخزانة ١/ ٣٣ هارون.

(٧) شرح التسهيل ١/ ٢٠١.

الضرورة، دون مراعاة لطبيعة الشعر، ودون نظر إلى أن الشعر لغة العواطف والوجدان، ورب كلمة يراها الشاعر مفعمة بالمعاني التي تجيش في صدره، صادقة في التعبير عنها ولا يرى ذلك في مرادفاتها مما يساير سنن الكلام وقواعد النحاة، وقال أبو حيان: "لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة لأن قائله متمكن من أن يقول كذا، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء يقال: إنهم لا يلجئون إلى ذلك إذ يمكن أن يقول كذا، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك الترتيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثر وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام، ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وإنما يعنون ما ذكرناه وإلا كان لا يوجد ضرورة لأنه ما من لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيره [(١)].

وقد ذكر البغدادي نقلا عن الشاطبي فساد رأي ابن مالك من وجوه:

أحدها: إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنـزع وعلى إهماله في النظر القياسي جملة، ولو كان معتبرا لنبهوا عليه.

الثاني: أن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر؛ إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل، هذه الراء في كلام العرب من الشياع في الاستعمال بمكان لا يجهل، ولا تكاد تنطق بجملتين تعريان عنها، وقد هجرها واصل ابن عطاء لمكان لثغته فيها، حتى كان يناظر الخصوم ويخطب على المنبر فلا يسمع في نطقه راء، فكان إحدى الأعاجيب حتى صار مثلا، ولا مرية في أن اجتناب الضرورة الشعرية أسهل من هذا بكثير، وإذا وصل الأمر إلى هذا الحد أدّى أن لا ضرورة في شعر عربي، وذلك خلاف الإجماع، وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك

---

(١) الضرائر للآلوسي (٦) وخزانة الأدب ١/ ٣٣ هارون ما يشبه ذلك.

الموضع، إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك، بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة.

الثالث: أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال، ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة، لأن اعتناءهم بالمعني أشد من اعتنائهم بالألفاظ، وإذا ظهر لنا في موضع أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال ؟!

الرابع: أن العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارض زحاف، فتستطيب المزاحف دون غيره أو بالعكس، فتركب الضرورة لذلك [(١)].

(١) خزانة الأدب ١/ ٣٣ هارون والضرائر للآلوسي/ ٥ وسيبويه والضرورة الشعرية د/ إبراهيم حسن/ ٣٣ وما بعدها.

الضرورة بين البصريين والكوفيين

لم يؤثر خلاف بين البصريين والكوفيين في مفهوم الضرورة بوصفهما مدرستين لكل منهما اتجاه مغاير للأخرى في جمع اللغة والتقعيد لها. ولا يعد سيبويه برأيه في الضرورة الشعرية ممثلا لرأي البصريين، وكذلك ابن فارس لا يعد ممثلا للكوفيين بوصفه كوفي المذهب وإنما الواضح من هذه الآراء في الضرورة أنها لم تكن تابعة لاتجاه من الاتجاهات الكبرى، وإنما الاختلاف في هذه الآراء نتيجة لاجتهادات فردية ومع ذلك فهناك خلاف بين البصريين والكوفيين ليس في مفهوم الضرورة وإنما الخلاف في تطبيق هذا المفهوم، **ويمكن تصنيف مظاهر الاختلاف بين البصريين والكوفيين في الضرورة إلى ثلاثة أنواع** [١]:

الأول: مسائل يجيزها الكوفيون في الاختيار، ويعدها البصريون ضرورة ومسائل هذا النوع كثيرة، ومعظمها ناتج من اعتماد الكوفيين على الشاهد الواحد في القاعدة ورفض البصريين لمثل هذا النوع:

(١) استعمال أفعل التفضيل من السواد والبياض، يجيزه الكوفيون، ويقيسون عليه ما أفعله في التعجب منهما أيضا. ولكن البصريين يعدونه ضرورة [٢].

(٢) إعمال أن المخففة في المضمر [٣].

(٣) دخول اللام في خبر لكن [٤].

(٤) استعمال سوى اسما [٥].

(٥) إسكان الميم من لِمَ [٦].

---

(١) انظر لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية/ ١١٣.

(٢) الإنصاف مسألة رقم ١٦ ص ٩٦.

(٣) المصدر السابق مسألة ٢٤ ص ١٢٥.

(٤) المصدر السابق مسألة ٢٥ ص ١٢٨.

(٥) انظر الكتاب ١/ ٢٠٢.

(٦) الإنصاف مسألة ٤٠ ص ١٨٩.

(٦)الفصل بين كم ومجرورها [١].

(٧) نداء ما فيه "الـ" [٢].

(٨) الجمع بين "يا" والميم في اللهم [٣].

(٩) ترخيم المضاف [٤].

(١٠) إفراد كلتا [٥].

(١١) تأكيد النكرة بغير لفظها [٦].

(١٢) العطف على الضمير المتصل [٧].

(١٣) إضمار حرف الجزم [٨].

(١٤) إظهار أن بعد كي [٩].

(١٥) حذف اسم الموصول وبقاء صلته [١٠].

(١٦) تقديم التمييز على العامل فيه [١١].

---

(١) الإنصاف مسألة ٤١/ ١٩٠.

(٢) المصدر السابق مسألة ٤٦/٢٠٨.

(٣) المصدر السابق مسألة ٤٧/ ٢١١.

(٤) المصدر السابق مسألة ٤٨ ص ٢١٤.

(٥) المصدر السابق مسألة ٦٢ ص٢٦٠.

(٦) المصدر السابق مسألة ٦٣ ص ٢٦٥.

(٧) المصدر السابق مسألة ٦٦ ص ٢٧٩.

(٨) المصدر السابق مسألة ٧٢ رقم الصفحة ٣١٢.

(٩) المصدر السابق مسألة ٨٠ رقم الصفحة ٣٤١.

(١٠) المصدر السابق مسألة ١٠٣ رقم الصفحة ٢٢٤.

(١١) المصدر السابق مسألة ١٢٠ رقم الصفحة ٤٩٣.

(١٧) تقديم الفاعل على عامله [١].

(١٨) حذف نون التثنية لغير الإضافة [٢].

الثاني: مسائل أجازها الكوفيون في ضرورة الشعر، ومنعها البصريون مطلقا، ومسائل هذا النوع محدودة ومن هذا النوع ما يأتي:

(١)الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الجار والمجرور والظرف يجيزه الكوفيون ويمنعه البصريون [٣].

(٢)منع صرف الاسم المنصرف[٤].

(٣)مد الاسم المقصور[٥].

الثالث: مسائل يجيزها البصريون في ضرورة الشعر، ويمنعها الكوفيون:

وهذا النوع أقل من سابقيه كثيرا، والمثال الواضح لهذا النوع هو أن البصريين قد ذهبوا إلى أنه يجوز صرف (أفعل منك) في ضرورة الشعر، وذهب الكوفيون مقتدين بإمامهم الكسائي والفراء إلى أنه لا يجوز صرفه ولو في ضرورة الشعر، ولقد أجازه البصريون لا وفقا لاستعمال اللغة ولكن موافقة للقياس النحوي، وبناء على "أن الأصل في الأسماء كلها الصرف" فحينما يصرف أفعل منك في ضرورة الشعر، فقد عاد إلى أصله [٦].

---

(١) المغني ٢/ ١٤٥.

(٢) الأشموني حاشية الصبان/ الأشموني ٢/ ٤٦.

(٣) الإنصاف ١/ ٢٤٩.

(٤) المصدر السابق ٢٩٠ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٨، ٦٩ والأشموني ٣/ ٢٧٥.

(٥) الإنصاف ٤٤٤.

(٦) المصدر السابق مسألة ٦٩ والإنصاف ٢٨٦ والأشموني ٣/ ٢٧٥ وانظر لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية د/ محمد حماسة عبد اللطيف ١١٣ وما بعدها.

خلاصة هذه الآراء

بعد هذه الرحلة في مفهوم الضرورة عند العلماء يتبين لنا أن للعلماء في مفهوم الضرورة مذهبان:

الأول: مذهب الجمهور. أن الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يجوز نظيره في النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا [(١)] ويمثل هذا الرأي ابن جني كما أوضحنا وابن عصفور حيث قال: "ويقول الأعلم: والشعر موضع ضرورة، يحتمل فيه وضع الشيء في غير موضعه دون إحراز فائدة ولا تحصيل معنى وتحصينه فكيف مع وجود ذلك [(٢)] والعلامة الرضي الذي يقول عنه البغدادي "واعلم أن صريح مذهب الشارح المحقق في الضرورة هو المذهب الثاني، وهو ما وقع في الشعر، وهو مذهب الجمهور" [(٣)]، وأبو حيان، وابن هشام، ومن المتأخرين البغدادي الذي يقول والصحيح تفسيرها (الضرورة) بما وقع في الشعر دون النثر، سواء كان عنه مندوحة أو لا" [(٤)].

والشيخ محمد الأمير في تعقيبه على مخالفة ابن مالك للجمهور إذ يقول: "والحق قول الجمهور: ما لم يسمع في غير الشعر إذ ما قاله يسد باب الضرورة فإن الشعراء أمراء الكلام قل أن يعجزهم شيء على أنه لا يلزم الشاعر وقت الشعر استحضار تراكيب مختلفة" [(٥)].

أما سيبويه فرأيه غير صريح في هذه المسألة وإنما يفهم من خلال النصوص ولذا هناك من يعده من أصحاب هذا الرأي وهناك من يعده من أصحاب الرأي الآخر وهو (ما ليس للشاعر عنه مندوحة) كما أوضحنا وأنا أتفق مع أصحاب هذا الرأي وأعد

---

(١) الضرائر للآلوسي / ٥.

(٢) الكتاب ١/ ٢٩ بولاق.

(٣) خزانة الأدب ١/ ٤٢.

(٤) المصدر السابق ١/ ٤٠.

(٥) حاشية الأمير عل المغني ١/ ٤٨.

سيبويه من أصحابه وهو ما وقع في الشعر مما لا يجوز نظيره في النثر لما أوضحناه قبل ذلك[١].

الرأي الثاني: وهو مذهب ابن مالك أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة اعتمادا على أن الضرورة مشتقة من الضرر، وهو النازل الذي لا مدفع له[٢].

والحق أن ابن مالك كان يضع في اعتباره اللهجات المختلفة، والقراءات القرآنية والحديث النبوي فإذا ورد فيها شيء، قال النحاة عن نظيره في الشعر إنه ضرورة، لم يعده هو كذلك، بل يُرجع كل ظاهرة إلى أصلها، وأحيانا ينص على أنها لهجة قبيلة معينة وضرورة عند غيرهم[٣].

هذان الرأيان أو المذهبان هما أشهر الآراء في الضرورة غير أن مذهب الجمهور يجد تأييدا وقبولا من عامة النحاة، بحيث صارت الآراء الأخرى آراء فردية لم تجد كثيرا من الأنصار.

ولعل أهم ما يترتب على هذا الخلاف أن الضرورة يتسع مدلولها وفقا لرأي الجمهور، بحيث تصبح شاملة لكل ما ورد في الشعر، أو أكثر فيه، سواء أكانت له نظائر في النثر حتى وإن كان هذا النثر قرآنًا أم حديثًا، ونتيجة لذلك تكثر ألوان الضرائر؛ لأنهم لا يريدون تفتيت القاعدة أو تمزيقها أو لا يريدون الإكثار من القواعد، فاكتفوا بإطلاق هذا الحكم (الضرورة) على كل بيت يخالف قواعدهم[٤].

وهناك اتجاهان آخران، أحدهما: يرى أن الضرورة لا تنحصر في الشعر، وإنما أباحوا أن توجد الضرورة في غير الشعر لأدنى مشابهة كالمناسبة والفواصل، والسجع، وكثرة الاستعمال.

(١) انظر رأي سيبويه في مفهوم الضرورة.

(٢) سيبويه والضرورة الشعرية/ ٣١.

(٣) انظر لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية / ٩٧.

(٤) انظر المصدر السابق/ ١٠٥.

وذلك بسبب أن الجمهور أفسحوا المجال لوجود الضرورة، لأنهم لم يشترطوا الاضطرار، ومن المعلوم أن غير الشعر، هو النثر، والنثر يشمل القرآن الكريم، والكلام المسجوع.

أولا: القرآن الكريم:

القرآن الكريم نسق خاص في نظمه، يرجع إلى أسرار إعجازه، وقد اختلف العلماء حول هذا النظم في مسائل منها مسألة السجع، فقد دار خلاف حول وجود السجع في القرآن أو عدمه، رأي: يرى نفي السجع من القرآن حيث قال الباقلاني في فصل "في نفي السجع من القرآن": "ذهب أصحابنا كلهم إلى نفي السجع من القرآن، وذكره الشيخ أبو الحسن الأشعري –رضي الله عنه– في غير موضع من كتبه"[١].

ورأي آخر: يرى إثبات السجع في القرآن وزعموا أن ذلك مما يبين به فضل الكلام، وأنه من الأجناس التي يقع فيها التفاضل في البيان والفصاحة، كالتجنيس والالتفات، وأقوى ما يستدلون به عليه: اتفاق الكل على أن موسى أفضل من هارون عليهما السلام ولمكان السجع قيل في موضع: (هارون وموسى) [٢] ولما كانت الفواصل في موضع آخر بالواو والنون قيل: (موسى وهارون) [٣] قالوا: وهذا يفارق أمر الشعراء؛ لأنه لا يجوز أن يقع في الخطاب إلا مقصودا إليه [٤] وقالوا: وأما ما في القرآن من السجع فهو كثير، لا يصح أن يتفق كله غير مقصود إليه. ويبنون الأمر في ذلك على تحديد معنى "السجع" قال أهل اللغة: هو موالاة الكلام على وزن واحد [٥].

---

(١) إعجاز القرآن للباقلاني ص ٥٧.

(٢) (٧٠ : طه : ﴿ فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ ﴾).

(٣) (١٢٢: الأعراف : ﴿ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴾).

(٤) إعجاز القرآن للباقلاني/ ٥٧.

(٥) المصدر السابق نفسه.

وَرَدَّ الباقلاني هذا الرأي قائلا:

وهذا الذي يزعمونه غير صحيح، ولو كان القرآن سجعا لكان غير خارج عن أساليب كلامهم، ولو كان داخلا فيها لم يقع بذلك إعجاز[١].

ثم قال: "والذي يقدرونه أنه سجع فهو وهم؛ لأنه قد يكون الكلام على مثال السجع وإن لم يكن سجعا؛ لأن السجع من الكلام يتبع المعنى فيه اللفظ الذي يؤدي السجع وليس كذلك ما اتفق مما هو في تقدير السجع من القرآن، لأن اللفظ يقع فيه تابعا للمعنى"[٢] وقال أيضا: "ويقال لهم: لو كان الذي في القرآن على ما تقدرونه سجعا: لكان مذموما مرذولا؛ لأن السجع إذا تفاوتت أوزانه، واختلفت طرقه، كان قبيحا من الكلام"[٣] "وقد عُلِمَ أن فصاحة القرآن غير مذمومة في الأصل، فلا يجوز أن يقع فيها نحو هذا الوجه من الاضطراب"[٤] "وأما ما ذكروه من تقديم موسى على هارون عليهما السلام في موضع، وتأخيره عنه في موضع لمكان السجع وتساوي مقاطع الكلام- فليس بصحيح؛ لأن الفائدة عندنا غير ما ذكروه- وهى: أن إعادة ذكر القصة الواحدة بألفاظ مختلفة، تؤدّي معنى واحدا من الأمر الصعب، الذي تظهر به الفصاحة وتتبين به البلاغة"[٥].

أما موقف الجمهور من قضية الضرورة في القرآن الكريم، فإن إمام رأيهم العلامة ابن جني يخرج كثيرا من القراءات القرآنية على أبيات ضرائر الشعر دون أن ينفي عن هذه الأبيات صفة الضرورة [٦] بل أحيانا يرفض القراءة ويُبْقي على الضرورة فيقول مثلا: "والشعر أولى بجوازه من القرآن [٧] "أو"وهذا لعمري مما تختص به ضرورة الشعر لا

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) إعجاز القرآن/ ٥٨.

(٣) المصدر السابق / ٥٩.

(٤) المصدر السابق / ٥٩.

(٥) المصدر السابق / ٦١.

(٦) انظر المحتسب ١/ ٥٣، ٦٦، ١٢٥، ٢٧٨، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٦٠، ٣٦١، ٢/ ١٦٣، ٢٦٦، ٣٠٦، ٣٢٣ وانظر لغة الشعر لمحمد حماسة/ ١٣٧.

(٧) المحتسب ٢/ ٢٦٦.

تخير القرآن [١] "أو" وهذا من مواضع الشعر[٢]".

بل إننا نجد أن ابن مالك وهو أكثر النحاة محافظة على الاعتداد بالقرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي في التقعيد يقع في القول بوجود ضرورة في القرآن إذ يقول: "يصرف ما لا ينصرف للتناسب أو للضرورة" وليس يغنيه أن يسميها في القرآن تناسب، فالظاهرة واحدة ويقول في الألفية:

وَلاِضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو المَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِفْ

أي: يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف، وقال ابن عقيل في شرحه للألفية: وورد أيضا صرفه للتناسب، كقوله تعالى: ﴿ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلاً وَسَعِيرًا ﴾ [٣] فصرف سلاسلا لمناسبة ما بعده [٤].

ثانيا: النثر المسجوع:

يكاد النحاة يجمعون على أنه يجوز في الشعر، وهذا الرأي مبني على أن الشاعر يلجأ للضرورة لإقامة الوزن والقافية، والكلام المسجوع فيه ما يشبه القافية، وعلى ذلك أجازوا من أجل السجع ما يجوز في الشعر.

فهذا أبو الفتح ابن جني يقول: "ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي، لأنها المقاطع، وفي السجع كمثل ذلك نعم، وآخر السجعة والقافية أشرف عندهم من أولها، والعناية بها أمسّ والحشد عليها أوفى وأهم" [٥].

وقال السيرافي: "وقد شبهوا مقاطع الكلام المسجع، وإن لم يكن موزونا وزن الشعر

---

(١) المحتسب ٢/ ١٦٣.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٣٠٦.

(٣) (من الآية ٤: الإنسان).

(٤) شرح ابن عقيل ٣/ ٣٣٨. وهو: عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشمي، بهاء الدين ابن عقيل: من أئمة النحاة. من نسل عقيل بن أبي طالب. مولده ووفاته في القاهرة، له شرح ألفية ابن مالك في النحو والمساعد في شرح التسهيل، توفى سنة ٧٦٩ هـ. الأعلام ٤/ ٩٦ .

(٥) الخصائص ١/ ٨٤.

بالشعر في زيادة هذه الحروف" [١].

ويقول ابن عصفور: "اعلم أنه يجوز في الشعر وما أشبهه من الكلام غير المسجوع من رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز اضطر إلى ذلك أو لم يضطر إليه لأنه موضع أُلِفت فيه الضرائر" [٢] وهكذا نجد أصحاب هذه الآراء يخلطون بين الشعر وغيره من مستويات الكلام فيجيزون في الكلام ما يجوز في الشعر لمشابهة بين الوزن والقافية[٣].

ثالثا: النثر غير المسجوع (الأمثال):

أشار ابن جني إشارة يفهم منها مجيء المختص بالضرورة في النثر إذ يقول عن الإشباع: "ولعمري إن هذا مما تختص به ضرورة الشعر، وقلما يجيء في النثر"[٤] ولم يقل أحد من النحاة بوقوع الضرورة في النثر غير المسجوع.

لكن هناك نوعا من النثر المسجوع أجروه مجري الشعر، فأجازوا فيه ما لا يجوز إلا في الشعر وهو "الأمثال".

والأمثال قد ترجع في أصلها أن يكون مقتطعا من بيت من الشعر وهو الكثير والغالب وهو الذي دعا النحاة إلى أن يقولوا: "الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر"[٥].

وقد عللوا على ذلك بكثرة الاستعمال لها يقول المبرد: "وقالوا في مثل من الأمثال- والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها: افتد مخنوق، وأصبح ليل، وأطرق كرا، يريدون ترخيم الكروان"[٦].

---

(١) شرح السيرافي للكتاب ٢/ ١٠٠.

(٢) المقرب ٥٥٦.

(٣) لغة الشعر ص ١٣٨.

(٤) المحتسب ١/ ٣٤٠.

(٥) المقتضب ٤/ ٢٦١ وشرح المفصل ٢/ ١٦.

(٦) المقتضب ٤/ ٢٦١ وسيبويه ١/ ٣٢٦.

وتابع المبرد في رأيه هذا أبو علي الفارسي وابن جني يقول أبو الفتح "وعلى أن الأمثال عندنا وإن كانت منثورة، فإنها تجري في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك قال أبو علي: لأن الغرض في الأمثال إنما هو التيسير، كما أن الشعر كذلك فجرى المثل مجرى الشعر في تجوز الضرورة فيه"[١].

ويقول الأعلم: "المثل يحتمل فيه لكثرة استعمالهم له من التغيير ما يحتمل في الشعر" [٢]. وهكذا نجد أن النحاة لم يحددوا مدلول "الضرورة" تحديدا واضحا حتى اختلط عليهم أمرها بالشاذ، فقالوا بالضرورة حيث لا وزن ولا قافية يجعلان المتكلم يرتكب ما يسمى بالضرورة الشعرية [٣].

---

(١) المحتسب ٢/ ٧٠.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٠٢ تحصيل عين الذهب بأسفل الكتاب.

(٣) لغة الشعر/ ١٤١.

تعقيب على ما سبق

بعد هذا التطواف مع آراء العلماء في **مفهوم الضرورة** نجد أن ابن يعيش لا يخرج عن مذهب الجمهور إلا في القليل النادر من ذلك:

حمل الضرورة على أنها لغة والجمهور يرون أن الضرورة وإن كان لغة قوم فهي لغتهم أما عند غيرهم فضرورة من ذلك قول الآلوسي: اعلم أن بعض الضرائر ربما استعملها بعض العرب في الكلام، ومع ذلك لا يخرجها عن الضرورة عندهم وصرح بذلك أبو سعيد القرشي في أرجوزته في فن الضرائر فقال:

وربمــا تُصَــــــادِفُ الضَّرُورَةَ   بَعْضَ لُغَاتِ العرب المشهورة (١)

وحملها أيضا أحمد علم الدين الجندي على الضرورة وإن صادفت لغة قبيلة معينة حيث قال معلقا على قول الشاعر:

٣٣- كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ   كَافِي (٢)

الجمهور حملها على الضرورة -كعادتهم، لأنها خالفت الفُصْحى، وبعضهم حملها على لغة ربيعة وأميل إلى القول بالضرورة-إذا كان القائل من غير ربيعة- والعرب ليست تضطر إلى شيء -إلا وتحاول به وجها من لغاتهم، كما يمكن أن تحمل الضرائر- على أصول قديمة حملها العرب حتى أهملت وتجمدت، وَعَلَّقَ على كلام أبو سعيد القرشي قائلا: ولا أوافق (٣) على رأي هذا العالم، لأن الضرورة إذا وافقت لغة عربية -فلا تكون ضرورة بل لهجة- يجب أن نعمل لها حسابا، لأنها تمثل بيئة لغوية (٤).

---

(١) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للآلوسي/ ٢٤.

(٢) القائل: بشر بن أبي خازم، والبيت في ديوانه قصيدة ٢٩ ص ١٤٢ وسيأتي تخريجه ص ١٦٨ .

(٣) الكلام لأحمد علم الدين الجندي.

(٤) اللهجات العربية في التراث، القسم الثاني، النظام، النحو د/ أحمد علم الدين الجندي الدار العربية للكتب ٢/ ٤٨٤.

كما أننا نجد أن ابن يعيش لا يرد قراءة من القراءات ما دام قد رواها إمام ثقة ولا سبيل إلى رد نقل الثقة ومثال ذلك:

أنه قال في مبحث العطف بالحرف وأما قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [1] بجر الأرحام في قراءة حمزة فإن أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة نظرا إلى العطف على المضمر المخفوض وقد رد أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة وقال لا تحل القراءة بها وهذا القول غير مرضي من أبي العباس لأنه قد رواها إمام ثقة ولا سبيل إلى رد نقل الثقة مع أنها قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم وإبراهيم والنخعي والأعمش والحسن البصري وقتادة ومجاهد وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها ويحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكني المخفوض:

أحدهما: أن تكون الواو واو قسم وهم يقسمون بالأرحام ويعظمونها وجاء التنـزيل على مقتضى استعمالهم ويكون قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [2] جواب القسم.

والوجه الثاني: أن يكون اعتقد أن قبله باء ثانية حتى كأنه قال: وبالأرحام ثم

(١) (من الآية ١: سورة النساء) ، سبق تخريج القراءة ص ٤٧ .

(٢) (من الآية ١: سورة النساء) .

حذف الباء لتقدم ذكرها كما حذفت في نحو قولك بمن تمر أمر [١].

فالملاحظ أن ابن يعيش لا يرد القراءة وإنما يرى لها تخريجا آخر أما في الشعر فيحملها على الضرورة. أما في غير هذين الموضعين نرى أن ابن يعيش موافق لمذهب الجمهور غير مخالف لهم.

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٧٨.

المبحث الثاني

الأصول النحوية التي بنيت عليها الضرورة في شرح المفصل لابن يعيش

أولا: القياس:

للقياس والاستعمال مراتب أتت على النحو التالي في شرح المفصل لابن يعيش وهي:

(١) شاذ في القياس والاستعمال معا.

(٢) مطرد في القياس شاذ في الاستعمال.

١. شاذ في القياس والاستعمال معا. عرض ابن يعيش لذلك في مبحث علامات الاسم فقال: "وإنما كان التعريف مختصا بالاسم؛ لأن الاسم يحدث عنه والمحدث عنه لا يكون إلا معرفة والفعل خبر وقد ذكرنا أن حقيقة الخبر أن تكون نكرة ولا يصح أيضا تعريف الحرف لأنه لما كان معناه في الاسم والفعل صار كالجزء منهما وجزء الشيء لا يوصف بكونه معرفة ولا نكرة فلذلك كانت أداة التعريف مختصة بالاسم أما ما رواه أبو زيد من قول الشاعر [١]:

٧م – فَيُسْتَخْرَجُ اليَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ ومن جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ اليُتَقَصَّعُ [٢]

فشاذ في القياس والاستعمال والذي شجعه على ذلك أنه قد رأى الألف واللام

---

(١) القائل ذو الخرق الطهوي سبق تعريفه ص ٥١، ١٢٦ .

(٢) البيت سبق تخريجه ص ٥١ .

بمعنى الذي في الصفات واستعملها في الفعل على ذلك" [١].

وعرض لذلك أيضا في موضع آخر في قول الشاعر [٢]:

٣٤- مِنَ اجْلِكِ يَا الّتي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بالوَصْلِ عَنِّي [٣]

قال ابن يعيش: "فشاذ قياسا واستعمالا فأما القياس فَلِمَا في نداء ما فيه الألف واللام وأما الاستعمال فظاهر لم يأت منه إلا ما ذكر وهو حرف أو حرفان" [٤].

٢. مطرد في القياس شاذ في الاستعمال.

عرض ابن يعيش لذلك في مبحث العدد فقال: فأما قول الراجز أنشده سيبويه[٥]:

٨ م – كأن خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْف عَجُوزٍ فِيه ثِنْتَا حَنْظَلِ[٦]

فذكر أن الشذوذ في قوله: "ثنتا حنظل" والقياس أن يقول: "حنظلتان" [٧].

وقال أيضا: "وقد عمل إلى القياس المرفوض من قال: ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل" [٨].

وقال أيضا:"فجاء على أصل القياس ضرورة وكان قياس ما عليه الاستعمال

---

(١) شرح المفصل ١/ ٢٥.

(٢) البيت من بحر الوافر ولم تنسبه المصادر إلى قائل. تَيَّمَتْ: أذللت واستعبدت.

(٣) وانظر البيت في شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨ والكتاب ١/ ٣١٠ والمقتضب ٤/ ٢٤١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٩٤ ويروى في الإنصاف:

فَدَيْتُك يَا الّتي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالوُدِّ عَنِّي / ٢٠٩.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٩.

(٥) شرح المفصل ٤/ ١٤٤ .

(٦) البيت سبق تخريجه ص ٥٢ ، انظره في شرح المفصل ٤/ ١٤٣، ١٤٤، ٦/ ١٦، ١٨.

(٧) شرح المفصل ٤/ ١٤٤ وفيه شذوذ آخر وهو حذف التاء من (خصييه) في التثنية هذا الشذوذ من جهة القياس دون الاستعمال شرح المفصل ٤/ ١٤٤.

(٨) شرح المفصل ٦/ ١٦.

"حنظلتان" [١].

ومن ذلك أيضا قول ابن يعيش:

"وقد جاء في الشعر على القياس فقالوا: ثلاث مئين وثلاث مئات لأن الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة قال الشاعر: ثلاث مئين للملوك [٢].

وقال الآخر:

٣٥- ثَلاثُ مِئِينَ قَدْ مَرَرْنَ كَوَامِلا وَهَا أَنَا هَذَا أَشْتَهِي مر أربع[٣]

هذا وإن كان القياس إلا أنه شاذ في الاستعمال" [٤].

ثانيًا: المحذوف له حكم المنطوق أو (الملفوظ):

عرض ابن يعيش لهذا فقال: فأما قوله[٥]:

١٢م – فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلاَ ذَاكِرِ اللهَ إِلاَّ قَلِيلاً [٦]

"فإن الشاهد حذف التنوين لالتقاء الساكنين والمراد: ولا ذاكرٍ اللهَ فالتنوين وإن كان محذوفا في اللفظ فهو في حكم الثابت ولولا ذلك لخفض" [٧].

---

(١) شرح المفصل ٦/ ١٨.

(٢) البيت للفرزدق وقد سبقت ترجمته والبيت من الطويل وهو في ديوانه وتمامه:(**ثلاث مئين وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم**) وجوه الأهاتم: أعيانهم والأهاتم بني الأهتم سنا من بني الأهتم والهتم كسر الثنايا من أصلها وانظره في المقتضب ٢/ ١٦٧ وابن يعيش ٦/ ٢١، ٢٣ وألفية ابن معطي ٢/ ١١٠٧، الكافية الشافية ١٦٦٧ وابن الناظم ٢٨٤ وشذور الذهب ٤٦٢، الأشموني ٤/ ٦٥ وشرح التصريح ٢/ ٢٧٢.

(٣) البيت في شرح المفصل ٦/ ٢٣ والمقتضب ٢/ ١٦٨ وهو في شرح المفصل غير منسوب.

(٤) شرح المفصل ٦/ ٢٣.

(٥) البيت لأبي الأسود الدؤلي بحر المتقارب.

(٦) البيت سبق تخريجه ص ٧٠ .

(٧) شرح المفصل ٩/ ٣٥، ٣٦.

وعرض ابن يعيش لذلك أيضا في مبحث الأعلام الواو والياء عينين فقال:

"فأما قوله – وَكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بِالعَوَاوِرِ [(١)]- فإن الواو لم تهمز وإن جاورت الطرف في اللفظ وذلك أنها في الحكم والتقدير متباعدة لأن ثم ياء مقدرة فاصلة بينها وبين الطرف والتقدير عواوير كطواويس لأنه جمع عُوَّار وحرف العلة إذا وقع رابعا في المفرد لم يحذف في الجمع بل يقلب ياء إن كان غيرها نحو حملاق وحماليق وجرموق وجراميق فإن كان ياء بقي على حاله كقنديل وقناديل وإنما حذف للضرورة فهو كالمنطوق في الحكم فلذلك لم تهمز" [(٢)].

ثالثًا: أحسن الأقبحين:

يقول ابن يعيش في مبحث المستثنى وعلى قول الشاعر [(٣)]:

٣٦- وَمَالِيَ إِلا آلَ أَحْمَدَ شِيــعَةٌ وَمَالِي إِلا مَشْعَبَ الحَقَّ مَشْعَبُ [(٤)]

إنما لزم النصب في المستثنى إذا تقدم لأنه قبل تقدم المستثنى كان فيه وجهان: البدل والنصب، فالبدل هو الوجه المختار... والنصب جائز على أصل الباب فلما قدمته امتنع البدل الذي هو الوجه الراجح لأن البدل لا يتقدم المبدل منه حيث كان من التوابع كالنعت والتوكيد وليس ما قبله ما يكون بدلا منه فتعين النّصب الذي هو المرجوح

---

(١) البيت قائله جندل بن المثني الطهوي شاعر وراجز من تميم، كان من معاصري الراعي النميري وكان يهاجيه والطهوي نسبة إلى جدته طهية ت ٩٠هـ الأعلام ٢/ ١٤٠ من بحر الرجز والعواوير جمع عُـوَّار وهو الرمد وقيل: بثر يكون في جفن العين الأسفل وجعله كالكحل استعارة انظر إيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٨٩٨ والبيت في شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٩٢ والمحتسب ١/ ١٠٧، ٢٠٩، والخصائص ١/ ١٩٦، ٣/ ١٦٤، ٣٢٦ والمنصف ٢/ ٤٩، ٣/ ٥٠ والأعلم ٢/ ٣٤٧ وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٨٨٦ وشرح الشافية الكافية ٤/ ٢٠٨٥ الممتع لابن عصفور ١/ ٣٣٩ وضرائر الشعر/ ١٣١ واللسان (ع و ر).

(٢) شرح المفصل/ ١٠/ ٩٢.

(٣) **الكميت بن زيد الأسدي**: من مضر، ولد بالكوفة سنة ٦٠هـ شاعر الهاشميين كثير المدح لهم أشهر شعره الهاشميات كان خطيب بني أسد وفقيه الشيعة ت١٢٦هـ الأعلام ٥/ ٢٣٣.

(٤) البيت في المقتضب ٤/ ٣٩٨ شرح المفصل ٢/ ٧٩ قطر الندى ش١٠٩ ص٣٣٥، شذور الذهب ٢٨٤ ، خزانة الأدب ٤/ ٣١٤ والإقليد ٢/ ٥٧٠. بحر الطويل والشاهد فيه "إلا آل أحمد" حيث نصب المستثنى لأنه متقدم على المستثنى منه.

للضرورة، ومن النحويين من يسميه أحسن القبيحين [١].

رابعًا: مراجعة الأصول المرفوضة:

كان ابن يعيش يرى أن الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة [٢]، وذلك عندما تدعوهم الحاجة وضيق المقام إلى ذلك، حيث قال في مبحث المصدر: وقد جاء التفعيل فيه في الشعر قال [٣]:

فَهِيَ تُنَــزِّي دَلْوَهَا تَنْــزِيًا [٤]

والشاهد فيه قوله "تنزيا" والقياس "تنزية" لكنه راجع الأصل ضرورة لأن الشاعر له مراجعة الأصول المرفوضة [٥]. وعرض لذلك أيضا في موضع آخر في مبحث العطف. الواو فقال[٦]: "فإذا اختلف الاسمان لم تمكن التثنية فاضطروا إلى العطف بالواو والذي يدل على ذلك أن الشاعر إذا اضطر عاود الأصل فقال[٧]:

٣٧- كَأَنَّ بَيْـــــنَ فَكِّهَا وَالفَكِّ فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فِي سُكِّ [٨]

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٧٩.

(٢) شرح المفصل ٦/ ٢٣.

(٣) البيت رجز لم يعرف قائله وتمامه: **بَاتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًا كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا**

(٤) ومعنى البيت أن امرأة شهلة إذا كانت نصفا وصار كالاسم لها بالغلبة ولا يقال ذلك للرجل، يصف امرأة تستقي ماء والمراد أنها ترفع دلوها كما ترفع المرأة الصبي عند ترقيصه وانظر البيت في شرح المفصل ٦/ ٥٨، ٥٩ والمنصف لابن جني ٢/ ١٩٥ والخصائص ٢/ ٣٠٤ ومجموعة الشافية ١/ ٦٤ وشرح التسهيل ٣/ ٤٧٢ وشرح ابن عقيل ٣/ ١٢٨.

(٥) شرح المفصل ٦/ ٥٩.

(٦) فقال: ابن يعيش شرح المفصل ٨/ ٩١.

(٧) القائل منظور بن مرثد بن فروة الفقعسي الأسدي في البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢٠٠ وينسب إلى أبي نخيلة وإلى رؤبة وهي من ملحقات ديوانه.

(٨) والبيت في شرح المفصل ٤/ ١٣٨، ٨/ ٩١ ضرائر الشعر ٢٥٧ اللسان (ف ك ك) ٥/ ٣٤٥٢ وفي التسهيل يروى فارة المسك وهي رائحته أو وعاؤه والسُّكّ: الضيق ١/ ٦٨ رجل أفك: مكسور الفم اللسان (ف ك ك) ٥/ ٣٤٥٢.

وعرض لذلك في موضع آخر في مبحث حرف التعليل: فقال معلقا على قول الشاعر:

٣٨- فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا[(١)]

قد تقدم أَنَّ "كي" تكون ناصبة للفعل بنفسها بمعنى "أن" وتكون حرف جر بمعنى "اللام" وينتصب الفعل بعدها بإضمار "أن" ولا يظهر "أن" بعدها في الكلام لأنه من الأصول المرفوضة وقد جاء في الشعر" [(٢)].

كثرة الاستعمال:

عرض ابن يعيش لذلك فقال: فأما قولهم: إن المنايا يطلعن على الأناس الآمنينا [(٣)] فمردود لا يعرف قائله ويجوز أن يكون جمعا بين العوض والمعوض منه ضرورة، فلما كثر في استعمالهم اسم الله تعالى، وكانت الألف واللام فيه عوضا من المحذوف صارتا كحرف من حروفه وجاز نداؤه وإن كانتا فيه [(٤)].

وعرض لذلك أيضا في قول الشاعر:

---

(١) البيت لجميل في ديوانه ص ٤٩ ، من بحر الطويل وهو جميل بن عبد الله بن معمر العذري القضاعي، أبو عمرو: شاعر: من عشاق العرب افتتن ببثينة، شعره يذوب رقة أقام بمصر في عهد عبد العزيز بن مروان ومات بها سنة ٨٢هـ الأعلام ٢/ ١٣٨ والبيت في شرح المفصل ٩/ ١٦ وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٢٤ ٣/ ١٤٨، ٤/ ١٦ وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٩٢، ٢،٢٣٠ وشذور الذهب ٢٨٩ والمغني ١/ ١٨٣ والأشموني ٢/ ٢٠٤ والتصريح ٢/ ٣. وانظر ديوان الشاعر تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية بيروت ط ١ ١٩٨٧ .

(٢) شرح المفصل ٩/ ١٦.

(٣) شرح المفصل ٢/ ٩ والبيت لم يعرف قائله في شرح المفصل لابن يعيش وفي شرح الكافية للرضى ١/ ٣٤٩ لذي جدن الحميري والبيت من مجزوء الكامل والمعنى: أن الموت ينزل على الإنسان المطمئن الحال الساكن على حين غرة شرح الكافية ١/ ٣٤٩ وانظره في الخصائص ٣/ ١٥١ وشرح الكافية للرضى ١/ ٣٤٩ واللسان مادة (أ ن س) ١/ ١٤٧ وشرح شواهد الشافية/ ٢٩٦.

(٤) شرح المفصل ٢/ ٩.

٣٩- كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدَ بَعْضَ مَالِي [(١)]

فالمحذوف هنا نون الوقاية غير ذي شك فثبت أن المحذوف في (إني وأني) نون الوقاية وقد اختلفوا في علة حذف هذه النون فقال سيبويه: إنما حذفت لكثرة الاستعمال واجتماع النونات وقالوا: ليتي وقل في كلامهم ليتي وكان من قبيل الضرورة [(٢)].

(١) الشاعر زيد الخيل وهو زيد بن مهلهل بن يزيد سماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير وهو من المؤلفة قلوبهم أسلم سنة ٩هـ وقال له النبي ما وصف لي أحد في الجاهلية فرأيته في الإسلام إلا رأيته دون الصفة غيرك توفي في آخر خلافة عمر شرح المفصل ٣/ ١٢٣، ١٢٤ ومعنى البيت: أن رجلا من بني أسد تمنى لقاء زيد، فلما لقيه طعنه زيد فهرب، وكذلك جابر كان عدوه يتمنى لقاءه، لما لقيه طعنه فهرب فقال: زيد الخيل تمنى "والمنية" بضم الميم التمني مجرورة بالكاف ولكنها في محل نصب على أنها صفة لمصدر محذوف تمنى زيد تمنيا كتمني جابر أصادفه: أجده أفقد: لا أجد ويروى بعض مالي ويروى جل مالي ويروى وأغرم، والشاهد فيه "إذ قال ليتي" حيث جاء بدون نون الوقاية للضرورة، انظر الأشموني ١/ ١٢٣ والخزانة ٥/ ٣٧٨، ٣٧٩ والبيت من بحر الوافر وانظره في سيبويه والشنتمري ١/ ٣٨٦ والمقتضب ١/ ٣٨٥ وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٣١، وشرح التسهيل ١/ ١٣٦، والضرائر لابن عصفور/ ١١٣ وابن الناظم/ ٥٧ وارتشاف الضرب ٥/ ٢٤١٣ واللسان (ل ي ت) ٥/ ٤١١١ وشرح ابن عقيل ١/ ١١١ والأشموني ١/ ١٢٣ والضرائر للآلوسي ٤٨.

(٢) شرح المفصل ٣/ ١٢٤.

المبحث الثالث

وجه الضرورة في شرح المفصل لابن يعيش

المتتبع لضرائر -كتاب شرح المفصل لابن يعيش- يجد أن وجه الضرورة عند ابن يعيش لا يخرج -غالبا- عن أحد أمرين:

(١)تشبيه ما وقع في الشعر بما وقع في الكلام، كتشبيه أداة النداء التي تدخل على الألف واللام بيا الله وذلك كما جاء في قول الشاعر [(١)]:

٣٤م- مِنَ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالوَصْلِ عني [(٢)]

"فشاذ قياسا واستعمالا ، ووجه تشبيهه بيا الله من جهة لزوم الألف واللام وإن لم يكن مثله والفرق بينهما أن الذي والتي صفتان يمكن أن ينادى موصوفهما وينوي بهما صفتين ، وليستا اسمين ولا يكون ذلك في اسم الله تعالى لأنه اسم غالب جرى مجرى الأعلام كزيد وعمرو" [(٣)]. وكتشبيه لم بـ"لا" كقوله: فأما ما أنشده أبو الحسن [(٤)] من قول الشاعر [(٥)]:

---

(١) القائل: لم تنسب المصادر البيت إلى قائل، والبيت من بحر الوافر.

(٢) والبيت سبق تخريجه ص ١٤٣.

(٣) شرح المفصل ٢/ ٩، ١٠.

(٤) **أبو الحسن هو**: سعيد بن مسعدة، أبو الحسن الأخفش الأوسط، أحد الأخافش الثلاثة المشهورين، كان مولى بني مجاشع بن دارم من أهل بلخ سكن البصرة، قرأ النحو على سيبويه، وكان أسن منه ولم يأخذ عن الخليل، صنف الأوسط في النحو، معاني القرآن الكريم المقاييس في النحو، الاشتقاق، العروض والقوافي، الأصوات مات سنة ٢١٠ وقيل ٢١٥ وقيل ٢٢١ انباه الرواة ٢/ ٣٦- ٤٣.

(٥) البيت لم يعرف قائله وهو من بحر البسيط وانظره في شرح المفصل ٧/ ٨. وسبق تخريجه ص ٦٩ .

١٠م – لولا فَوَارِسُ من نُعْمٍ وَأُسْرَتُهُم يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ[١]

فشاذ سبيله عندنا على تشبيه "لم" بـ"لا" [٢].

وكحذف ما لا يحذف تشبيها له بما قد حذف. قال ابن يعيش: وأما ما أنشده قوله[٣]:

أَوَالِفَا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحِمَى [٤] .

قال ابن يعيش: "ويريد بالحمى الحمام وإنما حذف ويحتمل أمرين:

---

(١) البيت سبق تخريجه ص ٦٩ .

(٢) شرح المفصل ٧/ ٩.

(٣) القائل العجاج وهو عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر، راجز مجيد ولد في الجاهلية، وقال الشعر فيها ثم أسلم وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك توفي سنة٩٠هـ. الأعلام ٤/ ٨٦.

(٤) البيت من بحر الرجز وهو في ديوان الراجز ص ٢٣٧ وتمامه: وَرَبِّ هذا الأثر المُقَسَّمِ.

اللغة:

أوالف جمع آلفة. وصف حمام مكة لأمنها فيها وفي اللسان أوالف الطير: التي قد ألفت مكة والحرم اللسان مادة (أ ل ف) ١/ ١٠٩ ويروى قواطنا جمع قاطن، الوُرْق: بضم الواو جمع ورقاء وهي التي إذا كان البعير أسود يخالط سواده بياض كدخان الرمث اللسان مادة (و ر ق) ٦/ ٤٨١٧ وانظره في شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٧٤، ٧٥ والكتاب لسيبويه والشنتمري ١/ ١٨، ٥٦ والأصول لابن السراج ٣/ ٤٥٨، والمسائل العسكرية ١٦٧ والخصائص لابن جني ٣/ ١٣٥، ٢/ ٤٧٢ والمحتسب ١/ ٧٨ وما يحتمل الشعر من الضرورة/ ١٠٦ ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٥ والإنصاف ٢٩٩ شرح التسهيل ٣/ ٤٣١ وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤١ وضرائر ابن عصفور ١٤٣ والإقليد ٣/ ١٣٣٨ واللسان مادة (ق ط ن) ٥/ ٣٦٨٢ ومادة (أ ل ف) ١/ ١٠٩ وارتشاف الضرب لأبي حيان ٥/ ٢٢٤٣، ٢٤١٩ وشرح ابن عقيل ٢/ ١١٦ والأشموني ٢/ ٢٩٩.

أحدهما: أن يكون حذف الميم على حد الترخيم في غير النداء ضرورة، ثم أبدل من الألف ياء كما أبدل من الياء ألفا نحو مدار وصحار الأمر.

الثاني: أن يكون حذف الألف تخفيفا لزيادتها فاجتمع الميمان فأبدل الثانية ياء لكراهية التضعيف على حد الإبدال في تظنيت والأصل تظننت فالملاحظ هنا أن ابن يعيش قد حمل حذف الميم على حد الترخيم في غير النداء (ضرورة)[١].

وكصرف ما لا ينصرف تشبيها له بما ينصرف من الأسماء.

قال ابن يعيش في مبحث الأعلام: فأما قوله [٢]:

٤٠- سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ[٣]

الجمد: المكان المرتفع وفي تنوين سبحان هنا وجهان:

١. **أحدهما** أن يكون ضرورة كما يصرف ما لا ينصرف في الشعر من نحو أحمد وعمر.

٢. **والوجه الثاني**: أن يكون أراد النكرة [٤].

(٢) رد الأشياء إلى أصولها:

قال ابن يعيش: واعلم أنك إذا نونت اسما غير منصرف ضرورة جررته أيضا لأنك

---

(١) شرح المفصل ٦/ ٧٥.

(٢) قائله: أمية بن الصلت وهو في ديوانه/ ١٦١ دار صادر بيروت تحقيق سجيع جميل الجبيلي ط ١ ، وقيل: لزيد بن ورقة بن نوفل وأمية بن الصلت هو أمية بن عبد الله أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي: شاعر جاهلي حكيم من أهل الطائف كان مطلعا على الكتب القديمة. وهو من حرموا على أنفسهم الخمر، وهو أول من جعل في أول الكتب: باسمك اللهم شعره من الطبقة الأولى مات سنة٥هـ الأعلم ٢/ ٢٣.

(٣) والبيت من بحر البسيط، نعوذ به: نعاوده مرة بعد مرة وانظره في الكتاب ١/ ١٦٤ والمقتضب ٣/ ٢١٧ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٧، ١٢٠ ٤/ ٣٦ وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٣٥٤.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٧.

ترده إلى أصله فتحركه بالحركات الثلاث التي تنبغي له نحو قوله[١]:

٤١- إِذَا مَا غَزَوْا بِالجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُم عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ[٢]

فخفض عصائب لما ردها إلى أصلها [٣].

وربما خرج وجه الضرورة عن هذين الأمرين، كالتقديم والتأخير وفي ضرورة تذكير الفعل مع كون الفاعل ضميرا يعود على مؤنث وكثيرا ما أورد ابن يعيش الضرورة دون إشارة إلى وجهها، كضرورة حذف العاطف بعد "إياك"، وحذف (يا) من اسم الجنس المعين.

---

(١) **القائل**: **النابغة الذبياني** وهو زياد بن معاوية العطفاني المصري، ويكنى أبا أمامة وهو من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية كانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها. توفي سنة١٨ قبل الهجرة. الأعلام ٣/ ٥٤.

(٢) البيت من بحر الطويل ديوان النابغة ص٦ .

اللغة:

العصائب: جمع عصابة وهي الجماعة جماعة رجال وخيل بفرسانها أو جماعة طير. اللسان ٤/ ٢٩٦٦ وانظره في شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٨ وانظر فيما يحتمل الشعراء في الضرورة للسيرافي/ ٤٦، والحيوان للجاحظ ٦/ ٣٢٢، ٧/ ٢١ وما يجوز للشاعر للضرورة/ ١٢١ وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢ اللسان (ع ص ب) ٤/ ٢٩٦٦.

(٣) شرح المفصل ١/ ٦٨.

المبحث الرابع

أنواع الضرائر في شرح المفصل لابن يعيش

يمكن إجمالها في أربعة أنواع هي:

(١)النقص، وهي أكثر الضرائر في كتاب شرح المفصل؛ وتشمل نقص الحركة، والحرف، والكلمة.

(٢)الزيادة، وتشمل زيادة الحركة، والحرف، والكلمة.

(٣)التقديم والتأخير، وتشمل تقديم حرف من حروف الكلمة وتقديم بعض الكلام على بعض.

(٤)الإبدال، وتشمل إبدال الحرف من الحرف، والكلمة من الكلمة والحكم من الحكم.

وسنتناول في القسم الثاني من هذا البحث دراسة الضرائر في كتاب شرح المفصل لابن يعيش مرتبة بحسب هذه الأنواع.



القسم الثاني

(الضرائر الشعرية في كتاب "شرح المفصل" جمعًا وتحقيقًا ودراسة)

ويشتمل على أربعة فصول:

الفصل الأول: ضرائر النقص.

الفصل الثاني: ضرائر الزيادة.

الفصل الثالث: ضرائر التقديم والتأخير.

الفصل الرابع: ضرائر الإبدال.

